المقاربات النظرية لبناء السلم

في الدول الخارجة من النزاعات

المقاربات النظرية لبناء السلم

في الدول الخارجة من النزاعات

د. نبيل بويبية
جامعة سكيكدة

سلسلة دراسات أكاديمية (18)
مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق
جامعة باتنة1 – الجزائر

كل الحقوق محفوظة

مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق
كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة باتنة1- الجزائر
lsh@univ-batna.dz:E- mail
الرقم التسلسلي للناشر 9931-740

المقاربات النظرية لبناء السلم
في الدول الخارجة من النزاعات
المؤلف: نبيل بويبية

الناشر: مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق

الطبعة الأولى
الإيداع القانوني: السداسي الثاني 2019
ISBN 978-9931-740-17-9 ر.د.م.ك

Copyright© LSH-AEP 2019

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
المقدمة.....	8
الفصل الأول: الأساليب الجديدة في إدارة نزاعات ما بعد الحرب الباردة.....	11
المبحث الأول: نزاعات ما بعد الحرب الباردة مدخل مفاهيمي.....	13
المطلب الأول : مفهوم النزاع.....	13
المطلب الثاني: المفاهيم الأساسية المرتبطة بمفهوم النزاع.....	18
المبحث الثاني: مصادر نزاعات ما بعد الحرب الباردة.....	22
المطلب الاول: المصادر البنيوية للنزاعات الداخلية في إفريقيا.....	22
المطلب الثاني: العوامل السياقية للنزاعات في إفريقيا.....	36
المبحث الثالث: إدارة نزاعات ما بعد الحرب الباردة أساليب مستحدثة بأهداف جديدة	39
المطلب الأول: الدبلوماسية الوقائية.....	42
المطلب الثاني: صنع السلام.....	45
المطلب الثالث: حفظ السلام.....	46
الفصل الثاني: مقاربات مفاهيمية في بناء السلم.....	53
المبحث الأول: ماهية بناء السلم.....	54
المطلب الأول: الأصول المفاهيمية لبناء السلم.....	54
المطلب الثاني: بناء السلم وفقا لمفهوم الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها.....	56
المطلب الثالث: المفهوم الشامل لبناء السلم.....	61

المبحث الثاني: أبعاد مفهوم بناء السلم..... 66
المطلب الأول: البعد الهيكلي "معالجة الأسباب الجذرية"..... 67
المطلب الثاني: البعد العلائقي "إصلاح العلاقات المتضررة"..... 70
المطلب الثالث: البعد الشخصي" التعامل مع الصدمة النفسية على المستوى الفردي 73
الفصل الثالث: مقاربات نظرية في بناء السلم..... 79
المبحث الأول: مقاربة بناء السلم الليبرالي..... 80
المبحث الثاني: المقاربة النقدية لبناء السلم..... 103
المبحث الثالث: مقاربة تحويل النزاع لبناء السلم لجون بول ليديراش..... 112
المبحث الرابع: مقاربة البحث التقديري لبناء السلم..... 123
المبحث الخامس: مقاربة الأثر الجماعي في بناء السلم..... 133
المطلب الاول: المبادئ الأساسية لمقاربة الأثر الجماعي الموجهة لبناء السلم..... 134
المطلب الثاني: اعتبارات أو لية لنجاح مقاربة التأثير الجماعي:..... 135
المطلب الثالث: بيئة التأثير الجماعي: القيادة والتمويل والشعور بالأهمية..... 138
المطلب الرابع: الشروط الخمسة للتأثير الجماعي..... 140
الخاتمة..... 147
قائمة المراجع..... 153

مقدمـــة

مقدمة:

تغيرت طبيعة النزاعات مع بداية الألفية الجديدة، وأصبحت أقل فتكا وأطول أمدا، تدور بين الفواعل من غير الدول، من قبيل الميليشيات السياسية والجماعات الإجرامية والإرهابية الدولية، وأصبحت من عوامل النزاع السائدة التوترات الإقليمية التي لم تحل، وانهيار سيادة القانون، وغياب مؤسسات الدولة أو اختطافها، والمكاسب الاقتصادية غير المشروعة، وتفاقم ندرة الموارد بفعل تغير المناخ، وفي الوقت نفسه، أصبحت النزاعات أكثر تجزؤا فتضاعفت بشدة، وأصبحت أقل استجابة لأشكال الحل التقليدية، ويعزى هذا بدرجة كبيرة إلى اكتسابها لطابع إقليمي يؤدي إلى الربط بين المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية عبر الحدود، فتعزز بالتالي تلك النزاعات بعضها بعضا، وتشكل الحرب في اليمن وسوريا مثالا مؤلما لذلك، كما عززت التطورات التكنولوجية استخدام أسلحة جديدة مثل الروبوتات المسيرة والطائرات بدون طيار وتكنولوجيا البث المباشر على الإنترنت والهجمات الإلكترونية وتقنيات اختراق البيانات والفيروسات.

تتعرض جهود التعاون الدولي للضغوط، مما يقلل من الإمكانات العالمية لمنع نشوب النزاعات ووقوع العنف بجميع صوره وتسوية الحالات القائمة وضمان عدم الانتكاسة إلى العنف من جديد في الدول والمناطق الخارجة منه، تبعا لذلك ظهرت دراسات السلم والنزاع من خلال تحليل أسباب الصراعات المسلحة وديناميكاتها وحلها. وتشمل الأسئلة الشائعة في هذا المجال: كيف تحدد الدول التهديدات الأمنية؟ وكيف تتعامل معها؟ لماذا تختار الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية وسائل العنف لحل نزاعاتها السياسية؟ كيف يتم تصميم أفضل عمليات السلام للوصول إلى حلول دائمة للنزاعات القائمة؟ ما هي التحديات الخاصة التي تواجهها المجتمعات في أعقاب النزاعات الداخلية؟

يتضح مما تقدم أن هذا الكتاب يهدف إلى تقديم لمحة موجزة عن هذه النزاعات الجديدة لمحاولة فهم بناء السلم في الدول الخارجة من النزاع، مع التركيز بشكل خاص على تاريخ الفكرة ومكوناتها الأساسية والمناقشات الرئيسية المحيطة بها، كما يقدم مجموعة واسعة من وجهات النظر وتطور التفكير والتنظير التي تشكل مسار مفهوم بناء السلم، منذ ظهوره في أدبيات الأمم المتحدة.

لعبت الأمم المتحدة منذ إنشائها دوراً حيوياً في المساعدة على خفض مستوى النزاع في مختلف مناطق العالم عن طريق التوسط في اتفاقات السلام والمساعدة في تنفيذها. ولكن لم يدخل مفهوم بناء السلم رسمياً لغة الأمم المتحدة إلى غاية صدور تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي بعنوان "خطة للسلام" الذي تم نشره في عام 1992، بعنوان "بناء السلام بعد انتهاء النزاع."

يرتبط هذا المفهوم بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام وقد تم تعريفه على أنه "إجراء لتحديد ودعم الهياكل التي تميل إلى تعزيز وتوطيد السلام من أجل تجنب العودة إلى النزاع". وبالتالي تعني المساعدة في بناء السلم في سياقاتها المختلفة "إعادة بناء المؤسسات والبنية التحتية للدول التي مزقتها الحرب الأهلية والنزاع؛ وبناء روابط المنفعة السلمية المتبادلة داخل الدول التي كانت في السابق تحت الحرب؛ وبمعنى أكبر، معالجة أعمق لأسباب النزاع"، ويعتمد هذا النموذج على أشكال الديمقراطية الليبرالية والإصلاح الاقتصادي النيوليبرالي وبناء الدولة والذي يوصف بأنه "بناء السلم الليبرالي".

بعد عقدين من الممارسة تعرض هذا النموذج لجملة من الانتقادات حيث تبين أنه معيب وبه إشكالات كثيرة أثناء الممارسة، إذ وصف من قبل الكثير من الأكاديميين والممارسين بأنه حالة من الفوضى وأنه قد فشل في كثير من النواحي، "قبل البدء في تصميم برامجه" ويأتي هذا الاستنتاج بعد دراسة السجل التجريبي له، حيث تبين أن نتائج بناء السلم وفقا له نادرا ما كانت إيجابية. إذ اعتبرت بعثات بناء السلم بأنها فشلت في منع تجدد النزاع في حالات كثيرة مع عدم الاستقرار والقمع والأنظمة الاجتماعية الظالمة، وفشلت تعزيز الديمقراطية، وفي بعض الحالات، سجلت حرب خارجية مع دول الجوار.

ترى بعض المقاربات الجديدة لبناء السلم أن نموذج بناء السلم الليبرالي استمرار لعمليات تاريخية من الإمبريالية والاستعمار الجديد و"الغربنة"، وأنه يستعمل لتأكيد نظام أخلاقي متفوق وإهمال التجارب المحلية للسلم والحكم. وفي الوقت نفسه، تستثني هذه النسخة من بناء السلم المشاركة المحلية والهوية والقواعد والنظم التقليدية للسلطة والتنظيم الاجتماعي. وبالتالي فهو يعكس الشواغل والأولويات الغربية / الشمالية.

يأتي هذا الكتاب في ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول الأساليب الجديدة في إدارة نزاعات ما بعد الحرب الباردة من خلال ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول مدخل مفاهيمي لنزاعات ما بعد الحرب الباردةن والمبحث الثاني تناول مصادر نزاعات ما بعد الحرب الباردة في حين تناول المبحث الثالث الأساليب المستحدثة لإدارة نزاعات ما بعد الحرب الباردة بأهداف جديدة.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان مقاربات مفاهيمية في بناء السلم تناول المبحث الأول ماهية بناء السلم من خلال التطرق إلى الأصول المفاهيمية له ومفهومه وفقا لمنظور الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها ثم المفهوم الشامل له، وتناول المبحث الثاني أبعاد مفهوم بناء السلم من خلال تحليل البعد الهيكلي له "معالجة الأسباب الجذرية"، والبعد العلائقي "إصلاح العلاقات المتضررة"، ثم البعد الشخصي" التعامل مع الصدمة النفسية على المستوى الفردي.

بينما تطرق الفصل الثالث إلى المقاربات النظرية لبناء السلم من خلال خمسة مباحث تناول كل مبحث مقاربة بالتحليل والنقد وهي المبحث الأول مقاربة بناء السلم الليبرالي، المبحث الثاني المقاربة النقدية لبناء السلم، المبحث الثالث مقاربة تحويل النزاع لبناء السلم لجون بول ليديراش، المبحث الرابع مقاربة البحث التقديري لبناء السلم، المبحث الخامس مقاربة الأثر الجماعي في بناء السلم.

ينتهي الكتاب بخاتمة تتضمن نتائج لهذا قسمت الى محورين: محور خاص بأهمية مقاربات بناء السلام المختلفة في معالجة الأسباب الهيكلية للنزاعات الداخلية، ومحور ثان حول النقاشات المستمرة البناء السلم والقصور الذي يعانيه.

الفصل الأول

الأساليب الجديدة في إدارة نزاعات ما بعد الحرب الباردة

أدى انتهاء الحرب الباردة إلى الشعور بالراحة والتفاؤل بين شعوب العالم، فخفّض أعداء الأمس أسلحتهم النووية والتقليدية بصورة كبيرة ووجد الزعماء الجدد سبلاً للتعاون بشأن مجموعة من القضايا الدولية، ومع ابتعاد شبح المواجهة النووية، عقد الكثيرون الآمال على أن تشكل روح التعاون بينهم سابقة يُحتذى بها. وأنه في ظل عدم وجود سياق تنافس للقوى العظمى، فقد يكون لدى العالم رغبة جديدة في العمل معاً كمجتمع دولي لحل الصراعات من خلال التفاوض السلمي والدبلوماسية. لكن أحداث العقد التالي أثبتت أن ذلك التفاؤل كان سابقا لأوانه.[1]

ففي الوقت الذي أصبح فيه التسليم بأن الحرب مستحيلة في الشمال، باتت ممارسة الحرب نفسها شائعة في الجنوب، هذه الفكرة راحت تفرض نفسها على الجماعة العلمية عند بداية القرن الحادي والعشرين، حيث نشرت مالري كالدور"*Maru Kaldor*" سنة 1999 كتابها "الحروب الجديدة والقديمة، *New and old wars*"[2] الذي ما لبث أن لحق به كتاب هيرفرايد مونكلر *Herfried Munkler*، الحروب الجديدة، *Guerres nouvelles*"[3]، وبهذين العَمَلَيْنِ المَعْلَمِيَّيْن كانت "النزاعات الجديدة" الدولية قد وجدت صياغتها الأولى معلنة عن مجموعة من التجديدات تتمثل في ظهور:

- نزاعات جديدة
- حقل لدراسات السلم
- أساليب جديدة لإدارة هذه النزاعات

---

[1]– معهد السلام الأمريكي، **دورة تأهيل لنيل شهادة في تحليل الصراعات**، ط3، فيفري 2006.

[2]– *Mary Kaldor. New & Old Wars:* ***Organized Violence in a Globalized Era Stanford****: Stanford University Press, 2nd Edition, 2007 website :*

http://jmss.org/jmss/index.php/jmss/article/download/281/294

3– *Herfried Münkler Auteur Catherine Métais-Bürhendt Traduction,* ***Les guerres nouvelles, Alvik*** *Ed,s ctobre 2003, website :*

https://chaiberrasida.firebaseapp.com/2914833105.pdf

المبحث الأول: نزاعات ما بعد الحرب الباردة: مدخل مفاهيمي

يتناول هذا المطلب عرضا وتوضيحا للمفاهيم الأساسية في دراسات النزاعات والسلام والتي تشكل المفاهيم الأساسية لهذا الحقل العلمي، وهي مفاهيم شاع تداولها لدى الأدبيات والعلماء، كما شاع استخدامها على صعيد الممارسة العملية من قبل الهيئات والمؤسسات وصناع القرار والخبراء والممارسين في مجالات دراسات تحليل النزاعات ودراسات السلام، كما يتناول هذا المطلب كذلك تعريفا بأهم المناهج أو المداخل العلمية التي تشكل الصورة أو الجزء المكمل لهذه المفاهيم في سبيل تقدير إطار عام نظري في مجالات دراسات النزاعات والسلام.

تدور مجموعة من المفاهيم في جوهرها حول مفهوم النزاع ومركزيته، إذ تناولت الأدبيات الغربية المتخصصة في هذا الحقل مفهومي النزاع والسلام كركيزتين أو محورين أساسيين تنطلق منهما بقية المفاهيم الأساسية في هذا الحقل، إن مفهوم النزاعات من المفاهيم الاجتماعية المتنازع عليها، التي تثير الكثير من الخلاف حيث يعبّر عنه بكثير من المعاني، فمن الصعب تقديم تعريف موحد ومحدد للظاهرة النزاعية، لذا نجد أن أدبيات النزاع تتميز بتنوع كبير في المفاهيم المستعملة لتحديد ووصف الظاهرة -محل الدراسة-، وتزداد المهمة صعوبة كون المفهوم وليد بيئة مختلفة، مما يجعل الباحثين في العالم العربي يستوردون هذه المفاهيم لتوظيفها في دراسة ظواهر مغايرة.

المطلب الأول: مفهوم النزاع

النزاع هو من المفاهيم التي خضعت لتعدد وتنوع واسع، وجدلية حول تعريفها أو مفهومها، ومن مفاهيمه:

أولا: النزاع لغة: من الفعل الثلاثي نَزَعَ، وجمعه نِزَاعَاتٌ، مصدر نَزْع، حصل بينهما نِزَاعٌ: خصام، خصومة، أمر لا نِزَاعَ فيه: لا خلاف، لا جدال فيه، نِزَاعٌ مسلح (معجم المعاني).

ثانيا: النزاع اصطلاحا: يشير كوينسي رايت (*Quincy Right*) إلى أن أصل كلمة النزاع بالإنجليزية (*Conflict*) مصدره من كلمة لاتينية هي (*Configure*) والتي تعني التصادم معا (*Strik To Gather*)[1].

---

[1] – *Quincy Wright, OP, Cit , P204*

يعرف النزاع على أنه حالة طبيعية واقعية، بحيث نكتفي بملاحظة سلوك الأطراف دون محاولة حله أي إدارة النزاع، وعليه فالنزاع وضع تنافسي يكون فيه الأطراف واعين بتضارب وعدم انسجام المواقف والرؤى.[1]

ويُعْرَفُ بأن الأفراد والجماعات والدول -في سعيهم لتحقيق أمنهم- يدخلون في حالات متعددة من النزاعات للحفاظ على استقرارهم والقضاء على أي خطر أو تهديد خارجي، أي أنهم يعملون على التحرر من التهديد "الأمن حسب باري بوزان"، وهنا يكون النزاع متعلقا بفكرة الأمن ومقتضياته.

كما عرف النزاع بأنه: "وضع اجتماعي ينشأ حين يسعى طرفان أو أكثر لتحقيق أهداف متعاكسة أو غير ملائمة. ويمكن ملاحظة النزاع في العلاقات الدولية حيث يتجلى على شكل الحرب –كنتيجة- ويتم التهديد بها وكواقع فعلي، وكسلوك في المساومة يكاد يصل إلى مرحلة العنف".[2]

ونفس التعريف قدمه فالنستين بيتر (*Wallenstein Peter*) بأنه وضع اجتماعي يحاول فيه طرفان -على الأقل- الحصول على مجموعة من نفس الموارد المادية أو المعنوية، وفي نفس اللحظة، أو تحقيق أهداف أو مصالح متناقضة في لحظة واحدة، وتكون هذه الموارد أو الأهداف غير كافية لإرضاء هذه الأطراف.[3]

ويعبر كينيث بولدينغ (*Kenneth Ewart Bouldin*) عن هذا الوضع بقوله[4]: هو حالة أو وضعية تنافسية يكون فيها طرفان أو أكثر مدركان

---

[1]– آدم جودة الله حيدوب: **دور الإدارة الأهلية في إدارة النزاعات وبناء السلام**، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في ثقافة السلام، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،السودان، 2016، ص21.

[2]– المرجع نفسه، ص22.

[3]– *Wallenstein, peter : **Understanding Conflict Resolution : A Framework** , peter eds, 2009 p p120-121. Website : https://is.muni.cz/el/1423/podzim2015/MVZ208/um/59326109/Ho-Won_Jeong_Understanding_Conflict_and_Conflict_Analysis_2008.pdf*

[4]– *Kenneth Ewart Boulding, **Conflict and Defense: A General Theory**, University Press of America, 1988, p34.*

لعدم تطابق محتمل لوضعيتهم المستقبلية، والتي لا يمكن لأحد الأطراف أن يحتل فيها مكان الآخر، بما لا يتطابق مع رغباته.

أما تعريف جون غالتونغ (John Galtung)**:** وهو أحد العلماء المؤسسين لهذا الحقل العلمي، فيعرفه بأنه: "حالة تناقض بين أهداف الدول أو بين قيم الفاعلين في النظام الاجتماعي، ويتم ذلك ضمن إطار مفاهيم ومعتقدات كل طرف"،[1] حيث ينظر إلى النزاع على أنه مثلث متساوي الأضلاع، وأطلق على الزوايا الثلاثة لأضلاعه: زاوية التناقض، زاوية حالة الإدراك، زاوية_السلوك.

1) زاوية التناقض (*Contradiction*)؛ الوضع الذي يبلور عدم التوافق في الأهداف والمصالح بين الأطراف.
2) زاوية الإدراك (Perception)؛ تشير إلى عملية تصور المفاهيم الخاطئة وغير الخاطئة عن أنفسهم (الرؤية)، والتصور الذي يحمله كل منهما عن الآخر.
3) السلوك (*Behaviors*)؛ يشير إلى تبلور التناقض والرؤية إلى سلوك على أرض الواقع، وعادة ما يجسده في شكل تهديد أو قهر واستخدام العنف المسلح (الحرب).

يؤكد غالتونغ على ضرورة توفر المكونات الثلاث للمثلث في نفس الوقت في حالة النزاع الكامل، وفي حال توفر المكون الأول والثاني فقط دون ظهور سلوكيات يعتبر النزاع كامنا أو هيكليا، وقد يتخذ الصراع السياسي حسبه صورتين هما:[2]

- النزاع العنيف (*Violent conflit*): ويقصد به الحرب أو الصراع المسلح الذي تلجأ فيه الدول إلى العنف والقتال دفاعا عن مصالحها الحيوية.

---

[1] – *Galtung, John : **Conflect As A Way Of Life, In Freemen**, hugh ed, 1969, london, p.486, website :*
https://www3.nd.edu/~adutt/activities/documents/pacek_freeman_welfare_paper_AJPS.pdf

[2] – *Galtung,John, Ibd, p 488.*

- النزاع غير العنيف (*peace full-non violent conflict*): ويشمل كافة أشكال الصراع الأخرى بخلاف الحرب، أو ما يعرف عادة بوسائل التنافس السلمي كالدبلوماسية بصورها المختلفة، وإجراءات القسر الدولية الاخرى باستثناء الاستخدام الفعلي للعنف أو القوة العسكرية.

فالنزاع –حسبه- هو نوع من الاحتكاك ينشأ عندما يحاول الضعفاء المهمشون البحث عن إزالة الظلم وعدم المساواة_عن كاهلهم بسبب التوزيع غير العادل للموارد. لذا نجد ان النزاع موجود وموروث في المجتمعات وينفجر ويتعاظم في حالة عدم وجود المساواة_والعدالة وغيرها. والتنافس حول وظائف الإنتاج يعتبر نوعا_من أنواع النزاع القديم أو التقليدي.

يرى الباحث بذلك بأن النزاع شيء حتمي في ظل السعي لتلبية الحاجات والمطالب، بما أن المطالب غير المحددة قلما تلبى وخاصة في ظل ندرة الموارد والتغيرات السياسية والاجتماعية التي تحدث تقاطعات تبنى عليها مواقف متناقضة تؤدي إلى النزاع، على الرغم من الاختلاف في إعطاء مفهوم موحد له.

إشكالية استعمال النزاع أو الصراع للتعبير عن التفاعلات السلبية بين الدول لا تبرز إلا في الدراسات العربية، حيث يتم الخلط بين المفهومين في الكتابات السياسية، لذا من الواجب وضع حدود بين مفهومي النزاع والصراع لتبرير تبني مفهوم النزاع بدل الصراع في الأطروحة، رغم أن كلا المفهومين يثيران حساسية سياسية.

إن المفهوم الذي تبناه الباحث في هذه الأطروحة يقر بأن الأدبيات العربية تميز بين مفهومي الصراع والنزاع باعتبار الأول أشمل من الثاني، فمفهوم الصراع يمتد بجذوره إلى الماضي ويؤثر على علاقات الحاضر والمستقبل، وهو مشحون بالعواطف والمشاعر والرموز، لهذا فهو متأصل في إدراكات الشعوب على أن "الآخر" الذي نحن معه في صراع هو "عدو أبدي"، وكل هذه الصفات تجعل مفهوم الصراع يختلف عن مفهوم النزاع

من حيث العمق والشدّة والامتداد ولهذا، عادة ما نبحث عن السلام عندما نكون في صراع، وعن تسوية عندما نكون في حالة نزاع.[1]

غير أنه من جانب آخر تبنى الباحث المفهوم الموسع للنزاع حيث يمكن التمييز بين مجرد التضارب في الإدراكات والتي تسمى بالنزاعات الكامنة (*Latent conflit*) والنزاع بالمعنى الذي يشير إلى الخيار العسكري التي تسمى بالنزاعات الجلية أو المعلنة (*Overt Conflit*)، حيث يثور الجدل بين نوعين من الأسئلة: هل النزاعات الجلية هي فقط التي تحمل صفة النزاع ؟ أم يمكن إضافة النزاعـات الكامنة ضمن مفهوم النزاع؟.[2]

انطلاقا من هذا الجدل تبنى الباحث في الأطروحة هذا المفهوم الموسع الذي قدمه كوينسى رايت (*Quincy Wright*)،[3] والذي حدد أربعة مستويات للنزاع تمثلت في:

- ميلاد أو نشوء الاختلافات (بروز التضارب).
- زيادة التوتر.
- حشد جزئي للقوات العسكرية لمعالجة هذا الاختلاف_(التهديد باستعمال القوة).
- التدخل العسكري أو الحرب لفرض الحل.

بمعنى أن المرحلتين الأولى والثانية تدخل ضمن النزاعات الكامنة، والمرحلتين الأخيرتين تعبران عن النزاع المعلن.[4]

بناء على ذلك يجب أن تتوفر العناصر التالية في مفهوم النزاع بالمعنى السالف ذكره:[5]

---

[1]- رياض بوزرب: **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1983**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص 20.

*2- Abdelkrim Kibeche, **General Theories Of International Conflict, Unpublished Work**, constantine, 2005, pp13-14.*

*[3] - Quincy Wright, **The Nature of Conflict**, The Western Political Quarterly, Vol. 4, No. 2 Jun, 1951, pp. 200-201.*

[4]- Quincy Wright, OP, Cit, P203.

*[5]- Ohlson Thomas, **Power Politics and Peace Policies: Intra-State Conflict Resolution in Southern Africa**, Uppsala*

- وجود أكثر من طرف.
- حالة من التنافر وعدم الاتفاق أو الانسجام بين هذه الأطراف حول هدف أو مصلحة ما أو قضية ما تكون موضع أو مصدر هذا التنازع.
- وجود عنصر الندرة، مع تزامن في طلب الحصول على هذه المصلحة أو الهدف، أي أن الطلب يتم في الوقت واللحظة نفسها.

المطلب الثاني: المفاهيم الأساسية المرتبطة بمفهوم النزاع

يعد مفهوم النزاع من المفاهيم المرنة أو المائعة التي تثير الكثير من الغموض حيث يعبر عنه بالكثير من المعاني، فهو مفهوم (*Elusive*) بتعبير كنيث والتز (*Kenneth Waltz*)، وهذا يعني أنه قريب إلى المفاهيم التي يستعملها بعض الدارسين لدراسة علاقات دول ذات نهج نزاعي، فالثراء النظري النزاعي يزيد من صعوبة الباحث في تعيين حدود المفهوم الذي يتبناه في دراسته.[1]

أولا: النزاع والصراع: يعتبر مفهوم الصراع من أبرز المفاهيم المشابهة للنزاع، حيث تبدو للوهلة الأولى إشكالية ترجمة مفهوم *Conflit* أو *Conflict* باللغتين الفرنسية والإنجليزية، إلى اللغة العربية، إذ تعد أول تحد أمام الباحث فيما يخص التمييز بين مصطلحي الصراع والنزاع.

لقد قدم ابن منظور تمييزا بين الصراع والنزاع، في معجمه "لسان العرب"، إذ يرى بأن التنازع هو التخاصم ونزاع القوم هو خصامهم، أما الصراع والمصارعة فيدلان على المجابهة الحادة حيث على واحد أن يصرع الآخر.[2]

إن إشكالية استعمال النزاع أو الصراع للتعبير عن التفاعلات السلبية بين الدول لا تبرز إلا في الدراسات العربية، حيث يتم الخلط بين المفهومين في الكتابات السياسية، وأحيانا عند عدد من المختصين في العلوم الاجتماعية والسياسية والقانونية.[3]

University, Department of Peace and Conflict Research, raport N°50, 1 janv. 1998 – p32.

[1]– بوزرب، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2]– آدم، مرجع سبق ذكره، ص22.

[3]– المرجع نفسه، ص 19.

إن مفهوم الصراع أشمل من مفهوم النزاع، حيث ينطبق مفهوم الصراع من هذا المنطلق على ما أسماه ادوارد آزار *Edward Azar* النزاعات الاجتماعية المرجأة *Protected Conflicts*، التي تكون مشحونة بالرموز والتي تساهم دائما وبشكل متواصل بتذكير المتنازعين بمشاعر النحن والهم، كما يتميز بكونه طويل الأمد يغطي مختلف المجالات والميادين ومؤجل الحل لغياب العوامل الضرورية لذلك.[1]

ينطوي الصراع على نضال مرتبط بالقيم والأهداف غير المتوافقة، وبنظريات القوة وصنع القرار في المجتمع الدولي، ويقرر غالبا إلى إلحاق الضرر المادي أو المعنوي بالآخرين. في حين أن النزاع أقل حدة وشمولا من الصراع حيث أن النزاع هو الخلاف بين اتجاهات دولتين أو أكثر، حول مسائل أو قضايا محددة، ويمكن أن ينشأ بين الأفراد والجماعات داخل الدولة الواحدة، أما الصراع فهو تناقض الإرادات الكبرى المتعلقة بأهداف الدول وإمكانياتها وإستراتجيتها البعيدة.[2]

لذا يشير النزاع إلى الاختلاف أو التنافس في الأفكار أما الصراع فينطوي على جدال عنيف أو كفاح ضد الغير.[3]

ويرى الباحث بأن مفهوم الصراع أوسع وأعمق من مفهوم النزاع، وذلك باختلاف الأسباب حيث أن مسببات الصراع أوسع وأعمق من مفهوم النزاع، وذلك باختلاف الأسباب حيث أن مسببات الصراع تكون لها علاقة بالقيم والفكر ويظهر فيه البعد الاجتماعي، أما النزاعات فهي تحدث نتيجة للبحث عن المصالح التي يمكن تلبيتها، أما الصراع فيكون لإثبات الذات والدور في الهيكل البنيوي للمكون الاجتماعي.

ثانيا: النزاع والحرب: إذن؛ تحديد مفهوم النزاع وتوضيح العلاقة بينه وبين مفهوم الصراع، يفتح المجال بشكل جلي لإبراز العلاقة بينه وبين بقية المفاهيم الأخرى، فمفهوم الحرب يتضمن فكرة العنف، ولهذا فإن الباحثين يستعملون في الكثير من الدراسات تعبير النزاع المسلح لوصف حالة حرب، على اعتبار أن الحرب نزاع مسلح يعطل أو يلغي القنوات القائمة والتقليدية للتفاعل النزاعي، ويستبدلها بآليات ووسائل أخرى تتسم بالعنف.

---

[1]- بوزرب، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] – *Ohlson Thomas, op, cit.*

[3]- بوزرب، مرجع سابق، ص 17.

فالحرب هي وضع أو موقف يتميز بالوضوح على الأقل في مظهره، حيث نكون في هذه الحالة بصدد نزاع مسلح بين دولتين،[1] ويعرفها كوينسي رايت أنها اتصال عنيف بين وحدات متميزة ولكن متشابهة، كما يحدد ريمون أرون *Raymond Aron* الحروب باعتبارها الأساليب العنيفة للتنافس بين الدول.[2]

نفهم من خلال ملاحظتنا لهذه التعريفات الفرق بين مفهوم النزاع ومفهوم الحرب الذي يعكس فقط الصدام المادي العنيف، فالنزاعات بين الدول تصبح حروبا بمجرد استعمال القوة لحلها، ولهذا فإن الحرب هي حالة نزاعية تقوم على الخلافات بين الأطراف باستعمال القوة، وتعبر عن ذروة التنافس بين دولتين.[3]

الحرب هي ذروة أو أعلى مرحلة ومستوى من مستويات النزاع، وتعبر حالة الحرب عن فشل الأطراف في إدارة النزاع عند بلوغهم مرحلة النزاع المسلح العنيف.

ثالثا: النزاع والتوتر

يعرف التوتر بأنه "حالة من القلق وعدم الثقة المتبادلة بين فاعلَيْن أو أكثر داخل الدولة الواحدة أو بين دولتين"،[4] وعليه فالتوتر يكون مرحلة سابقة من الأزمة والنزاع وقد يؤدي إليهما وقد لا يؤدي.

يشير التوتر كذلك إلى حالة عداء وتخوف وشكوك وتصورمتباين المصالح أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام. وهو حالة سابقة على النزاع، وكثيرا ما رافقه انفجار النزاع، كما أن التوترات إذا تحولت إلى شكل خطير قد تكون بدورها عاملا مساعدا أو رئيسا لحدوث النزاع.

يعبر التوتر كذلك عن حالة شيء يهدد بالقطيعة. وهو حالة من الشدة والانفعال تعبر عن بداية خروج النزاع من مرحلته الكامنة الى العلن،

---

[1]– بوزرب، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2]– Raymond Aron, Peace and War: **A Theory of International Relations**,Transaction Publishers, 2003, p 120.

[3]– آدم، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[4]– الموسوعة السياسية، *http://political-encyclopedia.org/* تاريخ 29– 01– 2017.

فتوتر العلاقات بين الدول-خاصة بين تلك التي تتبنى نهجا نزاعيا فيما بينها - كثيرا ما ترافقه الحملات الدعائية والهجمات الإعلامية، فالتوتر يعكس وصول الخلافات إلى الحد الذي لا يمكن تجاهله وإخفاؤه، وبالتالي فهو تعبير عن حالة من الخوف والعداء والرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام فأسباب التوتر في الغالب مرتبطة بشكل وثيق بأسباب النزاع.[1]

رابعا: النزاع والأزمة

تعرف الأزمة بأنها تحول فجائي عن السلوك المعتادوتعني تداعي سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم والمصالح الجوهرية للدولة، مما يستلزم معه ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد وذلك حتى لا تنفجر الأزمة في شكل صدام عسكري أو مواجهة.[2]

إن الأزمة تحمل معنى الإخلال بالوظائف الروتينية لنظام أو مجريات مسار، إنها قطيعة توازن تتسبب في توتر يحمل بعض الفجائية.

وطبقا لتعريف مجمع سلوك الأزمة الدولية (*CrisisInternational Behaviour ICB*)؛ فإن الأزمة تعبر عن موقف ناجم عن حدوث تغير في البيئة الخارجية أو الداخلية للقرار السياسي، تتسم بثلاث خصائص رئيسية:[3]

- عنصر المفاجأة: كون الأزمة لا تكون متوقعة بالنسبة لصانع القرار عكس النزاعات التي تعرف التخطيط.
- عنصر التهديد: ***أي أن درجة التهديد التي تواجه وحدة صنع القرار، نظرا للفجائية على خلاف الأزمة.***
- عنصر الزمن: من حيث محدودية وقت الاستجابة للأزمة، إذ أن صانع القرار لا يملك متسعا من الوقت للتعامل مع الأزمة بحكم أنها مفاجئة، بينما النزاع يستغرق وقتا طويلا.

---

[1]- بوزرب، مرجع سبق ذكره، ص20.

[2]- المرجع نفسه، ص19.

[3]-*Crisis International Behaviour ICB, https://sites.duke.edu/icbdata/.*

المبحث الثاني: مصادر نزاعات ما بعد الحرب الباردة

تعتبر النزاعات الداخلية والداخلية المدولة التي تتميز بها مرحلة ما بعد الحرب الباردة ذات تركيبة معقدة ومتشابكة، فهي ذات طبيعة سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، ودينية وبأبعاد داخلية وخارجية، وذات امتدادات تاريخية؛ ومن هنا فإن أسبابها ومحركاتها تتداخل مع هذه الطبيعة المركبة بكل جوانبها وأبعادها المشار إليها.

المطلب الاول: المصادر البنيوية للنزاعات الداخلية في إفريقيا،

يمكننا إيجازها فيما يلي:

أولا: البنية الثقافية والاجتماعية

تأخذ بعامل الأحقاد التاريخية المقاربة الأولية أو ما يسمى بالمقاربة النشوئية؛ والتي تجعل من الجماعات الإثنية كفواعل أساسية في هذه النزاعات، وترى أن الخلاف العرقي هو في حد ذاته السبب الأولي للنزاع. فحسب مايكل براون (*Michael Brown*) تستقي الجماعات سلوكها النزاعي من القيم الإثنية وتعبّر عن وجودها بالخط الذي يفصلها عن الجماعات الأخرى، فيزيد سلوكها النّزاعي كلما زاد انتماؤها للجماعة.

قد تم تكريس هذا الانتماء في ظل الاستعمار من خلال "سياسة فرق تسد"، وتدعيم جماعة على حساب أخرى؛ مما عمق الأحقاد التاريخية بين المجموعات،[1] وفي هذا السياق يقول "جون كوماروف *John Comaroff*": "أن الهويّات الإثنية ليست أشياء ولكنّها علاقات يرتبط مضمونها أساسا بالخصائص التي ترتبط بالبناء التاريخي الكلي..."،[2] فالنزاع قائم على أساس الخوف من المستقبل المبني على إدراكات الماضي.

---

1 - Michael Brown, ***Ethnic Conflict and International Security***, Paperback , 1993, p 28. website: http://pdfentity.co/downloads/ethnic_conflict_and_international_security.pdf

2 فوزية زراولية، **النزاع في الكونغو الديمقراطية: إشكالية التقاطع بين الاعتبارات الداخلية**، مذكرة لنيل لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2009، ص27.

يعتبر من جهة أخرى؛ مايكل براون أن الأحقاد التاريخية -المقاربة الأولية- تلعب دورا في حدوث النزاعات الداخلية، غير أنها تبقى فرضية سطحية –حسبه- أي عوامل ثانوية كامنة، ويستشهد على سطحيتها بوجود مثل هذه الأحقاد والاختلاف من دون إنجاز في أنحاء عدة من العالم، فهناك العديد من الدول التي فيها حوالي 200 عرقية مثال سويسرا وأستراليا، غير أنّها تعيش سلامامتجذرا، في مقابل أن قبرص التي تضم جماعتين فقط تشهد نزاعا حادا،[1] ويؤكد بعض المنظرين هذا الرأي-سطحية الأحقاد التاريخية- من أمثال " أرشي مافجي *Archie Mafeje*" الذي يؤكد أن القبائل التي ترادف الإثنيات في بعض الأدبيات ما هي إلاّ اختراع كولونيالي، وأنّ القبيلة وعي مزيف، فهذه الأيديولوجية قد تم وضعها من طرف بعض المستوطنين وبعض أعضاء النخبة المحلية لخدمة أهدافهم الخاصة،[2] فإذا أخذنا بالمنظور البنائي القائل بأنّ الهويّة تحكميّة وليست معطًى مسبقا؛ فإنه وكما تم خلق هويات متنازعة يمكن خلق هويات موحدة باعتماد أسلوب السلوك المقولب،[3] على الرغم من عدم التجانس الاثني والاندماج الوطني.

ويمكن حصر خمسة مظاهر رئيسة لعدم الاندماج الوطني في إفريقيا:[4]

- تتمثل أولها في حالة التعدد السلالي والعرقي، والتي تنبع مما تتسم به القارة الإفريقية من تعددية مذهلة في هذين المجالين، ومما تضمه في تكوينها الديموغرافي من الشعوب والأجناس.
- المظهر الثاني: فيتمثل في التعددية اللغوية التي تصل إلى درجة أن الدولة الواحدة، مثل أوغندا، قد تضم جماعات لغوية تتحدث حوالي 20 لغة.

---

1 –*Michael Brown, Ibid, p 65.*

2 – فوزية زراولية، مرجع سابق، ص 27.

3– *Archie Mafeje,* ***Who are the Makers and Objects of Anthropology? A critical comment on Sally Falk Moores,*** *Anthropology and Africa,African Sociological Review, Vol. 1, No. 1 1997, p8.*

4 – مصطفى علوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 45–47.

- المظهر الثالث: يتمثل في التعددية الدينية التي تنطوي على وجود عدد غفير من الديانات الوضعية المحلية والسماوية.
- أما المظهر الرابع: فيتمثل في عدم الاندماج الإقليمي الناتج عن معاناة العديد من الدول الإفريقية من ضعف قدرة النظام السياسي بها على إنفاذ إرادته وسياساته على بعض مناطق وأقاليم الدولة، ووجود جماعات متمردة ومعارضة للنظام في بعض تلك الأقاليم.
- ويتمثل المظهر الخامس لعدم الاندماج في القارة الإفريقية في عدم التكامل بين أجهزة الحكم والجماهير، بسبب الطابع الأوتوقراطي الأبوي المتسلط للأنظمة. وقد أدت هذه الأزمة إلى خلق حالة من التنافس بين الجماعات الإثنية على المكاسب السياسية والاقتصادية داخل الدولة الواحدة.

حاولت الحكومات الإفريقية معالجة مشكلة الاندماج الوطني من خلال سياسات خاطئة تسببت في تعميق المشكلة، حيث كانت هذه السياسات في أغلبها ذات طبيعة استعلائية أو تمييزية صارخة.

إن عدم الاندماج الوطني هذا ولد نموا بالإحساس بالظلم والحرمان من جانب جماعة أو جماعات إثنية معينة، وكان بذلك بداية الطريق نحو انفجار الحرب الأهلية في المجتمع، ويكون هذا الإحساس بمثابة النواة التي تنمو بصورة تدريجية. ويذهب "تيد روبرت غير" إلى أن نمو هذا الإحساس يتمثل في:[1]

- أولا: درجة الضرر الجماعي التي تتعرض لها جماعة أو جماعات إثنية معينة، وتبلور تصوراتهم عن وجود مصلحة مشتركة في العمل، ويتمثل هذا الضرر في عدم المساواة الاجتماعية وحرمان أعضاء الجماعة من الحياة المادية المثلى أو الصعود السياسي بالمقارنة مع الجماعات الأخرى.
- ثانيا: تتمثل في درجة بروز هو ية الجماعة الإثنية، ويتم تقدير هو ية جماعة إثنية معينة من خلال هذه الجماعة ذاتها، وهناك ثلاثة عوامل تساعد على بروز هو ية الجماعة هي:

[1]– أحمد ابراهيم محمود، **الحروب الأهلية فى إفريقيا**، مؤسسة الأهرام – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2001، ص ص 154-155.

- قسوة الأضرار الواقعة على الجماعة الإثنية من جانب جماعات أخرى.
- مدى الاختلافات الثقافية بين جماعة إثنية وغيرها.
- كثافة الصراع مع الجماعات الأخرى والدولة.

➢ ثالثا: درجة احتشاد وتماسك الجماعة، حيث يعبر الاحتشاد عن المدى الذي يمكن لأعضاء الجماعة فيه أن يلتزموا بوضع مواردهم وطاقاتهم لخدمة مصالح الجماعة. ويفسد التماسك أحيانا عند الجماعات التي توجد بها حركات متنافسة، أما في حالة الجماعات المنقسمة إلى فصائل، فتعتمد عملية الحشد على تشكيل تحالفات بين الأقسام المتصارعة والقادة المتنافسين.

➢ رابعا: الشعور بالحرمان النسبي، وينتج جانب هام منه بفعل السيطرة القمعية من جانب الجماعات المهيمنة، حيث تثير عملية استخدام القوة الغاشمة حالة من الغضب لدى تلك الجماعات.

لا تعتبر الظاهرة الإثنية مشكلة بحد ذاتها، ولكن فقط عندما يجري رسم وتنفيذ السياسات العامة، وبالذات على صعيدَيْ المشاركة السياسية وتوزيع الموارد، على أساس الاعتبارات الإثنية المتحيزة، وتزداد خطورة هذه الحالة في ظروف الندرة النسبية الاقتصادية في الدولة.

حيث ظلت الدولة تلعب دور الطرف المحدد_لإنتاج وتوزيع الموارد المادية والاجتماعية، فهي إما تملك أو تدير أو تسيطر على القطاع الاقتصادي الحديث، ولكن المعايير اختلفت، وأصبحت السياسة الاقتصادية تقوم على الاعتبارات الإثنية لتحديد أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم. أصبح الوصول إلى السلطة أساسيا من أجل زيادة نصيب الجماعة من موارد الدولة، في حين أن الابتعاد عنها يعني الحرمان من المشاركة في عمليات توزيع الموارد. وبالتالي فإن عدم التوازن بين المناطق والجماعات الإثنية في عملية التنمية لم يتضاءل بل ازداد في الكثير من الحالات، مما أدى إلى نشوب العديد من الصراعات الداخلية.[1]

حيث تعمل المجموعات في كل مجتمع على الحفاظ على هويتها وهي تثبت بوجه عام الظلم في تاريخها الذي ينتقل عبر الأجيال عن طريق الحكايات والأساطير المتوارثة -بغض النظر عن صحتها أو حتى منطقيتها-،

[1]- أحمد إبراهيم محمود، مرجع سبق ذكره، ص 156.

فمشاعر الظلم هذه تفجّر رغبات الانتقام عندما تتاح لها الفرصة. ويعطي براون مثالا عن ذلك مذبحة 800 ألف من التوتسي على يد الهوتو في رواندا، والتيّ فسّرها الهوتو على أنّها دفاع عن النفس.[1]

تتولد بذلك غربة السلطة السياسية وهي التباعد والتعارض ما بين الانتماء الثقافي والأيديولوجي للمجتمع وللأمة وما بين الانتماء الثقافي والأيديولوجي للسلطة الحاكمة فالمجتمع يغلب عليه الانتماء المحلي، في حين أن السلطة السياسية يغلب عليها "الانتماء الثقافي الغربي" على الأقل على صعيد السلوك والممارسة، وكذلك فإن هذا التباعد أو التعارض ما بين الطرفين ثقافياً وأيديولوجياً تبعه "غربة سياسية"، فالمجتمع يرغب "بالإرادة السياسية المستقلة والحرة" للدولة، والنظام السياسي يسير في سياسيات "التبعية" للقوى العظمى في فترة الحرب الباردة وما بعدها. وهذه "الغربة" الثقافية الأيديولوجية والسياسية تتوافق مع حالة الإحباط المجتمعي العام من "فشل السلطة السياسية الحاكمة في الدول النامية" في إدارة قضايا الوطن المحلية (تحقيق التنمية الشاملة، توفير الحريات، القضاء على الفقر والبطالة.. إلخ).

ونتيجة هذه "الغربة والفشل" لم تعد "الدولة" قادرة على تحصيل شرعيتها من المجتمع لذا تلجأ إلى القوة المادية المجردة، وهو ما يدفع إلى نزاعات بينها وبين الحركات المعارضة الداخلية المسلحة.[2]

وقد حاولت الدول الإفريقية الأخذ بحلول متنوعة لهذه القضية، تراوحت بين ثلاثة حلول:[3]

- أولها أسلوب الاستيعاب الطائفي: الذي تم تطبيقه في معظم الدول الإفريقية، ويقوم على محاولة استيعاب الجماعات الأضعف من جانب الجماعة الأقوى الحاكمة، حتى لوتطلب ذلك استخدام العنف.
- أما الأسلوب الثاني، فقد تمثل في سياسة الاستبعاد: التي تنطوي على تطبيق سياسة العزل العنصري بين مختلف الجماعات الإثنية في

---

[1]- سامي الخزندار، مرجع سابق.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- مصطفى علوي: **أزمة قارة، دراسة في العلاقة بين أزمات التنمية الداخلية والسلوك الدولي في القارة الإفريقية**، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1986، ص ص 45 – 50.

الدولة على أن يسري هذا العزل فيما بين كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإقليمية.

- يتمثل الأسلوب الثالث في أسلوب الاندماج الوظيفي: ويعني إعطاء الجماعات الإثنية المختلفة داخل الدولة حرية التعبير والممارسة، بدرجة قد تصل إلى منحها الحكم الذاتي للتصرف في شؤونها المحلية.

أخفقت السياستان الأولى والثانية إخفاقا ذريعا في تحقيق الاندماج الوطني في الدول الإفريقية المعنية، بل أنها ولدت روح المقاومة لدى الجماعات الإثنية المضطهدة، حيث انطوت السياسات المتبعة من جانب النظم الحاكمة المتبنية لسياستي الاستيعاب والاستبعاد على إعلاء معايير الولاء القبلي عند رسم سياسات التوزيع بهدف خدمة مصالح الجماعة الإثنية الأقوى وإعطائها تميزا ملموسا في تلك السياسات، مع تهميش مشاركة الجماعات الأخرى وإعطائها نصيبا ضئيلا في عملية التوزيع. وبالتالي؛ فقد كانت سياسات التوزيع والمشاركة المتبعة في ظل هاتين الحالتين محكومة بمنطق التعصب المركزي القائم على التركيز الشديد للاستثمارات الحكومية في المناطق التي تعيش فيها الجماعة الإثنية، التي تنتمي إليها القيادة الحاكمة دون غيرها من مناطق وأقاليم الدولة.[1]

أما بالنسبة لأسلوب الاندماج الوظيفي، فقد ركز على تنفيذ سياسة تقاسم السلطة على أسس إثنية، باعتبارها أداة هامة لخفض الصراعات الداخلية، وبوصفها مبدأ للحكم. وقد اعتمدت هذه السياسة من الناحية النظرية على أربع خصائص لتقاسم السلطة، وهي:[2]

- تقاسم السلطة التنفيذية بين ممثلين لجميع الجماعات الإثنية الهامة.
- حكم ذاتي داخلي معقول للجماعات الإثنية التي ترغب في ذلك.

---

[1] – جلال عبد الله معوض: **أزمة عدم الاندماج في الدول النامية**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الرابع عشر، العدد الرابع، الكويت، 1986، ص 70.

[2] – *Bayo Adekanye, **Power-Sharing In Mult-Ethnic Political Systems**, Security Dialogue, Vol 29, N°1, London , 1998, P 26, website ; http://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/09670106980290010 03*

- تمثيل تناسبي وتخصيص تناسبي لمناصب الخدمة المدنية والأموال العامة.
- وجود إمكانية لتنفيذ عمليات تصويت خاصة بالأقليات في القضايا الحيوية.

انعكست_مساوئ السياسات الإثنية في العديد من المظاهر، ومن أبرزها وجود فجوة واسعة بين ما تنص عليه الدساتير والمواثيق الإفريقية وبين الممارسات الحكومية القائمة على أرض الواقع.

ثانيا: البنية السياسية للدولة في إفريقيا: تتصل العوامل البنيوية السياسية بصميم هيكل وبنية الدولة، والمتعلقة بظروف نشأتها، وتكوينها التاريخي، وهيكل نظام الحكم فيها، كما تتعلق بالتفاعلات الجوهرية والقضايا الكبرى في الدولة كالهوية والانتماء. وتلعب هذه العوامل دورا محوريا في تسيير حركة التفاعلات السياسية في المجتمع.[1]

لقد كان تطور نظم الحكم الإفريقية محكوما إلى حد كبير بمجموعة من الاعتبارات التاريخية والمجتمعية والأيديولوجية، ويمكن تصنيف هذه المتغيرات إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

- أولها ميراث الخبرة التاريخية في فترتي الاستعمار وما قبل الاستعمار.
- ثانيها التحديات السياسية والاقتصادية لفترة ما بعد الاستقلال.
- ثالثها الخيارات الأيديولوجية للقادة الأفارقة في فترة ما بعد الاستقلال.

دفعت جملة هذه الاعتبارات نحو الابتعاد عن مبدإ التعددية السياسية، واتباع سياسة تسلطية تقوم على احتكار السلطة السياسية من جانب فئة محدودة سواء كانت جماعة إثنية أو نخبة عسكرية أو غير ذلك.[2]

ترتبط الحروب الأهلية ارتباطا وثيقا بالسياق التاريخي لنشأة الدولة الحديثة في القارة الإفريقية، وتنبع أهمية هذا الجانب من كون الحروب

---

[1]– أحمد إبراهيم محمود، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[2]– دحمدى عبد الرحمن حسن، **قضايا فى النظم السياسية الإفريقية:** مركز دراسات المستقبل الأفريقي، سلسلة دراسات إفريقية، القاهرة، 1998، ص.ص 59–60.

الأهلية -في جوهرها- نتاجا للإشكالات والأزمات التي أحاطت بعملية بناء الدولة القومية الحديثة، فقد كانت هذه النشأة مبسترة واصطناعية، وجرت أساسا على أيدي الاستعمار الذي قام ببناء هذه الوحدات السياسية وفقا لاحتياجاته الاستعمارية.

كما أن التجربة الاستعمارية تسببت في العديد من التشوهات الهيكلية في بنية المجتمعات الإفريقية، وهو ما كان مصدرا للعديد من المشاكل والصراعات الداخلية في مرحلة ما بعد الاستقلال.[1]

فمعظم المشكلات نبعت من أن الاستعمار قام بتقسيم القارة الإفريقية إلى مستعمرات عشوائية لا تراعي الأوضاع السكانية المختلفة، وتدخلت الإدارة الاستعمارية في هذا الإطار لإعادة تشكيل ورسم العلاقات الاجتماعية المختلفة وعلاقات الإنتاج من أجل تحقيق أهدافها، سواء كان ذلك متعلقا برسم حدود الكيانات السياسية الإفريقية الجديدة أو بالعلاقات بين الإدارة الاستعمارية والجماعات الإثنية المختلفة، أو في التحكم في إيقاع العلاقات بين النخب الحديثة والنخب التقليدية في المجتمعات الإفريقية،[2] وهي عملية كانت تهدف إلى رسم زوايا وخطوط النفوذ حول المناطق الساحلية.

لقد أدى التخطيط العشوائي للحدود إلى فصل الجماعات الثقافية والإثنية عن بعضها البعض، وبالتالي الحدود السياسية بين الدول الإفريقية كانت انعكاسا عمليا للعلاقات بين القوى الأوروبية، دون الأخذ في الاعتبار الانقسامات المجتمعية الإثنية، وهي نقطة الانطلاق الأولى في غرس بذور الصراعات الداخلية في العديد من الدول الإفريقية، وعدم الاندماج الوطني، كمقدمة للحروب الأهلية.

أضف إلى ذلك، أن الاستعمار عمل بقوة على تغيير التركيب الطبقي والاجتماعي في المستعمرات الإفريقية بصورة أدت إلى تعزيز التمايزات الاجتماعية القائمة. فقد سعى إلى تحويل التمايزات الإثنية إلى تقسيمات طبقية في المستعمرات. وعلى الرغم من أن الأفارقة لم يكونوا في الأصل طبقة واحدة، إلا أن قوى التغيير الاستعماري أدت إلى تغيير البنية الطبقية التي كانت قائمة واستحدثت طبقات جديدة، حيث كان الهيكل الاجتماعي في الكيانات الإفريقية خلال فترة ما قبل الاستعمار يتيح سبلا متعددة للأفراد

---

[1]- مصطفى علوي، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[2]- أحمد إبراهيم محمود، مرجع سبق ذكره، ص ص107-108.

للارتقاء في السلم الاجتماعي من خلال الإنجاز الشخصي، غير أن ذلك الهيكل يبالغ في إعطاء الأهمية للميلاد والنسب، وهو ما تسبب خلال تلك الفترة في جعل المناصب السياسية والمهن الهامة في المجتمع متوارثة في بعض العائلات.

هذه التطورات خلقت نوعا من الفجوة المزمنة بين القيادات التقليدية والقيادات الحديثة في تلك المجتمعات، وساهمت إلى حد كبير في فترة ما بعد الاستقلال في تعميق الصراعات الداخلية في المجتمع، وهو ما بدا واضحا في الكثير من الصراعات في القارة الإفريقية في الفترات اللاحقة، والملاحظ أن المشاعر والانتماءات الإثنية تتداخل بقوة مع ثقافات سياسية تقليدية ومعتقدات روحية بدائية، وهو ما مثل عاملا هاما نحو تأجيج الحروب الأهلية.[1]

إن الاتجاه الذي ساد بين الدول الإفريقية بعد الاستقلال ركز على قبول الحدود السياسية الموروثة من الاستعمار، والكيانات السياسية التي أقامها، وجرى النص في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية على مبدإ قدسية الحدود.

فعلى الرغم من الإجماع الكامل على أن النشأة الصناعية للدولة في إفريقيا، والترسيم العشوائي للحدود بين دول القارة، تجاهلت أوضاع التجمعات الإثنية والاجتماعية المحلية، وأدت إلى تهميش عدد كبير من الدول من الناحية الاقتصادية، إلا أن القادة الأفارقة بعد الاستقلال كانوا مقتنعين أن أي تغيرات حدودية واسعة في الحدود الموروثة عن الاستعمار سوف تؤدي إلى نشوب فوضى عارمة. بالإضافة إلى أن كثيرا من المستعمرات هي في الواقع كيانات حبيسة لا تملك سواحل على البحار أو المحيطات.

وفي الوقت نفسه، فإن معظم القوى الاستعارية لم تبذل جهدا حقيقيا من أجل توسيع سلطاتها الإدارية إلى جميع أراضي الإقليم، بل كانت تقتصر على العاصمة، وعلى المناطق ذات الفائدة الاقتصادية والإستراتيجية لها، وبالتالي فإن الدول الإفريقية نشأت منذ البداية كدول ناقصة السيادة،

[1]– المرجع نفسه، ص 62.

وبالذات في مجال السيطرة على كافة أراضي الدولة وعدم القدرة على مد الوجود الإداري للدولة إلى جميع الأرجاء.[1]

هذه الانقسامات الإثنية الحادة داخل الدولة الواحدة دفعت حكومات ما بعد الاستقلال إلى التحيز لصالح الجماعات الإثنية التي تنتمي إليها، وعملت على تمييز جماعتها الإثنية في سياسات المشاركة السياسية والتوزيع، وهو ما كان بدوره عاملا هاما نحو انفجار ظاهرة الحرب الأهلية، أما فيما يتعلق بأزمة التوزيع، فإنها تتمثل في غياب العدالة التوزيعية للسلع والخدمات المنظورة وغير المنظورة، فضلا عن المكانة والمناصب السياسية والمراكز الإدارية، وكل ماله قيمة بين المواطنين داخل الدولة وبين أقاليم هذه الدولة.[2]

عدم قدرة النظام على التّنسيق بين المجموعات والتقريب بين مصالحها وطموحاتها؛ يزداد صعوبة بوجود الأحقاد التاريخية، بما يعبر عنه بأزمة المشاركة وأزمة التوزيع التي تتكرس في ظل أزمة الهوية من جهة وأزمة التغلغل[*] من جهة أخرى يؤشّر على احتمال نشوب النزاع. حتىّ أنّ النظام السياسي قد يلجأ أحيانا وعندما يتعرض للتهديد إلى جعل إحدى هذه الجماعات كبش فداء فيفجّر بذلك التناقضات ويعجّل باندلاع النزاعات الداخلية.[3]

أثرت من جهة أخرى؛ الظروف السياسية والاجتماعية تأثيرا كبيرا على شكل وطبيعة التجربة الديمقراطية والحزبية في إفريقيا. وعلى هذا

---

[1] – *Jeffrey Herbst,* ***Challenges to Africas Boundaries in the New World Onder****, Journal of International Affairs, New York: School of laternusiondl and, Public Affairs, Colombia University, Vol. 46, No. 1, Summer 1992,pp 20,21.*

[2] – *Jeffrey Herbst,* ***Responding to State Failure in Africa****, International Security, Vol. 21, No. 3, Winter 1996/1997, p.p. 121 – 123.*

[*] تشير أزمة التغلغل إلى عدم قدرة النظام على التغلغل والوصول إلى جميع المناطق في إقليمه فهناك مناطق ينعدم فيها وجود الدولة ويضعف أثرها وتسمى **بلاد السيبة** وهي عكس **الدولة المخزنية** التي تشير إلى مدى تمدد السلطة السياسية وانتشارها الجغرافي.

[3] –الخزندار، الأبعاد الدولية للصراع الداخلي، مرجع سابق.

الأساس؛ برزت أربعة انواع من الأحزاب السياسية في إفريقيا خلال فترة بدء التجربة الحزبية أثناء الفترة الاستعمارية، وتتمثل في:[1]

- **أحزاب النخبة:** المدعومة من الإدارة الاستعمارية، وهي الأحزاب التي شجعتها القوى الاستعمارية في بادئ الأمر، واعتمدت أساسا على العديد من أفراد الطبقة المثقفة التي تربت في مؤسسات الإدارة الاستعمارية، واعتمدت على تأييدها، وأيضا على تأييد الزعماء التقليديين الموالين للسلطة الاستعمارية.
- **الأحزاب الوطنية:** وهي الأحزاب التي تألفت في الأصل من الحركات الوطنية التي تكافح ضد الاستعمار الأو روبي. وكانت في الأصل جمعيات ثقافية واجتماعية، واستطاعت ان تتحول إلى أحزاب سياسية في ظل الإصلاحات الدستورية التي اضطر الاستعمار إلى إدخالها في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.
- **الأحزاب السياسية:** التي نشأت نتيجة للصراعات والانشقاقات داخل الأحزاب الوطنية: وبالذات بسبب الخلاف حول القضايا الوطنية أو بسبب المنافسة في الانتخابات الأولى سعيا إلى السلطة.
- **الأحزاب القبلية والإقليمية:** والتي نشأت في أقاليم جغرافية معينة داخل المستعمرة، وكانت تمثل التعبير المؤسسي والحزبي عن جماعة إثنية معينة، وتتولى الدفاع عن مصالحها، والنهوض بأعباء الحكم المحلي في مناطق إقامتها.

وبدلا من أن تساعد الأحزاب السياسية في تحقيق_الأهداف المجتمعية الكبرى، مثل الإسهام في عملية بناء الدولة وتحقيق التنمية،فإنها كانت وسيلة للتعبير عن المصالح الضيقة للنخبة الحاكمة ولجماعات إثنية معينة، مما أدى إلى تعميق أزمة عدم الاندماج الوطني في الدول الإفريقية. وبالتالي، فإن الأحزاب السياسية في إفريقيا قامت بأدوار سلبية، على عكس المقصود منها. فقد تأثرت هذه الأحزاب بمناخ ومتغيرات البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الدول الإفريقية، فألقت هذه المتغيرات بظلالها على تطور الظاهرة الحزبية في تلك الدول، وقللت من فاعليتها وجعلتها أداة لتأجيج الصراعات الداخلية، الأمر الذي أدى بدوره إلى تعقيد الأوضاع

[1] – أحمد إبراهيم محمود، مرجع سبق ذكره، ص ص 135– 139.

الاجتماعية والسياسية، بدلا من أن تسهم الأحزاب في تحسين تلك الأوضاع.[1]

فقد كان الحزب الواحد يعبر في الواقع عن مصالح أفراد معينين أو نخبة معينة أو جماعة إثنية معينة، وليس عن مصالح الأمة كلها. لذلك كانت المناصب السياسية والثروات والحراك الاجتماعي من نصيب الأفراد والجماعات المهيمنة داخل الحزب على حساب الآخرين، مما زاد من درجة السخط الجماهيري ووضع بذور الحروب الأهلية. وقد بدا ذلك واضحا بصفة خاصة في الدول التي اتسم نظام الحزب الواحد فيها بالنمط الاستبعادي القائم على حرمان قوى اجتماعية معينة من حق ممارسة النشاط السياسي.[2]

يشير ما سبق إلى أن المحك الرئيسي لنجاح أو فشل النظام الحزبي لا يتمثل في طبيعة هذا النظام تعددي أولاتعددي فحسب؛ ولكنه يتمثل أيضا في طبيعة الممارسة الحزبية ذاتها. فعلى الرغم من أن إخفاقات نظام الحزب الواحد في إفريقيا تظل أكثر فداحة بكثير بالمقارنة مع التعددية الحزبية، إلا أن التعددية الحزبية بدورها تجابه مشكلات عديدة عند التطبيق، أبرزها أن الانتماءات والروابط الإثنية تظل أقوى بكثير من الانتماء الحزبي العام، كما أن ممارسة الحكومات المنتخبة يطغى عليها في الكثير من الأحيان روح التحيز والمحاباة للجماعة الإثنية، التي يمثلها الحزب الفائز في الانتخابات.

ومن ثم فإن الإشكالية الرئيسية التي تجابه الممارسة الحزبية، بغض النظر عن نوع النظام السياسي، تتمثل في غلبة روح الاستبعاد السياسي، ولوبصورة جزئية، وتضييق نظام المشاركة السياسية، والتحيز في توزيع موارد الدولة المادية وغير المادية. ومن شأن هذه الإشكاليات أن تؤدي إلى تفاقم الصراع الداخلي في أي دولة، أيا كان نظامها الحزبي، ولكن تظل الميزة النسبية للنظام الحزبي التعددي انه قد يكون أكثر قدرة على تصحيح الأخطاء ومعالجة المشكلات بالمقارنة مع نظام الحزب الواحد.[3]

---

[1]- حورية توفيق مجاهد، **نظام الحزب الواحد بين النظرية والتطبيق**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1977، ص ص 125- 135.

[2]- المرجع نفسه، ص 132.

[3]- حورية توفيق مجاهد، مرجع سبق ذكره، ص ص 125- 135.

ثالثا: البنية الاقتصادية

تعاني القارة الإفريقية من تخلف واضح في كافة المجالات المجتمعية عموما وفي المجال الاقتصادي خصوصا، وتبدو خصائص التخلف الاقتصادي في إفريقيا واضحة في العديد من المؤشرات، مثل: تدني معدل النمو السنوي، وتفاقم الديون، وتدهورالإنتاج القطاعي في مجالات الزراعة والصناعة التحويلية، وتدني متوسطات دخول الأفراد، وضعف مستوى التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية، وضعف البنية الأساسية، والضآلة الشديدة في الإسهام القاري العام في الإنتاج العالمي. وقد حققت دول القارة الإفريقية معدلات سلبية للغاية في جميع هذه المؤشرات.[1]

فحسب مايكل براون فإن الأزمات الاقتصادية على أنواعها تتبعها توترات اجتماعية متعددة، فالضعف الاقتصادي يفتح الأبواب أمام التدخلات الخارجية بما من شأنه أن يغذي التناقضات ويعجّل باندلاع النزاعات الداخلية. والضعف الهيكلي والمالي للدولة، وافتقارها للإمكانيات التي تمكّنها من مواجهة مشكلاتها الاقتصادية وتناقضاتها الداخلية مؤشر على قرب انفجارها وازدياد احتمالات نشوب النزاعات داخلها،[2] وقد يكون العكس حيث الثروات والأموال موجودة، لكن لا توجد عدالة في توزيعها واستغلالها ففي سيراليون، أنغولا، الكونغو الديمقراطية ونجيريا كان أحد الأسباب المهمة للنزاع هو سعي كل طرف للاستيلاء على مناجم الماس في البلاد؛ فالسيطرة على هذه المناجم توفّر مصدرا للقوة، **السطوة** والرفاهية، كما تمنح إمكانيات قوة يمكن توظيفها قي شراء الأسلحة وتمويل الحروب.

ومثلما تمثل المواد الطبيعية دافعا للتناحر المحلي فإنّ بريقها أيضا يجذب العيون الأجنبية الطامعة؛ فالتدخل الأمريكي في القارة الإفريقية مدفوع بهدف الحصول على الثروات خاصة الذهب والماس؛ ويتجلى ذلك من خلال مشروع القرن الإفريقي الكبير*، وإنشاء بنية أساسية في المنطقة لمصلحة شركات التعدين والنفط الأمريكية.[3] ومن القارة الإفريقية إلى

---

[1]- أحمد إبراهيم محمود، مرجع سبق ذكره، ص 163.

[2]- الخزندار، الأبعاد الدولية للصراع الداخلي،مرجع سابق.

* يضم كل من: أوغندا، بورندي، الكونغو الديمقراطية، السودانإيثيوبيا، إيريتيريا، والصومال.

[3]- عوامل داخلية وخارجية وراء تفجر حروب إفريقيا، **جريدة البيان**، العدد 642. الصادرة بتاريخ 05-09-2003م، الموقع

الآسيوية ومنطقة البلقان تحديدا التي تنطوي على صور من النزاعات الإثنية والمنافسات الإقليمية فالبلقان الروسي هو حتما أكثر أهمية بوصفه جائزة اقتصادية محتملة إذ يوجد به تركيز كبير من الغاز الطبيعي والاحتياطات النفطية بالإضافة إلى معادن ثمينة بما فيها الذهب.[1]

وبالتالي فقد مثّلت وتمثّل النزاعات الداخلية في أحد جوانبها صراعا على الثروة والمكاسب الاقتصادية؛ فليس من قبيل المصادفة أن تنخرط ثلاث دول على الأقل من الدول الرئيسية المنتجة للماس في إفريقيا في حروب طاحنة سواء على نحو مباشر أو غير مباشر، فبريق الذهب الأصفر يغطي لون الدم الأحمر.[2]

كما أن التخلف الاقتصادي يمكن أن يتحول إلى سبب للحروب الأهلية تحت تأثير العديد من العوامل، وهي: المشكلات الاقتصادية الحادة، وسياسات التمييز الاقتصادي، واستغلال التنمية الاقتصادية والتحديث. فالمشكلات الاقتصادية يمكن أن تنجم بسبب تخلف الهياكل الاقتصادية، وهو ما قد يؤدي إلى بروز مشكلات البطالة والتضخم والمنافسة على الموارد، وبالذات على الأرض، مما يتسبب بدوره في نشوء توترات اجتماعية، وتساعد على تهيئة التربة للصراعات الداخلية والحروب الأهلية.[3]

أضف إلى ذلك، أن سياسات التمييز الاقتصادي يمكن أن تسبب مشاعر سخط ومرارة ومستويات من الإحباط، مما قد يؤدي إلى العنف. وتتعدد أشكال التمييز الاقتصادي، مثل الفرص الاقتصادية غير المتكافئة وعدم المساواة في الحصول على الموارد، مثل الأرض ورأس المال، والاختلافات الضخمة في مستويات المعيشة.[4]

فقد انحازت خطط التنمية الاقتصادية في أغلب الدول الإفريقية لصالح الجماعات الإثنية التي ينتمي إليها الرئيس أو النظام الحاكم، كما مارس الرؤساء والنخب الحاكمة فسادا هائلا في تلك الدول بصورة أضرت تماما

---

www.ALBAYAN.co.AE /albayan/SEYASE/2003/ISSUE642.HTM

[1]- الخزندار، مرجع سابق.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- Simon E. Brown, op-Cit, P 19.

[4]- Idem.

بخطط التنمية الاقتصادية، وأدت في الكثير من الحالات إلى توليد آثار سلبية حادة بصفة خاصة على مسار التوزيع والاندماج القومي.

المطلب الثاني: العوامل السياقية للنزاعات في إفريقيا

أولا: الزعامة السيئة

إذ يحتاج النزاع لاندلاعه إلى قادة يحرضون الجمهور- الجماعات االإثنية- ويلعبون دور العامل المحفز على النزاع؛ والذين يسميهم "براون" بـ "الزعامة السيئة". وبغض النظر عن هذا الوصف فإن هؤلاء يحضون بمشروعية عالية لدى جماعاتهم إذ يجمعون بين الشخصية الكاريزمية، ومركب الأسطورة الرمز "*Complex- Myth- SymboL*"[1].

فإذا كانت مقاربة التعبئة الجماهيرية تعالج أدوار الزّعامة وتفسّر عملية تعبئة الجماهير الإثنية وجعلها تلتف حول شخص واحد "الزعيم- Leader" عن طريق الخطاب، وسائل الإعلام...إلخ -قوة ناعمة-؛ فإن المقاربة السيكولوجية الاجتماعية تسعى لتفسير أسباب انقياد هذه الجماعات وراء هذه الزعامات فلماذا تنساق الجماعات وراء قيادات تريد العنف؟ إجابة واحدة تقدمها لنا "نظرية السياسات الرمزية *Symbolic Politics Theory*" التي تأسس لأساطير الجماعات وخوفهم الدائم.[2]

فتاريخ الجماعات وهواياتها قائم على رموز تصوّر الجماعات الأخرى في صورة العدو بالشكل الذي يجعل أعضاء الجماعات ميّالة لأن تصبح

---

[1]- *Murray Edelman, Conflict* ***and Cooperation in Multi-Ethnic States: Institutional Incentives, Myths and Counter-Balancing****,Brian Shoup, Routledge, 8 août 2007, p32 website: http://www.e-ccessories.com/conflict-and-cooperation-in-multi-ethnic-states-institutional-incentives-myths.pdf*

[2]- *Stuart J Kaufman,****Ethnic conflict, Security studies: An introduction****, Routledge, Newyork 2008,p207. Website: https://is.muni.cz/el/1423/jaro2017/BSS405/um/Columba_Peoples__Nick_Vaughan-Williams-Critical_Security_Studies__An_Introduction-Routledge__2010_-__1-88_.pdf*

عدائية، وهي بهذا المعنى تتقاطع مع المقاربة الوسائلية الافتعالية حيث تصبح الجماعات وسيلة بيد الزعامات تحرّكها وفق رغباتها لتحقيق مصالحها.

ثانيا: الجوار السيئ

عادة ما تبدأ النزاعات الداخلية باستقطاب اثني حاد داخل الدولة غير أنه يمكن للدول الجارة أن تتدخل فيها أو تقوم بافتعالها أصلا، وقد يستمّر تورطها لدرجة تصبح فيها طرفا مباشرا ليأخذ النزاع شكل نزاع داخلي مُدَوّل. وتتأسّس صفة الجوار على عاملين: القرب الجغرافي، القرب السيكولوجي أو الاثنين معا.

إن ظاهرة الجوار السيئ *Bad Neighboring* التي جاء بها *Brown* كإحدى العناصر الأساسية في الإتيولوجيا التي تقف وراء انتشار تغذية التوترات والصدمات الإثنية، تعتبر أحد المتغيرات الحاسمة التي ينبغي للأطراف الثلاثة التركيز عليها سواء بإشراك دول الجوار في مفاوضات بناءة لفض النزاعات الإثنية الداخلية وعدم إغفال الدور الإيجابي الذي يمكن أن تقوم به في حالة استثمار إمكانياتها، أو حتى بمجرد تحييد الآثار السلبية المترتبة عن مجاراتها للدولة المستهدفة بالتدخل عن طريق ممارسة ضغوط أو فرض عقوبات على الجيران السيئين.[1]

- **دول القربى** *Kin State* **– المسافة السيكولوجية** - : وهي التي تملك روابط عرقية مع إحدى الجماعات الإثنية المتنازعة حيث تمتد سياسات هذه الدول إلى جماعاتها في أي منطقة.
- **الدول الجارة- المسافة الجغرافية-:** وهذه الدول لا تملك روابط عرقية ولكنّها تملك جوارا جغرافيا مع إحدى الجماعات الإثنية المتنازعة.

---

[1]– عادل زقاع، **تدخل الطرف الثالث في النزاعات الدولية : فحص افتراضات وإسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني المؤسساتي والبنائي**، تم تصفح الموقع يوم :2/ 7/ 2015.

http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html

قد يحدث أن تجمع الدول الجارة بين جوار المسافة الجغرافية والمسافة السيكولوجية وهي الأخطر؛ فالتحرّك السيكولوجي يصاحبه تحرك ميداني كنتيجة للقرب الجغرافي.

يمكن لهاته الدول أن تقوم بافتعال النزاع الإثني لتحقيق مصالحها مستعملة في ذلك الإثنية كـ**"وسيلة"** وهو ما تقول به **"المقاربة الوسائلية"** في تأكيدها على أنّ الدول هي الفاعل في النزاع الإثني، وأنّ الإثنيات لا يمكنها أن تمثّل إلا عاملا تابعا عرضة للتأثير؛ إذ يقول "*Buzan*" أنّ: «النزاع العرقي أسطورة إستراتيجية في يد نخب تتكلم باسم الجماعة العرقية فهي لا تتحرك بذاتها وإنما عن طريق الفواعل سواء الداخلية أو الخارجية»، وتعتبر القارة الإفريقية مثالا حيا للعديد من النزاعات التي شهدت تدخلا لدول القربى حيث تتحالف دول الجوار سواء مع الحركة الانفصالية التي تربطها بها روابط إثنية- فكرة الانفصال غالبا ما تشمل في دلالاتها فكرة الانضمام- أو مع النظام السياسي ومثال ذلك ما حدث في ليبريا، سيراليون، غينيا، بيساو، رواندا، والكونغو الديمقراطية.

ثالثا: دور القوى الدولية في الحروب الأهلية الإفريقية

تبنت القوى الدولية المختلفة سياسات متباينة تجاه القارة الإفريقية، بما يتوافق مع طبيعة المصالح والتطلعات التي تحرك سياسة كل قوة منها تجاه القارة الإفريقية وكذلك بما يتناسب مع التحديات والتهديدات التي تجابهها تلك القوة في القارة الإفريقية.

لم تقتصر التدخلات الخارجية في الحروب الأهلية الإفريقية على القوى الدولية العظمى والكبرى من خارج إفريقيا، ولكن كثيرا ما تدخلت قوى إقليمية أو دول إفريقية مجاورة في الحروب الأهلية الإفريقية.

يأخذ التدخل الخارجي في النزاعات الداخلية عدة أشكال أهمها:[1]

- التدخل من خلال الدعم التسليحي والاقتصادي: وقد شهدت جميع الحروب الأهلية الإفريقية هذا الشكل من التدخل الخارجي، حيث حصلت النظم الحاكمة وجماعات المعارضة على الدعم التسليحي والاقتصادي الخارجي من أجل تعزيز قدرتها على الصمود في الحرب الأهلية. ففي معظم دول القارة الإفريقية، تتسم القوات المسلحة بقلة

[1]- أحمد إبراهيم محمود، مرجع سبق ذكره، ص ص 200-204.

العدد وضعف التسليح وتدني مستوى التدريب، كما أن النظم الحاكمة لا تستطيع أن تفرض سيطرتها على معظم أراضي الدولة، مما يجعل نظم الحكم عاجزة عن إدارة صراع داخلي طويل، الأمر الذي يدفعها إلى السعي للحصول على السلاح والدعم الاقتصادي من الدول الأخرى الصديقة. وبالمثل، فان جماعات المعارضة تسعى إلى بناء قدرة عسكرية كافية من خلال الاعتماد على الدعم الخارجي من أجل مواجهة القوات الحكومية أو جماعات المعارضة.[1]

- التدخل الخارجي العسكري المباشر: وفي هذا الشكل، شهدت بعض الحروب الأهلية الإفريقية تدخلا مباشرا من جانب القوى الإقليمية أو الدولية إلى جانب طرف محدد من الأطراف المتصارعة، حيث وجدت هذه القوى أن السبيل الوحيد لضمان مصالحها وللتحكم في مسار القتال يتمثل في التدخل المباشر.
- التدخل الخارجي لأغراض حفظ السلام: وهو نوع من التدخل قد تقوم به منظمات إقليمية مثل منظمة السوق المشتركة لدول غرب إفريقيا الأيكواس، أو منظمات دولية كالأمم المتحدة، أو دول كبرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا نيابة عن الأمم المتحدة لحين استكمال عملية تشكيل قوات الأمم المتحدة التي سوف تقوم بالتدخل في الدولة التي تشهد حربا أهلية، وحماية المدنيين ووقف تدفقات اللاجئين إلى الدول المجاورة وإيصال المساعدات الأجنبية إلى المدنيين المتضررين في مناطق القتال.

المبحث الثالث: إدارة نزاعات ما بعد الحرب الباردة: أساليب مستحدثة بأهداف جديدة

أخذت الأمم المتحدة منذ إنشائها عام 1945م على عاتقها مسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين، وهو هدف سام خضع لتأثير الظروف الدولية ومستجداتها، حيث عرفت الأمم المتحدة جيلين من العمليات الأممية: الجيل الأول قبل نهاية الحرب الباردة والثاني لعمليات السلام بعد نهايتها:

- **الجيل الأول للعمليات الأممية:** مورس خلال فترة الحرب الباردة، واقتصرت عملياته على تهدئة وتخفيف التوتر في بيئة النزاع بما يسمح للمفاوضات أن تأخذ مجراها. وفي هذا السياق يؤكد *Paul Francis*

[1]– المرجع نفسه، ص 196.

Diehl[1] على وجود قاعدتين لتقييم عمليات حفظ السلام التقليدية إمّا الوقاية من حدوث نزاع مسلح، وإمّا المساعدة على التحكم فيه- المادة الأولى من الميثاق الأممي-.

لذا فإنّ أغلب عمليات هذه الفترة قد ساهمت في تعليق النزاعات أكثر منها في تسويتها؛ إذ كانت تعمل على إعادة الوضع العام إلى ما كان عليه.[2]

وحسب *Biegeois Michel* فإن نجاح عمليات حفظ السلام التقليدية لا يعود للعمليات نفسها-تأتي في المرتبة الثانية- بقدر ما يعود للدعم السياسي للقوتين العظيمتين وإرادة الأطراف المعنية.[3]

الجيل الثاني للعمليات الأممية: دفعت تغيرات طبيعة النزاعات والتهديدات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من جهة وعدم ملاءمة الأساليب الأممية التقليدية من جهة أخرى، دفعت بالأمم المتحدة إلى تبني جيل ثان من العمليات الأممية تم تدشينها في ناميبيا -1989 / 1990م- كأول عملية قبل أن تمتد إلى مناطق نزاعية أخرى كأنغولا، الصومال ورواندا.

عمليات هذا الجيل تتميز باستنادها إلى الفصل السابع من الميثاق الأممي وتوسيع عمليات السلام لتتضمن مهمات أخرى مثل: إعادة توطين اللاجئين، مراقبة الانتخابات وغيرها، وقد تم التفصيل في فحوى هذه العمليات في تقرير الأمين العام السابق للأمم المتحدة "**بطرس بطرس غالي**" **الموسوم**: "**أجندة من أجل السلام**- *Agenda For Peace*" الصادر عام 1992م في صيغة ثمانية فصول تتصل اتصالا مباشر بمفهوم "**الدبلوماسية الوقائية، صنع السلام، حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء**

1- *Paul Francis Diehl, Joseph Lepgold,* ***Regional conflict management****, Rowman & Littlefield, 2003, p58*

2- *Oliver Richmond,* ***The limits of UN multidimensionale peace operations,United nation and the human security****.Palgrave,Newyork, 2001, p34, website: https://link.springer.com/chapter/10.1057/9781403900975_3*

3- *Richard Garon,* ***Maitian de la paix et diplomatie coercitive****,Etudes Internationale. VOL: 35, N1, 2004, P192.*

النزاع"،[1] حيث أكد الأمين في خطته أنّ هاته المصطلحات يتصل أحدها بالآخر بصورة لا تتجزأ؛ إذ ترمي الدبلوماسية الوقائية إلى منع نشوب المنازعات، ويلتزم صنع السلام وحفظه لوقف النزاعات وصون السلم بعد التوصل إليه، فهما يعززان في حال نجاحهما فرص بناء السلم بعد انتهاء النزاع الأمر الذي من شأنه منع نشوب العنف من جديد، حيث ذكر بطرس غالي في أجندته أن أهداف المنظمة يجب أن تكون:[2]

- السعي إلى تحديد الحالات التي قد تؤدي إلى نشوب نزاعات والعمل عن طريق الدبلوماسية الوقائية إلى إزالة مصادر الخطر قبل نشوب العنف.
- الشروع أينما تفجر نزاع في صنع السلم بهدف حل القضايا التي أدت لنشوبه.
- العمل عن طريق حفظ السلام على صون السلم مهما كان هشا حيثما أو قف القتال، والمساعدة على تنفيذ الاتفاقيات التي يتوصل إليها صانعو السلام.
- التأهب للمساعدة في بناء السلم في مختلف مراحله وإعادة بناء المؤسسات والهياكل الأساسية.
- التصدي بالمعنى الأوسع لأعمق أسباب النزاع: العجز الاقتصادي، الجور الاجتماعي والقهر السياسي.[3]

ومن ثمّ يتجلى بوضوح أن تقرير الأمين العام قد انطلق من مفهوم شامل وواسع للأمن بوصفه مفهوما متعدد الأبعاد: اقتصادي، اجتماعي، ثقافي، سياسي وحتى بيئي، وليس مقصورا فقط على الجوانب العسكرية. ويمكن

---

[1]- للاطلاع على النص الحرفي للوثيقة كاملة:

*Boutros Boutros-Ghali , **Agenda for Peace:peacemaking and peace-keeping**,Report of the Secretary-General,pursuant to the statement, adopted by the Summit Meeting of,the Security Council on 31 January 1992 , 17 June 1992, A/47/277 - S/24111 : http://www.un-documents.net/a47-277.htm*

[2] *- Idem.*

[3]- عبد الله تركماني، **مخاطر النظام الدولي من الدبلوماسية الوقائية إلى الحروب الوقائية وتداعياته على العالم العربي**.ESS، تونس، 2002، ص 78.

القول أن عمليات السلام تسعى للموازنة بين الخصوصية والعالمية من جهة وبين الأمن الإنساني من جهة أخرى[1] وهو ما يمكن أن نستشفه من خلال التفصيل في عمليات الجيل الثاني كل على حدى **مع تخصيص مبحثين لبناء السلم باعتباره موضوع دراستنا:**

المطلب الأول: الدبلوماسية الوقائية *Preventive Diplomacy*

تناولتها أجندة السلام بنوع من التفصيل وعرفتها بأنها: "ذلك العمل الرامي إلى منع نشوب منازعات بين الأطراف ومنع تصاعد النزاعات القائمة وتحولها إلى نزاعات عنيفة ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها".[2]

إذ تعتمد هذه الآلية على استكشاف ورصد بدايات التوتر وحصر النزاع قبل مولده وتفاقمه على نحوما حدث في مقدونيا. أو بشكل أدق هي التدخل في المواقف التي تنذر بتفجر النزاع حتى يمكن نزع فتيله قبل تفجره. وهي ليست بالمصطلح الجديد بالرغم من اللمسة الجديدة التي أضيفت عليه –منع، تكرر-؛ إذ تضمنتها الفقرة الأولى من المادة الأولى من الميثاق الأممي:"..وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم.." والتي نادى بها "**داغ هامرشولد**" الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة.[3]

---

[1]– *Ban ki-moon,* ***Sustaining Peace is a Shared Task and, Responsibility,The Peacebuilding Brief****, Issue 3, June 2016*

[2]– بطرس بطرس غالي، الدبلوماسية الوقائية، صنع السلام وبناء السلام، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 110، اكتوبر 1992م، ص 30.

Boutros Boutros-Ghali , ***Agenda for Peace:peacemaking and peace-keeping, Report of the Secretary-General ,pursuant to the statement****, adopted by the Summit Meeting of,the Security Council on 31 January 1992 , 17 June 1992, A/47/277 - S/24111,website : http://www.un-documents.net/a47-277.htm*

[3]– عدي صدام حسين، **عالم ما بعد الحرب الباردة: دراسة مستقبلية**. دار المنصورة، بغداد، ط 20031،م.ص 159.

وتشكل الدبلوماسية الوقائية أو الدبلوماسية المانعة كما يسميها بعض الأكاديميين إطارا متكاملا يستند إلى ثلاثة أبعاد رئيسية:[1]

- **منع قيام النزاع –الوقاية من بروز النزاع-:** فهي عمل يهدف إلى منع حدوث نزاع بخلق بيئة مساعدة على إبعاد احتمالات نشوبه.

- **منع انتشار النزاع- الوقاية من انتشار النزاع-** : وهو العمل على درء نزاع موجود من أن يصل الى مرحلة التصعيد ويتحول إلى نزاع مسلح، أو الحد من انتشاره أفقيا- جغرافيا- وعموديا- الشدة.

- **منع تكرار النزاع – الوقاية من تكراره-:** حيث تهدف الدبلوماسية الوقائية إلى وقاية مناطق نزاع سابقة من معاودة انفجار النزاع من جديد فيها.

قد يمارس الدبلوماسية الوقائية السكرتير العام للأمم المتحدة بنفسه، أو كبار موظفيه، أو عن طريق وكالات الأمم المتحدة والمتخصصة وبرامجها المتنوعة. كما قد يمارسها مجلس الأمن أو الجمعية العامة وحتى المنظمات الإقليمية بالتعاون مع الأمم المتحدة.

وفقا للمفهوم الدولي فالدبلوماسية الوقائية تتطلب القيام بإجراءات محددة ترمي إلى توفير قاعدة عريضة من المعلومات تكون بمثابة آلية للإنذار المبكر تتطلب الرد والاستجابة حيث يترتب على تقريرها إرسال قوات دولية أو إنشاء مناطق منزوعة السلاح.[2]

ومن ثم يتضح أن الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة يمثلان آليتين فاعلتين في الدبلوماسية الوقائية:

أولا: الإنذار المبكر

استحدثت الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة شبكة قيمة من نظم الإنذار المبكر كنتيجة لتزايد الحاجة لتعزيز الترتيبات بطريقة تجمع بين المعلومات الآتية من هذه المصادر وبين المؤشرات للوقوف على احتمال وجود خطر يهدد السلم، وتحليل ما يمكن للأمم المتحدة أن تتخذه من تدابير للتخفيف من هذا الخطر وتتطلب هذه العملية تعاونا وثيقا بين

---

[1]– محمد أحمد عبد الفقار، مرجع سابق، ص302.

[2]– المرجع نفسه، ص 303.

مختلف الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة ومن ثم فالإنذار المبكر خطوة أولى قوامها توقع نشوب النزاعات بتتبّع مؤشّراتها:

- طبيعة مصدر التهديد: اقتصادي، اجتماعي، إثني، ديني... الخ.
- طبيعة شكل التعبير: تمرد، نزاع... الخ.
- احتمال الانتشار الداخلي.
- احتمال الانتشار الخارجي.
- ماهية المؤشرات المنبهة لاحتمال حدوث النزاع.

ثانيا: الاستجابة المبكرة: هي الخطوة الثانية وهي على صلة وثيقة بالأولى حيث تتوقف الاستجابة المبكرة على مدى استيعاب الأطراف المتدخلة لمؤشرات الإنذار ثم تلقيها ومن ثم الرد عليها. وتبدأ هذه الاستجابة بالوسائل الدبلوماسية وتمر بالإجراءات الاقتصادية لتنتهي بالترتيبات العسكرية.[1]

يمكن في هذا السياق استعارة نموذج دافيد استيون لتبسيط آلية عمل الدبلوماسية الوقائية من خلال ميكَانِزْمَيْ الإنذار والاستجابة المبكريّن؛ إذ يمكن اعتبار مؤشرات الإنذار المبكر بمثابة مدخلات تتلقاها العلبة السوداء – الأطراف المعنية بالنزاع، الأطراف الثالثة، الأمم المتحدة-ثم تردها إلى بيئة النزاع في شكل مخرجات نسميها الاستجابة المبكرة.[*]

أيا كان أسلوب تسوية نزاعات ما بعد الحرب الباردة: الدبلوماسية الوقائية، حفظ السلام، صنع السلام، أو بناء السلم؛ فالملاحظ هو تزايد الطلب على عمليات السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة كنتيجة منطقية لمجموعة من العوامل أهمها:[2]

---

[1]– بلال لعيساني، بلال لعيساني، **دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة: دراسة في التغير**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008م، ص79.

[*] هي حالة نظرية فليس دوما يعقب الإنذار المبكر الاستجابة المبكرة فقد تكون متأخرة، مشوهة أو حتى قد لا تكون أصلا.

[2]– أيمن شبانة، مرجع سابق.

- تفاقم الآثار الكارثية للنزاعات الداخلية وامتدادها إلى المحيط الإقليمي، خاصة في ظل افتقار أغلب الدول إلى القدرات المادية والبشرية اللازمة لبناء السلم وتخوفها من التدخل العسكري من جانب القوى الكبرى.

- تراجع تمسك هذه الدول بالمفهوم المطلق لسيادة الدولة إثر مجموعة من التطورات أهمها المشروطية السياسية والاقتصادية للمعونات الدولية، وإتباع برامج التصحيح الهيكلي، تزايد الاستعانة بشركات الأمن الخاصة، والقبول بالرقابة الدولية على الانتخابات.

- المكانة السامية للأمم المتحدة التي تتمتع بها وتدفع جميع أعضاء المجتمع الدولي للقبول بها كحقيقة واقعية وجب التعاطي معها بغض النظر عن الانتقادات التي توجّه لها بين الحين والآخر.[1]

المطلب الثاني: صنع السلام *Peacemaking*:

يعرف بطرس بطرس غالي صنع السلام بأنه: "العمل الرامي إلى التوفيق بين الأطراف المتعادية لاسيما عن طريق الوسائل السلمية مثل الوسائل التي ينص عليها الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة"،[2] وهو بهذا يختلف عن عملية حفظ السلام التي غالبا ما تلازم عملية صنعه أو تسبقها؛ فجهود صنع السلام هي جهود لتثبيت التسوية وضمان عدم الارتداد عنها بعد انتهاء النزاع –الفشل- وهي الحالة التي يمكن أن نسجلها بسبب:[3]

- عدم توفر الإرادة السياسية لدى **الأطراف الثالثة** "***Third Parties***" إذا ما اعتمد كإجراء للتسوية.

- عدم تحرك المجموعة الدولية وعدم اكتراثها.

فسعيا منه لإنجاح عمليات صنع السلام ضم بطرس غالي في أجندته مجموعة مقترحات- من البند 34 إلى البند 45 من الأجندة – لتفعيل هذه العمليات منها:

---

[1]– محمود وهيب السيد، **منظمة الأمم المتحدة في الميزان**، مجلة المستقبل العربي، عدد 179، جانفي 1995، ص 49.

[2] – *Boutros Ghali ,Op,Cit.*

[3]– بطرس بطرس غالي، **الدبلوماسية الوقائية، صنع السلم وبناء السلم**، مرجع سابق، ص11.

- تعزيز دور الجمعية العامة، وتشجيع الدول الأعضاء على الاستعانة بها بغية ممارسة تأثير أكبر لاحتواء الحالات التي من المحتمل أن تهدد السلم والأمن الدوليين.
- التفويض الأممي للأفراد للقيام بعمليات الوساطة والتفاوض- **رسل السلام**- سعيا منها لاستيفاء كل الوسائل التي من شأنها تشجيع الأطراف المتنازعة على الدخول في مسار التسوية.
- تعزيز دور محكمة العدل الدولية.
- اتخاذ تدابير دولية لتحسين الظروف التي أسهمت في إثارة النزاع.
- فرض جزاءات للدول التي تجابهها مشاكل اقتصادية وتوفير إمكانيات معقولة لها تكفل بها الدول معالجة ما يجابهها من صعوبات؛ وهو ما يعتبر أداة إنصاف، ووسيلة لتشجيع الدول على التعاون مع قرارات مجلس الأمن لإقرار السلام.
- تفعيل المادة"43"[*] من الميثاق الأممي باستعمال القوة العسكرية بعد استنفاذ الوسائل السلمية.[1]

المطلب الثالث: حفظ السلام *Peace Keaping*:

بالرغم من أن عمليات حفظ السلام عمليات أصيلة- تقليدية- إلا أن مفهوم " **حفظ السلام**" قد بقي غامضا، حيث تحدث الميثاق الأممي عن أشخاص لهم صفة عسكرية يتم تكليفهم باستعادة السلم والأمن في المناطق التي تشهد نزاعات دون أن يكون لهم الحق في استخدام القوة لتنفيذ هذه المهمة؛ فلم يتناول ميثاق الأمم المتحدة على مدى 111 مادة من مواده التدابير المحتملة لتحقيق مهمة حفظ السلام، وعموما فقد تضمنت أجندة السلام "حفظ السلام" بمفهوم: "توزيع أفراد الأمم المتحدة في الميدان بعد موافقة جميع الأطراف المعنية ويشمل عادة اشتراك موظفين مدنيين أيضا؛

---

[*] تنص المادة 43 من الميثاق على : يتعهد جميع أعضاء الأمم المتحدة في سبيل المساهمة في حفظ السلم والأمن الدولي أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وفقا لاتفاق أو اتفاقيات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدة والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولي ومن ذلك حق الرور.

[1]– Boutros Ghali ,Op,Cit.

فحفظ السلام وسيلة لتوسيع إمكانيات منع نشوب المنازعات".[1] إذ تقوم فكرة عمليات حفظ السلام أساسا على التوسط في موقع بين الأطراف المتنازعة؛ وهي بهذا المعنى تتماشى مع المفهوم القائل أنه يتعين حفظ السلام في منطقة النزاع ريثما يتم التوصل إلى تسويته.

صنفت الأجندة أفراد عمليات حفظ السلام إلى ثلاث فئات هي:[2]

أ- **بعثات المراقبين العسكريين:** تتألف من عدد من الضباط غير المسلحين يكونون مسؤولين عن بعض المهام مثل: مراقبة وقف إطلاق النار، التحقق من انسحاب القوات العسكرية، وإجراء دوريات مراقبة الحدود والمناطق المنزوعة السلاح.

ب- **قوات حفظ السلام المسلحة:** تتألف من قوات مسلحة متعددة الجنسيات تتحمل مسؤولية القيام بمهام شبيهة بمهام بعثات المراقبة العسكرية. بالإضافة إلى عملها كحاجز بين الأطراف المتنازعة ترصد وتراقب عمليات السلام التي تنشأ عن حالات ما بعد النزاع وتساعد الأطراف المتنازعة على تنفيذ اتفاقيات السلام التي وقعت عليها أو التي هي بصدد الوصول إليها.

1- *Boutros Boutros-Ghali , **Agenda for Peace:peacemaking and peace-keeping**, Report of the Secretary-General,pursuant to the statement, adopted by the Summit Meeting of,the Security Council on 31 January 1992 , 17 June 1992, A/47/277 - S/24111 :, http://www.un-documents.net/a47-277.htm*

- *Ban ki-moon, **Sustaining Peace is a Shared Task and, Responsibility**,The Peacebuilding Brief, Issue 3, June 2016. http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/160622%20PBSO%20brief%20issue%203%20Summer%202016.pdf*

2 – محمد عبد الحميد فرج، **النظام القانوني لقوات حفظ السلام الدولية...تجربة كوسوفو**، مجلة السياسة الدولية، عدد 176، أفريل، عن موقع :
www.siyassa.org.eg/ASIYASSA/ARCHIVE/index.esp?-CurFN=Kada17.html&DID=9904

جـ - عمليات مركبة: تتألف من عسكريين، شرطة مدنية وشخصيات مدنية أخرى مفوضة للمساعدة في عمليات حفظ السلام.

لكل عملية حفظ سلام مهامها المحددة وولاياتها وذلك بحسب مكان انتشارها في العالم، والملاحظ أن **"قوات حفظ السلام"** تلعب حاليا دورا محوريا في عمليات حفظ السلام كونها تجسد التطبيق الميداني للمفهوم، ولتواجدها في قلب الحدث مما يعرضها لمخاطر عسكرية من جهة، ولاحتمالات الفشل من جهة أخرى. وتفاديا لذلك وجب توفير الشروط اللازمة لتشكيل هذه القوات وتأمين شروط نجاحها:

أ – شروط تشكيل قوات حفظ السلام: تتجلى فلسفة القوات الدولية لحفظ السلام في أن تشكيلها يقترن بموافقة الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، كما أن نشر القوات الدولية يستدعي موافقة الأطراف المتورطة في النزاع.

- **موافقة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة:** يقرر مجلس الأمن تشكيل قوات سلام دولية ليدخل الأمين العام للمنظمة في مفاوضات مع الدول الأعضاء لتزويد القوات المراد تشكيلها بوحدات عسكرية، وقد جاء هذا الخيار كنتيجة منطقية لعدم وجود جيش دولي دائم بمثابة بديل عن مشاركة الدول بوحدات عسكرية. وعند تشكيل هذه القوات يجب مراعاة مبدأين:

- عدم مشاركة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن في هذه القوات.[*]

- توخي قاعدة التوزيع الجغرافي العادل في مشاركة الدولة بهذه القوات وهو مبدأ طرح في الجيل الأول من قبل نيجيريا عام 1965م واحترم في الجيل الثاني؛ فقد شاركت حوالي 14 دولة في عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال عام 1992م، كما شاركت 27 دولة في العملية الثانية.[1]

ب- موافقة الأطراف المتورطة في النزاع: تشكل موافقة الدول المضيفة لقوات حفظ السلام الدولية عنصرا مهما في عملية السلام؛ حيث صرّح بطرس غالي عام 1992م قائلا:" لا يمكن لعملية من عمليات حفظ السلام

---

[*] – أدخل الأمين السابق داج هامرشولد هذا المبدأ لأول مرة عند تشكيل قوات السلام في سينا عام 1956م.

[1] – عبد الوهاب عمروش، مرجع سابق، ص 121.

أن تكلل بالنجاح إذا لم ترتكز على اتفاقية مع العناصر المتحاربة، وبغياب هذه الاتفاقية لا يمكن وضع تفويض للقوات الدولية وبالتالي تصبح عملية المحافظة على السلام ضربا من المستحيل".[1] غير أنه وفي السنوات الأخيرة أصبح أخذ موافقة الأطراف المتورطة في النزاع يعرف العديد من الصعوبات إذ لم يحصل مجلس الأمن على موافقة صومالية بشأن عملية "**إعادة الأمل**" بسبب عدم وجود حكومة بمعيار القانون الدولي تكون قادرة على توجيه دعوة لاستضافة قوات دولية في الصومال،[*] كما لم يحاول مجلس الأمن عند تبنّيه قرار التدخل العسكري في هاييتي عام 1994م لإعادة الحكومة الشرعية الحصول على موافقة جنرالات جيش هاييتي[2]- طلب موافقتها يعني الاعتراف بها-.

ولا يعني توفر قوات حفظ السلام ووفق إطار قانوني ومؤسسي أن عملها سيكلّل بالنجاح المحتوم ذلك أن هذا الأخير يرتبط أساسا بمجموعة من الشروط يرى بطرس غالي ضرورة توفرها:[3]

- ولاية واضحة وممكنة التنفيذ لقوات حفظ السلام.
- تعاون الأطراف على تنفيذ هذه الولاية.
- الدعم المستمر من مجلس الأمن.
- استعداد الدول الأعضاء للمساهمة بالعدد الكافي.
- قيادة فاعلة للأمم المتحدة في المقر وفي الميدان.
- دعم مالي وإمداد مناسب.

---

[1]- تميم خلاف، **تطور مفهوم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مجلة السياسة الدولية**، العدد 157، جانفي 2004م، ص174.

[*]- تاريخيا عندما تشكلت قوات حفظ السلام الدولي عام 1956م بعد العدوان الثلاثي على مصر وافقت هذه الأخيرة على استقبال هذه القوات على أراضيها فيما رفضت إسرائيل مرابطة هذه القوات على أراضيها فكانت النتيجة أن رابطت قوات السلام على الأراضي المصرية فقط.

[2]- عتيقة بن يحي، مرجع سابق، ص 50.

[3]- بطرس بطرس غالي، **الدبلوماسية الوقائية، صنع السلام وبناء السلام، مجلة السياسة الدولية**، العدد110، اكتوبر 1992م، ص 30.

- احترام مبادئ حفظ السلام:- استخدام محدود للقوة: الدفاع عن النفس.

- الحيادية وعدم التحيز لأي طرف من أطراف النزاع.

- الشرعية: وتتضمن موافقة أعضاء مجلس الأمن والأطراف المتنازعة.

والشكل التالي يوضح خريطة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حتى 31 نوفمبر 2014.

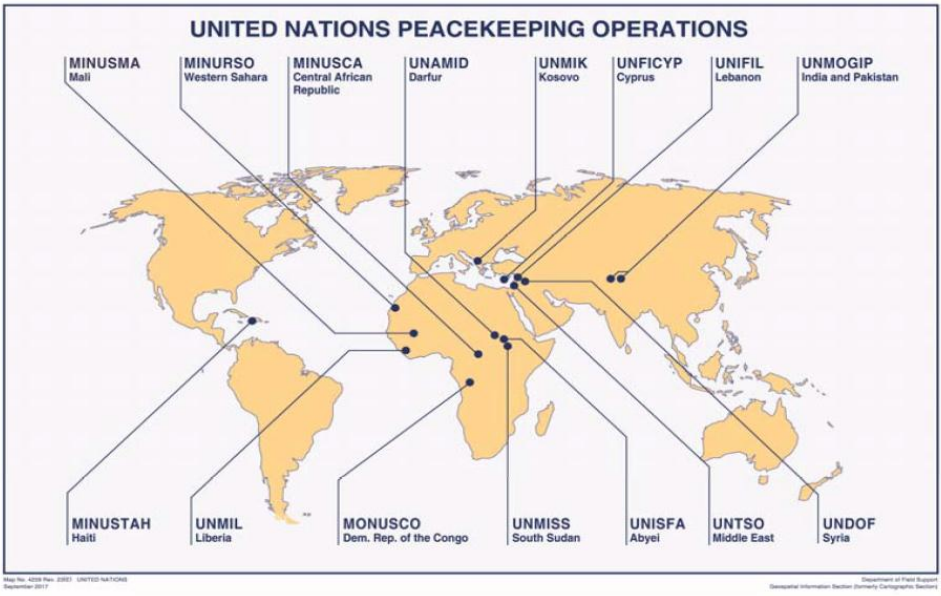

خريطة رقم01: عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حتى 31 أو ت 2017.[1]

وكتقييم للآليات الجديدة في تسوية نزاعات ما بعد الحرب الباردة:

بعد هذا العرض المبسط للآليات الجديدة في تسوية نزاعات ما بعد الحرب الباردة يمكن القول أنها ومن الناحية النظرية آليات متكاملة ذات أهداف سامية، غير أنه ومن الناحية العملية قد شابها بعض اللبس والنقد فعندما يتعلق الأمر بقضايا كبرى كالأمن وقيم عليا كالهوية والبقاء

1- عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حتى 31 أو ت 2017، انظر:
http://www.un.org/en/peacekeeping/documents/bnotelatest.pdf

تتراجع أهمية الوسيلة لصالح النتيجة، إن كنا لا نستطيع نفي دور الوسيلة في تحقيق النتيجة:

- **السلام بين الإيجابي والسلبي:** تشترك عمليات الجيل الثاني للعمليات الأممية في سعيها لتحقيق السلام غير أنها تختلف في نوعه: سلام إيجابي أم سلام سلبي –نموذج جوهان في التنوع- فالسلام المحقق في عمليات حفظ السلام سلبي وهش يقوم على فكرة وقف إطلاق النار وهو بذلك لا يتلاءم- وإن اقتصرت الأمم المتحدة عليه ولم تجاوزه لصنع أو بناء السلام – مع الأنماط الجديدة لما بعد الحرب الباردة التي تتميز بصعوبتها وقابليتها لمعاودة الانفجار. بينما تتعدى ذلك عمليات بناء السلام إلى تحقيق سلم إيجابي وبناء **"سلام مستدام** *Sustainable Peace Building*" وذلك بإقامة تسويات سلمية والعمل على تغيير بيئة النزاع.[1]

– **العمليات الأممية بين اللامعيارية والانتقائية:** تغيب الأسس القانونية التي تحدد حالات التدخل الأممية فليس هناك معيار واضح للتدخل،وإذا ما اجتهدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأو جدت لها معيارا تناولته بانتقائية فالدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بما يعرف **بالحصانة الإمبراطورية** حيث تتدخل حيثما تريد ووقت ما تريد دون حسيب ولا رقيب.[2] ومن ثم فإن عمليات السلام الأممية تكون من نصيب الدول التي تكون لها أهميتها لدى القوى الكبرى ولا تأتي أهمية هذه الدول من قوتها وحوافزها بل من مواقعها الحساسة-الإستراتيجية- وغناها بالثروات ومن نتائج شروطها وظروفها التي تكون غالبا غير منيعة إزاء سلوك التدخل.[3]

- **نظام مناطق النفوذ: قالب جديد:** يصل تدخل الدول الكبرى في سيرورة عمليات السلام إلى درجة المقايضة بمناطق نزاعية داخل منطقة النفوذ فمثلا

---

[1]– أيمن شبانة، مرجع سابق.

[2]– مفيد نجم، **النظام الدولي الجديد: الإمكانيات، غياب الإستراتيجية والمعايير، مجلة الفكر السياسي**، عن موقع :

http://djddou.online.fr/module.php?name =neur file=article&sid=90

[3]– محمد سعد أبو عامود، **في بناء الدولة الوطنية، مجلة السياسة الدولية**، عدد أكتوبر 2005، عن موقع:

www.siyassa.org.eg/ASIYASSA/ARCHIVE/index.esp?CurFN=Kada19.html&DID=9904l

عندما يهدد حلف الشمال الأطلسي "NATO" باستخدام القوة لوقف عمليات التطهير العرقي التي يمارسها الصرب ضد المسلمين في هذا الإقليم ترفض روسيا العمل العسكري الذي يجعل هذه القوى تلجأ إلى سياسة الموازنة في المصالح الدولية من خلال المقايضة في مناطق نزاعات أخرى في العالم حيث يعيدنا ذلك إلى سياسة التوازن الدولي إبان فترة الحرب الباردة والقائم على اقتسام مناطق النفوذ بين القوتين العظيمتين.[1]

[1]– مفيد نجم، مرجع سابق.

الفصل الثاني
مقاربات مفاهيمية في بناء السلم

يعتبر تعريف بناء السلم من المفاهيم المختلف حولها، وقد طور العلماء وصناع القرار والممارسون الميدانيون مفاهيم مختلفة له، وللجدول الزمني الذي يرتبط به، فضلا عن الأولويات والمهام الرئيسية التي ينطوي عليها.

المبحث الأول: ماهية بناء السلم

المطلب الأول: الأصول المفاهيمية لبناء السلام:

ظهر مصطلح "بناء السلم" في مجال دراسات السلام منذ ما يقارب خمسين عاما، ففي عام 1975 صاغ يوهان غالتونغ (Johan Galtung) هذا المصطلح في عمله الرائد "ثلاثة مقاربات للسلام: حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام". في هذه الدراسة اعتبر أن "بناء السلام له هيكل مختلف وربما أشمل من حفظ السلام وصنع السلام.. وينبغي أن تكون الآليات التي يقوم عليها السلام في صلب الهيكل ويكون حاضرا كخزان للنظام في حد ذاته، على وجه التحديد يجب إيجاد هياكل تزيل أسباب الحروب وتقدم بدائل لها"[1] وتشكل هذه الملاحظات الأسس الفكرية لمفهوم بناء السلم اليوم: فهو مسعى يرمي إلى إيجاد سلام مستدام من خلال معالجة "الأسباب الجذرية" للنزاع العنيف وتعبئة القدرات المحلية على الإدارة السلمية وحل النزاع.

دعا في نفس السياق جون بول ليديراش (*John Paul Lederach*)، وهو باحث رئيسي آخر في مجال دراسات السلام، إلى توسيع فهمنا لبناء السلم. فهو وفقا له، "هو أكثر من إعادة الإعمار بعد الاتفاق" و"يفهم على أنه مفهوم شامل يشمل، يولد، ويدعم مجموعة كاملة من العمليات والنهج والمراحل اللازمة لتحويل النزاع نحو علاقات أكثر استدامة وسلمية، وهذا المصطلح ينطوي على مجموعة واسعة من الأنشطة التي تسبق اتفاقات السلام الرسمية وتتبعها، ولا ينظر إلى السلام على أنه مجرد مرحلة زمنية

---

[1] -Johan Galtung, ***Three Approaches to Peace: Peacekeeping, Peacemaking, and Peacebuilding***, in Peace, War and Defense: Essays in Peace Research, Vol. II, ed. Johan Galtung ,Copenhagen: Christian Ejlers, 1976,pp 297-298. Website: http://graduateinstitute.ch/files/live/sites/iheid/files/sites/international_law/users/vessier9/public/Galtung%20-%20Three%20Approaches%20to%20Peace.pdf

أو شرط، بل هو بناء اجتماعي ديناميكي".[1] ليديراش يتحدث عن تحويل النزاع باعتباره نهجا شاملا ومتعدد الأوجه لإدارة النزاعات العنيفة في جميع مراحلها. ويعني هذا أنه عملية مستمرة للتغيير من العلاقات السلبية إلى العلاقات الإيجابية والسلوكيات والمواقف والهياكل.." [2]

فيجب أن يأخذ النهج المتكامل لبناء السلم في الحسبان الطبيعة المعقدة والمتعددة الأبعاد للتجربة الإنسانية وأن يعتمد على المشاركة الاجتماعية الواسعة. "إن نهج التحول المستدام يشير إلى أن المفتاح يكمن في علاقة الأطراف المعنية على جميع المستويات النفسية والروحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية".[3] وبالتالي بناء "بنية تحتية لبناء السلم" حيث "لا تهتم فقط بـإنهاء شيء غير مرغوب فيه، بل تتوجه نحو بناء علاقات تشكل في مجملها أنماطا وعمليات وهياكل جديدة".[4]

وقد أجرى عدة باحثين دراسات على نفس المنوال منذ بداية التسعينات. وفي الوقت نفسه، تعمل المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية وجماعات المجتمع المحلي، على مساعدة الأفراد والمجتمعات المحلية الخارجة من النزاعات على تغيير الطريقة التي يدركون بها ويديرون النزاعات، وهي عنصر أساسي في بناء السلم.

كما أن التطورات الأخيرة في استخدام مفهوم بناء السلم تتصل أيضا بتطور مفهوم "الأمن الإنساني"، فعلى الرغم من أن المفهوم جديد نسبيا، فإن الأمن الإنساني يستخدم الآن على نطاق واسع لوصف مجمل التهديدات المترابطة، المرتبطة بالحرب الأهلية والإبادة الجماعية وتشريد السكان.

---

[1] –John Paul Lederach, ***Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies*** ,Washington, D.C.: U.S. Institute of Peace Press, 1997, p20.

[2] – John Paul Lederach, ***Conflict Transformation in Protracted Internal Conflicts: The Case for a Comprehensive Framework***, in Conflict Transformation, ed. Kumar Rupesinghe, New York: St. Martins Press, Basingstoke: Macmillan, 1995, pp 201-222.

[3] –John Paul Lederach, ***Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies***, Washington, D.C: U.S. Institute of Peace Press, 1997, p75.

[4] – Ibid, pp 84-85.

ويتفق جميع أنصار الأمن الإنساني على أن هدفه الأساسي هو حماية الأفراد، لكن الاختلاف يقع حول التهديدات التي ينبغي حماية الأفراد منها، فيركز مؤيدو المفهوم "الضيق" للأمن الانساني، الذي يرتكز عليه تقرير الأمن الإنساني، على التهديدات العنيفة للأفراد، مع الاعتراف بأن هذه التهديدات ترتبط ارتباطا وثيقا بالفقر، ونقص قدرة الدولة، وأشكال مختلفة من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.[1] في حين أن مؤيدي المفهوم "الواسع" للأمن الإنساني الوارد في تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتقرير لجنة الأمن الانساني لعام 2003، "الأمن الإنساني الآن"، تصف بأن جدول أعمال التهديد يجب أن يوسع ليشمل الجوع والمرض والكوارث الطبيعية لأن هذه الجوانب تقتل عددا أكبر بكثير من الناس الذين يقتلون في الحرب والإبادة الجماعية والإرهاب مجتمعة". وعلى الرغم من أن مفهوم الأمن الإنساني لا يزال يخضع لنقاش حيوي، فإن المفهومين متكاملان معا، ويعبران عن "حالة إيجابية من الشعور بالأمن". وقد ساهمت عملية إعادة التعريف هذه في تطور مفهوم بناء السلم. ففي الوقت الذي واصلت فيه العديد من وكالات التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف العمل بشكل وثيق مع الحكومات ونهجها التقليدي في "بناء السلام من أعلى إلى أسفل"، وضعت أيضا سياسة تكميلية تقوم على فكرة "بناء السلم من الأسفل إلى الأعلى"، والقائمة على مفهوم "الأمن الإنساني".[2]

المطلب الثاني: بناء السلم وفقا لمفهوم الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها:

اضطلعت الأمم المتحدة منذ إنشائها بدور حيوي في المساعدة على خفض مستوى الصراع في مختلف مناطق العالم عن طريق التوسط في اتفاقات السلام والمساعدة في تنفيذها. إلا أن مفهوم بناء السلم لم يظهر إلا مع تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي في دراسته "خطة للسلام" عام 1992، حيث دخل مفهوم "بناء السلم بعد انتهاء الصراع" رسميا

---

*1 – **The Human Security Report**, February 2007. Website: https://www.files.ethz.ch/isn/55856/HSRP_Brief_2007.pdf*

*2 – Hideaki Shinoda and Yuji Uesugi, **Conclusion: In Search for New Approaches of Peacebuilding**, in Conflict and Human Security, ed. Hideaki Shinoda and Yuji Uesugi ,Tokyo: Kokusai shoin, 2005, 291-296, website: http://home.hiroshima-u.ac.jp/~heiwa/chs/HP/Introduction.pdf*

لغة الأمم المتحدة. ويرتبط هذا المفهوم بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام. حيث تم تعريفه بأنه "إجراء لتحديد ودعم الهياكل التي ستعزز وتدعم السلام من أجل تجنب الانتكاس إلى الصراع".

فالمساعدة في بناء السلم في سياقاتها المختلفة تعني "إعادة بناء المؤسسات والهياكل الأساسية للأمم التي مزقتها الحرب الأهلية والنزاع؛ وبناء روابط منفعة متبادلة سلمية بين ال+دول التي كانت في مرحلة الحرب سابقا، وبأقصى قدر من ذلك، لمعالجة الأسباب العميقة للنزاع".

وقد تم توسيع هذا المفهوم ليشمل جميع مراحل النزاع في ملحق "خطة للسلام"، الذي نشر في عام 1995، وهو يركز بقدر أكبر على إنشاء هياكل لإضفاء الطابع المؤسسي على السلام. وفي نفس السنة أنشأ الأمين العام فرقة عمل مشتركة بين إدارات الأمم المتحدة لتحديد أنشطة بناء السلم التي يمكن أن تقوم بها وكالات الأمم المتحدة، حيث وصفت الأنشطة التي يمكن القيام بها في مرحلة ما بعد النزاع وأطلقت عليها اسم "بناء السلم" ونشرت في عام 1996. وفي الوقت نفسه أشارت منشورات عديدة للمفهوم، منها: خطة للتنمية (1994)، خطة لنشر الديمقراطية (1996)، وكذلك تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول الأمن الإنساني (1994) وكلها ساهمت في حدوث تفاعل كبير بين القضايا التي تعتبر تقليديا أنها تقع في إطار جدول أعمال الأمن والقضايا المتعلقة بالتنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وتم إدراجها ضمن موضوعات بناء السلم.

حيث طور تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام عام 2000 (المعروف أيضا باسم تقرير الإبراهيمي) تعريف بناء السلم بعد انتهاء النزاع على أنه "الأنشطة المطلع بها على المدى البعيد لإعادة تجميع أسس السلم وتوفير الأدوات اللازمة للبناء على تلك الأسس، وهو أكثر من مجرد غياب الحرب". كما عبر هذا التقرير عن بناء السلم الفعال بأنه "مزيج من الأنشطة السياسية والإنمائية الموجهة إلى مصادر الصراع" (الفقرة 44).

ودعا الأمين العام "كوفي عنان"، في استعراضه للتعاون التقني في الأمم المتحدة عام 2003، إلى وضع خطة عمل من أجل "تحديد السبل التي يمكن أن تعمل بها مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة معا بشكل سليم لوضع إستراتيجيات محددة لبناء السلم". وقد أوصى بإنشاء لجنة لبناء السلم ومكتب دعم بناء السلم في تقرير عام 2004 المقدم من الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير التابع للأمين العام: "عالم أكثر أمنا".

عرضت الفكرة بالتفصيل في تقرير الأمين العام المسمى: "حرية أكبر" في ماي 2005، وأقرها رؤساء الدول في القمة العالمية في سبتمبر 2005 في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي.

وتوجت هذه التطورات في قرارات مماثلة في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2005، بإنشاء لجنة بناء السلم، وصندوق بناء السلم ومكتب دعم بناء السلم.

أوضح الغرض من لجنة بناء السلم على النحو التالي: "تواجه البلدان الخارجة من الصراع مجموعة فريدة من التحديات، وما لم يتم تحديدها ومعالجتها بفعالية، فإن هذه البلدان تواجه خطرا كبيرا من الانتكاس في أعمال العنف. ولذلك أنشئت اللجنة لتكون بمثابة آلية مؤسسية مخصصة لمعالجة هذه الاحتياجات الخاصة ومساعدة هذه الدول على إرساء أسس السلم والتنمية المستدامين"[1].

وفي خطابه الأمين العام في الأمم المتحدة يوم 18 جانفي 2008 أو ضح أن لجنة بناء السلم "تجسد جميع جوانب عمل الأمم المتحدة: السلام والتنمية وحقوق الإنسان، ومن خلال دمجها في نهج واحد متماسك، تساعد على سد الثغرات في الاستجابة الدولية للبلدان الخارجة من الصراع."[2]

وبعبارة أخرى، فإن لجنة بناء السلم مصممة لوضع إستراتيجيات متكاملة لبناء السلم بعد انتهاء النزاع، مما يتطلب تحسين التنسيق والتعاون فيما بين مختلف وكالات الأمم المتحدة والمانحين الدوليين والحكومات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للجنة بناء السلم في ضمان تعبئة المانحين للمشاركة المستمرة في دعم البلدان الخارجة من النزاعات.

---

[1] – *United Nations General Assembly; Security Council,* ***Report of the Peacebuilding Commission On Its First Session****, June 2006 – June 2007, A/62/137–S/2007/458, 4. Website: http://www.mofa.go.jp/mofaj/gaiko/peace_b/pdfs/pbc_070725_annualrep.pdf*

[2] –*Secretary General discourse at the UN PBC Retreat, January 18, 2008*

بهذا الشكل فإن ومفهوم بناء السلم يشترك مع حفظ السلم بأن كليهما ليس له الطبيعة القمعية، كما أن تطوراً طرأ على عمل قوات حفظ السلم، خاصةً بعد نهاية الحرب الباردة، جعل مهامها تكتسب بعداً جديداً ليسند إليها جانب من مهام بناء السلم. وقد تطورت عمليات حفظ السلام مع بداية القرن الحادي والعشرين، فتضمنت العمليات عناصر من بناء السلام، مثل: نزع سلاح المحاربين القدماء وتسريحهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم، والمساعدة في إرساء مؤسسات الدولة وبنيتها الأساسية، مثل: سلطات القضاء وسيادة القانون وإعادة بناء سلطات الأمن، والتدريب، وحماية حقوق الإنسان، وإرساء العملية الديمقراطية بالمساعدة في إجراء انتخابات حرة ونزيهة لرئاسة الدولة والانتخابات التشريعية والمحلية، ومن أمثلة ذلك الانتخابات التي جرت في إطار عمليات حفظ السلام في كل من سيراليون، وليبيريا، وبوروندى، والكونجو الديمقراطية، خلال السنوات من 2004 إلى 2006، وذلك ضمن دور الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتنسيق مع مؤسسات التمويل الدولية والوكالات المتخصصة والبرامج والصناديق التابعة للأمم المتحدة.[1]

وتبعا للمفاهيم السابقة لبناء السلم نسجل وجود إشكاليتن رئيستين بين الممارسين والأكاديميين:

أولا، هناك الميل، لا سيما داخل منظومة الأمم المتحدة، إلى الخلط بين بناء السلم وعمليات السلام الأخرى المعقدة للأمم المتحدة (فعملية بناء السلم هي نسخة موسعة ومتعددة الوظائف من بعثات حفظ السلام التقليدية). وفقا لملحق "خطة للسلام"، تشير عمليات بناء السلام إلى حالات "عندما يتم التفاوض على تسوية شاملة، مع أحكام سياسية واقتصادية واجتماعية طويلة الأجل لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع، **ويكلف** التحقق من تنفيذها بعملية متعددة الوظائف لحفظ السلم (الفقرة 49)". وفي هذا الصدد، شاركت عمليات الأمم المتحدة للسلام في مختلف جوانب بناء السلم، ولا سيما من حيث أبعادها العسكرية والسياسية. غير أن بناء السلم الدولي لا يقتصر على هذه العمليات أو على عمل الأمم المتحدة ككل، بل يشمل مجموعة أوسع بكثير من الأنشطة والجهات الفاعلة حسب الأكاديميين.

---

[1]– د.جمال منصر، **بناء السلم مقوماته ونطاقاته**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: الجزائر ومشاريع بناء السلم الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي –الرهانات والتحديات– ،جامعة سكيكدة يومي: 25– 26 نوفمبر 2014

ثانيا، يميل بعض العلماء والمنظمات، بما في ذلك لجنة الأمم المتحدة لبناء السلم،[1] إلى رؤية بناء السلم على أنه ينطبق فقط على حالات ما بعد الصراع. وكما يشرح العلماء البارزون، فإن "بناء السلام يدعم عمل صنع السلام وحفظ السلام من خلال معالجة القضايا الهيكلية والعلاقات الطويلة الأجل بين المتضررين".[2] وبناء السلم، وفقا لهذا الرأي، يحدث في نهاية "دورة حياة" النزاع، عندما تتوقف الأعمال العدائية المسلحة، وينفذ اتفاق تفاوضي، ويوجد حفظة السلم الدوليون. وحتى الآن، اعتمدت لجنة بناء السلم هذه العدسة "لبناء السلم بعد انتهاء النزاع". ولكن، كما تصور بطرس بطرس غالي، "قد يتم بناء السلم، سواء كان وقائيا أو بعد انتهاء النزاع، فيما يتعلق بالنزاع المحتمل أو الماضي دون نشر أي عملية لحفظ السلام".

وباختصار، فإن ما اقترحه بطرس غالي ومعظم البحوث والدراسات الأكاديمية واقتراحات الممارسين الميدانيين تؤكد أن بناء السلم ينبغي ألا يقتصر على حالات ما بعد النزاع، ولا ينبغي أن يقتصر على تجنب الانتكاس إلى النزاع.

ومن المفارقات أن مثل هذا التصور التقييدي تعارضه المؤسسات التابعة للأمم المتحدة العاملة في الميدان، فتظهر التطورات الأخيرة أن التفكير في بناء السلم يتطور في الأمم المتحدة نفسها. فعلى سبيل المثال، قامت إدارة عمليات حفظ السلام بوضع وثيقة تبين المبادئ التوجيهية والأهداف الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فضلا عن العوامل الرئيسية التي تسهم في نجاحها في الميدان. واعتمدت هذه الوثيقة في 18 جانفي 2008، حيث قدمت تعريفها الخاص لبناء السلم بأنه: "ينطوي على مجموعة من التدابير الرامية إلى الحد من خطر الوقوع في النزاع أو الانتكاس منه، والقدرة على إدارة النزاعات، وإرساء أسس السلام المستدام، في عملية طويلة الأجل ترمي إلى تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق سلام إيجابي ومستدام من

---

[1]– تضمنت المفاهيم الأصلية للجنة بناء السلام دورا لمنع نشوب الصراعات، ولكنها أسقطت فيما بعد أثناء مؤتمر القمة العالمي، بسبب المعارضة التي أعرب عنها بعض الأعضاء الذين أعربوا عن قلقهم إزاء التدخل المحتمل في السيادة والشؤون الداخلية للدول.

[2]– *Oliver Ramsbotham, **Tom Woodhouse and Hugh Miall**, Contemporary Conflict Resolution , Cambridge, Polity Press, 2006, p30. Website:*
http://www.gbv.de/dms/sub-hamburg/671910051.pdf

خلال معالجة الأسباب الهيكلية العميقة الجذور للنزاعات العنيفة بطريقة شاملة. وتتناول تدابير بناء السلم القضايا الأساسية التي تؤثر على أداء المجتمع والدولة. وفي هذا الصدد، يكون السعي إلى تعزيز قدرة الدولة على الاضطلاع بوظائفها الأساسية بصورة فعالة ومشروعة. وتضطلع مجموعة من الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة للأمم المتحدة ببناء السلم، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية".[1]

وفي ماي 2007، تبنت لجنة السياسات التابعة للأمين العام للأمم المتحدة الأساس المفاهيمي لبناء السلم: "يشمل بناء السلام مجموعة من التدابير التي تستهدف الحد من خطر الوقوع في الصراع أو الانتكاس من خلال تعزيز القدرات الوطنية على جميع المستويات وإرساء الأسس لتحقيق السلام والتنمية المستدامين. وينبغي أن تكون إستراتيجيات بناء السلم متماسكة ومصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات المحددة للبلد المعني، على أساس الملكية الوطنية، وينبغي أن تشمل مجموعة من الأنشطة ذات الأولوية المحددة، والمتسلسلة، وبالتالي الضيقة نسبيا بهدف تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه."

المطلب الثالث: المفهوم الشامل لبناء السلم

نورد في هذا العنصر أبرز التعاريف الأكاديمية والمؤسسية الشاملة لبناء السلم، وانطلاقا منها نستخرج أهم خصائصه وفرضياته:

فقد عرفه اتحاد معلومات النزاعات، بجامعة كولورادو (*Conflict Information Consortium University Of Colorado*) بأنه "عملية تيسر إقامة سلام دائم، تحاول منع تكرار العنف من خلال معالجة الأسباب الجذرية وآثار الصراع عن طريق المصالحة وبناء المؤسسات والتحول السياسي والاقتصادي. ويتألف ذلك من مجموعة من المبادرات المادية

---

[1] – *United Nations Department of Peacekeeping Operations, United Nations Peacekeeping Operations Principles and Guidelines, 18 January 2008, 18. Website:*
http://www.un.org/en/peacekeeping/documents/capstone_eng.pdf

والاجتماعية والهيكلية التي غالبا ما تشكل جزءا لا يتجزأ من إعادة البناء وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع.[1]

أما غالتونغ، يوهان:[2] (*Galtung*، *Johan*) فقد عرفه بأنه عملية إنشاء هياكل دعم ذاتي "تزيل أسباب الحروب وتقدم بدائل للحرب في الحالات التي قد تحدث فيها الحروب. وينبغي أن تدمج آليات حل النزاعات في الهيكل وأن تكون موجودة كمستودع للنظام نفسه للاعتماد عليه، تماما كما الجسم السليم لديه القدرة على توليد الأجسام المضادة الخاصة بها، ولا تحتاج إلى إدارة مخصصة "الطب".[3]

كما عرفته مؤسسة الشراكة العالمية لمنع نشوب النزاعات المسلحة[4](*Global Partnership For The Prevention Of Armed Conflict*) بأنه يشمل معالجة المصادر الاجتماعية والسياسية للنزاع وكذلك المصالحة.

وعرفه معهد جوان B. كروك للسلام والعدالة، جامعة سان دييغو(*Joan B. Kroc Institute for Peace & Justice*، *University Of San Diego*) بكونه معقد ولديه أطراف متعددة. ويتطلب القيم والأهداف والالتزام بحقوق الإنسان واحتياجاته. ويتجاوز تحويل النزاع. ولا يمكن أن يتجاهل بناء السلم الأشكال الهيكلية للظلم والعنف. ويستند إلى أخلاقيات الترابط والشراكة والحد من العنف. ويعتمد على المهارات العلائقية.

ففيه تتداخل الثقافات الكامنة، والتاريخ، والأسباب الجذرية، والضغوطات الفورية ضرورية.

1- *University of Colorado at Boulder,* ***Conflict Information Consortium****, http://conflict.colorado.edu/letters/cic-fast-facts.pdf*

2- *Galtung, John :* ***Conflect As A Way Of Life, In Freemen****, hugh ed, 1969, london, p.486.*

3- *Idem.*

4- *Jenny Aulin & Goele Scheers, GPPAC,* ***Measuring Progress in conflict prevention: GPPACs adaptation of Outcome Mapping****, https://www.outcomemapping.ca/download/om%20ideas%205%20-%20gppac.pdf*

وبالتالي يخلق مساحات يتفاعل فيها الناس بطرق جديدة، ويوسعون الخبرة ويستخدمون وسائل الاتصال الجديدة. إنه يشفي صدمة النزاع ويعزز العدالة ويحول العلاقات، ويتطلب بناء القدرات وبناء العلاقات على مستويات متعددة.

كما عرفته منظمه التعاون الاقتصادي والتنمية (*Organization For Economic Cooperation And Development*) بأنه يشمل أنشطة ترمي إلى منع نشوب النزاعات من خلال معالجة الأسباب الهيكلية المسببة للعنف، وتعزيز السلم المستدام، وإزالة الشرعية عن العنف كاستراتيجية لتسوية المنازعات، وبناء القدرات داخل المجتمع من أجل إدارتها سلميا، والحد من قابلية التأثر بالمحفزات التي قد تثير العنف.[1]

وعرفته مدرسة تحليل النزاعات وحلها في جامعة جورج ماسون(*School Of Conflict Analysis And Resolution At George Mason University*)[2] بأنه مصطلح يستخدم داخل المجتمع الإنمائي الدولي لوصف العمليات والأنشطة التي ينطوي عليها حل النزاعات العنيفة وإرساء سلام مستدام. وهو مفهوم شامل يشمل تحويل النزاع، والعدالة الانتقالية، والشفاء من صدمة النزاع، والمصالحة، والتنمية، والقيادة، والروحانية والدين. وهو مشابه في معنى حل النزاعات ولكنه يسلط الضوء على الواقع الصعب بأن نهاية النزاع لا تؤدي تلقائيا إلى تنمية اجتماعية أو اقتصادية سلمية ومستقرة. وتصف مجموعة من المنظمات الوطنية والدولية أنشطتها في مناطق النزاع بأنها بناء السلم.

وعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[3](*United Nations Development Program*) بأنه يشمل مجموعة من التدابير الرامية إلى الحد من خطر الوقوع في الصراع أو الانتكاس إليه عن طريق تعزيز القدرات الوطنية على جميع المستويات من أجل إدارة النزاعات وإرساء أسس السلم

---

[1] *-Organisation For Economic Co-Operation And Development,* ***Guidance On Evaluating Conflict Prevention And Peacebuilding Activities****, https://www.oecd.org/dac/evaluation/dcdndep/39774573.pdf*

[2] *-George Mason Universitys S-CAR Hosts Summer,* ***Conflict Resolution****, https://scar.gmu.edu/*

[3] *-United Nations Development Program, http://www.undp.org/content/undp/en/home/democratic-governance-and-peacebuilding.html*

والتنمية المستدامين. ويجب أن تكون إستراتيجيات بناء السلم متماسكة ومطابقة للاحتياجات المحددة للبلد المعني، استنادا إلى الملكية الوطنية، وينبغي أن تشمل مجموعة من الأنشطة ذات الأولوية المحددة، والمتسلسلة، وبالتالي الضيقة نسبيا، الرامية إلى تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه. ويعمل هذا المكتب على وجه التحديدعلى بناء السلم في سياق منع الصراعات.

ووصفه مكتب دعم بناء السلم التابع للأمم المتحدة[1] (*United Nations: Peacebuilding Support Office*) بأنه سلسلة من العمليات والأنشطة الإستراتيجية الرامية إلى استدامة السلم على المدى الطويل مع التركيز الواضح على تقليل فرص الانتكاس إلى الصراع.. ومن المفيد أن نرى بناء السلم إطارا أوسع للسياسة العامة يعزز التآزر بين الجهود ذات الصلة لمنع نشوب النزاعات وصنع السلام وحفظه والإنعاش والتنمية، كجزء من جهد جماعي مستدام لبناء سلام دائم. ويعمل هذا المكتب على وجه التحديد مع بناء السلم في سياق إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

وأخيرا عرفه معهد الولايات المتحدة للسلام[2] (*United States Institute* Of *Peace*) بأنه كمصطلح استحدث أصلا في سياق جهود الإنعاش بعد انتهاء الصراع من أجل تعزيز المصالحة وإعادة الإعمار، وقد اتخذ مؤخرا معنى أوسع. وقد يشمل ذلك توفير الإغاثة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان وحفظ الأمن ووضع أساليب غير عنيفة لحل النزاعات وتعزيز المصالحة وتقديم خدمات علاج الصدمات وإعادة اللاجئين إلى أوطانهم وإعادة توطين المشردين داخليا ودعم التعليم الواسع النطاق والمساعدة في إعادة البناء الاقتصادي. وعلى هذا النحو، يشمل أيضا منع نشوب النزاعات، بمعنى منع تكرار العنف، فضلا عن إدارة النزاعات والإنعاش بعد انتهاء النزاع. بمعنى أوسع، ينطوي بناء السلم على التحول نحو أكثر قابلية للإدارة، والعلاقات السلمية وهياكل الحكم -العملية الطويلة الأجل- لمعالجة الأسباب الجذرية والآثار، والتوفيق بين الخلافات، وتطبيع العلاقات، وبناء المؤسسات التي يمكنها إدارة النزاع دون اللجوء إلى العنف. ولا يوجد

---

[1] –United Nations: ***Peacebuilding Support Office***,
http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/index.shtml

[2] – *Global Peacebuilding Center – United States Institute of Peace, USIP Peace Terms Glossary,*
https://www.usip.org/publications/usip-peace-terms-glossary

لدى الحكومة الأمريكية تعريف متاح للعموم لبناء السلم، بخلاف التعريف الذي يوفره هذا المعهد.

وانطلاقا مما سبق نصل إلى أن بناء السلم مشروع واسع لا يقتصر على حالات ما بعد النزاع، وإن كان ذلك قد يجتذب قدرا أكبر من الاهتمام. فالهدف الرئيسي له عموما هو منع الانتكاس إلى النزاع وإيجاد سلم مستدام. وعلى الرغم من بعض الخلافات بشأن معدل تكرار الحرب، إلا أنه هناك أساس تجريبي للتركيز الحالي على منع تحول الانتكاس إلى النزاع المسلح، إذ يوجد إجماع عام على أن ما بين ثلث ونصف الصراعات التي تم إنهاؤها يعود إلى الانتكاس إلى العنف المسلح في غضون خمس سنوات.[1] فالمنع على المدى القصير لا ينبغي أن يكون الهدف النهائي لبناء السلم، بل ينبغي أن يكون مرحلة في إطار مشروع بناء السلم الأوسع نطاقا المتمثل في إقامة سلم مستدام وطويل الأجل يتجاوز الضرورة الملحة لوقف النزاع المسلح".[2]

ويشمل بناء السلام مجموعة واسعة من الأبعاد والقطاعات والمستويات والمراحل فهو "ليس متعدد الأبعاد(سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية وقانونية) فحسب، بل متعدد القطاعات أيضا من حيث ما ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم به على أرض الواقع مع التركيز على بناء مشروع سياسي يشمل إنشاء سلطة سياسية شرعية يمكن أن تتجنب عودة العنف، ومتعدد المستويات من حيث الكيفية التي ينبغي القيام بها، ومتعدد المراحل من حيث الوقت الذي ينبغي فيه للمجتمع الدولي التدخل".[3]

---

[1]- *Charles T. Call and Elizabeth M. Cousens,* ***Ending Wars and Building Peace, Coping with Crisis Working Paper Series****, International Peace Academy, March 2007, p3. Website: https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/2015/06/cwc_working_paper_ending_wars_ccec.pdf*

[2]- *Ho-Won Jeong,* ***Peacebuilding in Post conflict Societies: Strategy and Process Boulder****: Lynne Rienner Publishers, 2005,p 4.*

[3]- *Michael Lund,* ***What Kind of Peace is Being Built? Assessing the Record of Post-Conflict Peacebuilding****, Charting Future Directions, prepared for the International Development Research Centre IDRC, 2003, 13. Website:*
http://citseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.494.1386&rep=rep1&type=pdf

وبالتالي ضرورة التمييز بين " الوقاية التشغيلية *"operational prevention"* (العقوبات السياسية الدبلوماسية، والتدخل العسكري ومنع الصراعات والدبلوماسية الوقائية) و" المنع الهيكلي *structural "prevention"* (بناء المؤسسات الديمقراطية، والحد من التحيز؛ وترتيبات تقاسم السلطة؛ والحد من أو جه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي؛ وتعزيز سيادة القانون؛ وإصلاح قطاع الأمن؛ والتعليم، وما إلى ذلك). وهذا يتيح التمييز بين أنواع مختلفة من الأطراف الفاعلة والإجراءات اللازمة في حالة معينة، وكذلك توقيت التدخل.[1]

وأخيرا، من المهم أن نلاحظ أن بناء السلم ينبغي أن يتضمن أبعادا ملموسة *tangible* "مرئية"، (قابلة للقياس الكمي) وغير ملموسة *intangible*"غير مرئية". يشمل البعد الملموس من أشياء من قبيل عدد الأسلحة المدمرة، تسريح الجنود، خلق فرص عمل، إجراء حوارات. ويشمل البعد غير المادي ظواهر مثل المصالحة بين الخصوم السابقين، والثقة في المؤسسات العامة، والمعايير الجديدة لتسوية المنازعات.[2]

والملاحظ أن معظم مبادرات بناء السلام الدولية ركزت بالدرجة الأولى على النواتج المرئية والملموسة والقابلة للقياس، وليس على عمليات التغيير النوعية، التي من المعروف أنها أصعب بكثير من التحفيز والتقييم.

المبحث الثاني: أبعاد مفهوم بناء السلم

تنطلق تدابير بناء السلم من فكرة منع نشوب النزاع من جديد، بإنشاء آليات تعزز التعاون والحوار بين مختلف فئات الهوية المجتمعية، ويمكن لهذه التدابير أن تساعد الأطراف على إدارة تضارب مصالحها بالوسائل السلمية. ويشمل ذلك بناء المؤسسات التي توفر إجراءات وآليات للتعامل

---

[1]– *OECD DAC/CDA,* ***Encouraging Effective Evaluation of Conflict Prevention and Peacebuilding Activities****: Towards DAC Guidance 2007, 18. Website:*

https://www.oecd.org/dac/evaluation/dcdndep/39660852.pdf

[2]– وقد اقترح الأمين العام السابق، كوفي عنان، أو جه تمييز مماثلة في تقريري منع نشوب الصراع اللذين نشرهما عامي 2001 و2006.

بفعالية مع النزاعات وحلها، وتصميم نظم جديدة لتسوية النزاعات يشكل جزءا هاما من إيجاد سلام دائم.[1]

إذ يجب على من يسعى لبناء السلم أن يعوض دوامة العنف والدمار بدوامة من السلام والتنمية، ويهيئ بيئة تفضي إلى تحقيق السلام الدائم والاكتفاء الذاتي[2] إن خلق مثل هذه البيئة له ثلاثة أبعاد مركزية: معالجة الأسباب الكامنة وراء الصراع، وإصلاح العلاقات المتضررة والتعامل مع الصدمة النفسية على المستوى الفردي. ويعتمد كل من هذه الأبعاد على إستراتيجيات وتقنيات مختلفة.

المطلب الأول: البعد الهيكلي "معالجة الأسباب الجذرية"

يركز البعد الهيكلي لبناء السلم على الظروف الاجتماعية التي تعزز النزاع العنيف. حيث أن السلم المستقر يجب أن يقوم على أسس اجتماعية واقتصادية وسياسية تخدم احتياجات السكان[3] وفي حالات كثيرة تنشأ الأزمات من جذور نظامية. وعادة ما تكون هذه الأسباب الجذرية معقدة، ولكنها تشمل توزيع الأراضي، وتدهور البيئة، والتمثيل السياسي غير المتكافئ.[4] وإذا لم تعالج هذه المشاكل الاجتماعية، فلن يكون هناك سلم مستدام.

ومن ثم، يتعين على من يشرف على بناء السلم، من أجل إقامة سلام دائم، أن يحلل الأسباب الهيكلية للنزاع وأن يشرع في إحداث تغيير هيكلي واجتماعي.

وتشمل سبل التحول السياسي والاقتصادي، التغيير الهيكلي والاجتماعي لمعالجة الظلم السياسي أو الاقتصادي، وإنفاذ برامج إعادة الإعمار المصممة لمساعدة المجتمعات المحلية التي دمرتها النزاعات لتنشيط اقتصاداتها، وإنشاء نظم فعالة للعدالة والمصالحة[5] وتهدف مبادرات بناء السلم إلى

1- *SAIS, **The Conflict Management Toolkit: Approaches,** The Conflict Management Program, Johns Hopkins University [available at: http://www.sais-jhu.edu/resources/middle-east-studies/conflict-management-toolkit*

2- *Idem.*

3- *Henning Haugerudbraaten, **Peacebuilding: Six Dimensions and Two Concepts**, Institute For Security Studies*
http://www.iss.co.za/Pubs/ASR/7No6/Peacebuilding.html

4- *Idem.*

5- *SAIS, op. cit.*

تعزيز الآليات اللاعنفية التي تقضي على العنف، وتشجع الهياكل التي تلبي الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وتعظم المشاركة العامة.[1]

ولتوفير الخدمات الأساسية لمواطنيها، تحتاج الدولة إلى مؤسسات تنفيذية وتشريعية وقضائية قوية.[2] كما تحتاج أيضا إلى التحول الديمقراطي كوسيلة رئيسية لإنشاء هذه الأنواع من هياكل تعزيز السلم. وتسعى عملية إرساء الديمقراطية إلى إنشاء مؤسسات سياسية مشروعة ومستقرة وحريات مدنية تسمح بمنافسة مجدية على السلطة السياسية والمشاركة الواسعة في اختيار القادة والسياسات.[3] ومن المهم أن تلتزم الحكومات بمبادئ الشفافية والقدرة على التنبؤ، وأن تعتمد القوانين من خلال عملية علنية مفتوحة.[4] حيث ينبغي أن تكون عملية إرساء الديمقراطية جزءا من مشروع شامل لإعادة بناء مؤسسات المجتمع.

تركز التغييرات الهيكلية السياسية على التنمية السياسية وبناء الدولة، وإنشاء مؤسسات حكومية فعالة. وغالبا ما ينطوي ذلك على إصلاح الانتخابات، والإصلاح القضائي، ومبادرات تقاسم السلطة، والإصلاح الدستوري. ويشمل أيضا بناء الأحزاب السياسية، وإنشاء مؤسسات توفر إجراءات وآليات للتعامل بفعالية مع النزاعات وحلها، وإنشاء آليات لرصد وحماية حقوق الإنسان. ويتطلب بناء المؤسسات وتطوير الهياكل الأساسية هذا عادة تفكيك المؤسسات القديمة أو تعزيزها أو إصلاحها من أجل جعلها أكثر فعالية.

ومن الأهمية بمكان إقامة سيادة القانون والحفاظ عليها، وتنفيذ القواعد والإجراءات التي تقيد سلطات جميع الأطراف وتحملها المسؤولية عن أعمالها،[5] وهذا يمكن أن يساعد على تخفيف حدة التوتر، وخلق الاستقرار،

---

[1] – *Henning Haugerudbraaten, op, cit.*

[2] – *SAIS, op. cit.*

[3] – *Idem.*

[4] – *Neil J. Kritz, **The Rule of Law in the Post-Conflict Phase: Building a Stable Peace**, in Managing Global Chaos: Sources or and Responses to International Conflict, eds. Chester A. Crocker and Fen Osler Hampson with Pamela Aall. Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press, 1996, p593. Website:*
https://bookstore.usip.org/sites/usip/resrcs/chapters/192922396X_otherchap.pdf

[5] – *Ibid, p588.*

ويقلل من احتمال حدوث مزيد من النزاع. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون القضاء المستقل بمثابة القائد لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومعالجة مظالم ما بعد الحرب.[1]

بالإضافة إلى ذلك، تحتاج المجتمعات إلى نظام للعدالة الجنائية يلغي أعمال اللصوصية وأعمال العنف ويعاقب عليها. ويجب إنشاء آليات شرطة عادلة وتدريب المسؤولين الحكوميين وأفراد قوة الشرطة على مراعاة الحقوق الأساسية في أداء واجباتهم بالإضافة إلى تقديم تشريع يحمي الأقليات والقوانين التي تكفل المساواة بين الجنسين. وأن تكون المحاكم وقوات الشرطة خالية من الفساد والتمييز.[2]

كما أن التغيير الهيكلي يمكن أن يكون أيضا اقتصاديا، فالتنمية الاقتصادية جزء لا يتجزأ من منع نشوب النزاعات في المستقبل وتجنب الانتكاس إلى العنف،[3] والعوامل الاقتصادية التي تضع المجتمعات في خطر تشمل الافتقار إلى فرص العمل، وندرة الأغذية، وعدم الوصول إلى الموارد الطبيعية أو الأراضي.

تهدف التغيرات الهيكلية الاجتماعية إلى القضاء على العنف الهيكلي الذي ينشأ عن النظام الاقتصادي للمجتمع. وتشمل هذه الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية برامج التنمية الاقتصادية، والمساعدة في مجال الرعاية الصحية، وإصلاح الأراضي، وشبكات الأمان الاجتماعي، وبرامج لتعزيز الإنتاجية الزراعية.[4]

يستهدف بناء السلم الاقتصادي كلا من المستوى الجزئي والكلي، ويهدف إلى تهيئة الفرص الاقتصادية وضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. فعلى صعيد الاقتصاد الجزئي، ينبغي للمجتمعات أن تنشئ مؤسسات إنتاجية صغيرة ومتوسطة لزيادة النشاط الاقتصادي والاستثمار على الصعيد المحلي، وتعزيز التجارة بين المتنازعين والتوزيع العادل للأراضي، وتوسيع

---

[1] – *Idem.*

[2] – *SAIS, op. cit.*

[3] – *Idem.*

[4] – *Michael Lund,* ***A Toolbox for Responding to Conflicts and Building Peace, In Peacebuilding****: A Field Guide, Luc Reychler and Thania Paffenholz, eds. Boulder, Colorado: Lynne Reinner Publishers, Inc., 2001, p18. Website: https://extranet.creativeworldwide.com/CAIIStaff/Dashboard_GIROAdminCAIIStaff/Dashboard_CAIIAdminDatabase/resources/ghai/toolbox.htm*

نطاق الالتحاق بالمدارس والتدريب على العمل.[1] وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، ينبغي مساعدة حكومة ما بعد النزاع في جهودها الرامية إلى تأمين الأسس الاقتصادية والهياكل الأساسية اللازمة للانتقال إلى السلم.

المطلب الثاني: البعد العلائقي "إصلاح العلاقات المتضررة

هو جزء لا يتجزأ من بناء السلم يحد من آثار العداء المرتبط بالنزاع من خلال إصلاح العلاقات المتضررة وتحويلها. فالبعد العلائقي لبناء السلم يركز على المصالحة، والتسامح، وبناء الثقة، والتخيل في المستقبل. وهو يسعى إلى التقليل إلى أدنى حد من الاتصالات السيئة الأداء وتحقيق أقصى قدر من التفاهم المتبادل.[2]

المصالحة هي إحدى الطرق الأكثر فعالية وديمومة لتحويل العلاقات ومنع الصراعات المدمرة.[3] وجوهرها هو المبادرة الطوعية للأطراف المتصارعة للاعتراف بمسؤوليتها وذنبها في النزاع، وتقبل المسؤولية عن الجزء الذي لعبته. كما يتقاسم الأطراف تجاربهم، ويتعلمون وجهات نظر جديدة ويغيرون تصورهم عن "أعدائهم".

ويحدث هناك اعتراف بالصعوبات التي يواجهها الجانب المعارض ومظالمه المشروعة، ويبدأ الشعور بالتعاطف. ويعرب كل جانب عن أسفه وندمه الصادق، وهو مستعد للاعتذار لما حدث. ويتعهد الطرفان بالتخلي عن الغضب، والامتناع عن تكرار النزاع. وأخيرا، الالتزام ببذل جهد مخلص لمعالجة المظالم السابقة والتعويض عن الأضرار التي لحقت. وتعتمد هذه العملية في كثير من الأحيان على التفاوض التفاعلي وتسمح للأطراف بالدخول في علاقة جديدة مثمرة للطرفين.[4]

كما أن التواصل الفعال والتفاوض على مستوى النخبة وعلى المستويات القاعدية من المتطلبات الضرورية لتحويل النزاعات.

---

[1] – *SAIS, Op, cit.*

[2] – *John Paul Lederach, **Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies**. Washington, D.C., United States Institute of Peace, 1997, p82.*

[3] – *Hizkias Assefa, **Reconciliation, in Peacebuilding**: A Field Guide, Luc Reychler and Thania Paffenholz, eds. Boulder, Colorado: Lynne Reinner Publishers, Inc., 2001, 342.*

[4] – *Assefa, p340.*

فمن خلال الحوارات على مستوى عال وعلى مستوى المجتمع المحلي، يمكن للأحزاب زيادة وعيهم بدورهم في النزاع وتطوير تصور أكثر دقة لكل من هو يتهم وهوية المجموعة الأخرى.[1] وبما أن كل مجموعة تتقاسم تاريخها الفريد مع المجموعات الأخرى، في القيم والثقافة، ستفهم الجماعات بعضها البعض بشكل أفضل. كما لبرامج التبادل الدولي وورش العمل لحل المشاكل طريقتان يمكن أن تساعدا على تغيير التصورات، وبناء الثقة، والاتصالات المفتوحة، وزيادة التعاطف.[2] على سبيل المثال، خلال النزاع الأزوادي - المالي، تمكن الخصوم الرئيسيون في كثير من الأحيان من بناء الثقة وفهم أفضل لبعضهم البعض من خلال الالتقاء خارج الجلسات الرسمية، وليس خلال اجتماعات المفاوضات الرسمية.

وإذا كانت هذه الأنواع من نظم الاتصالات الجسرية (*bridge-building*) قائمة، فإن العلاقات بين الطرفين يمكن أن تتحسن، ومن المرجح أن تكون اتفاقات السلام التي تتوصل إليها قائمة على الاكتفاء الذاتي دون اللجوء إلى الوسطاء.[3]

فالتدابير الجماعية المختلفة مثل الاتصالات والتعليم، مثل الراديو والتلفزيون، ومشاريع التربية من أجل السلم، والتدريب على حل النزاعات، يمكن أن تساعد الأطراف للوصول إلى هذه الاتفاقات.[4] ويمكن أن تؤدي إلى تغيير الصورة الشيطانية عن العدو، كما يمكن أن تساعد الأطراف على التغلب على الحزن والخوف وعدم الثقة وتعزيز إحساسهم بالأمن.[5]

ويعتبر التصور والتأمل في المستقبل من العناصر الحاسمة في هذا الحوار، حيث تشكل الأطراف رؤية للمستقبل المشترك الذي تحاول بناءه.

---

[1] – *SAIS, op. cit.*

[2] – *Idem.*

[3] – *Michael Lund,* ***A Toolbox for Responding to Conflicts and Building Peace, In Peacebuilding****: A Field Guide, Luc Reychler and Thania Paffenholz, eds. Boulder, Colorado: Lynne Reinner Publishers, Inc, 2001,p9 website:*

https://extranet.creativeworldwide.com/CAIIStaff/Dashboard_GIROAdminCAIIStaff/Dashboard_CAIIAdminDatabase/resources/ghai/toolbox.htm

[4] – *Lund, op, cit, p 18.*

[5] – *SAIS, op. cit.*

فالأطراف المتصارعة غالبا ما تكون أكثر تفاؤلا عند التأمل في رؤيتها للمستقبل مما تفعل عند التأمل في ماضيها المشترك والعنيف.[1] والفكرة هنا هي أنه إذاكانت هذه الأطراف تعرف أين تحاول الذهاب، سيكون من الأسهل عليها الوصول إلى هناك.

هناك طريقة أخرى للطرفين لبناء مستقبل معا وهي متابعة المشاريع المشتركة التي لا علاقة لها بالقضايا الأساسية للنزاع، وترتكز على المصالح المشتركة. وهذا يمكن أن يفيد العلاقة بين الطرفين. ويمكن للقادة الذين يقدمون رؤية واضحة ومأمونة للمستقبل وسبل ووسائل الوصول إلى هناك أن يلعبوا دورا حاسما هنا.

بالإضافة إلى التطلع إلى المستقبل، يجب على الأطراف التعامل مع ماضيهم المؤلم. فالمصالحة لا تتصور مستقبلا مشتركا ومتصلا فحسب، بل تعترف أيضا بالحاجة إلى تصحيح ما ارتكب من أخطاء في الماضي.[2] وإذا ما أريد للأطراف أن تجدد علاقتها وتبني مستقبلا مترابطا، فإن ما حدث يجب أن يستعرض ثم يغفر.

والواقع أن جزءا حاسما من بناء السلم يعالج مخالفات الماضي، وفي الوقت نفسه يعزز المستقبل.[3] فجزء من إصلاح العلاقات المتضررة يستجيب للاعتراف ومعاقبة انتهاكات حقوق الإنسان والإبادة الجماعية من خلال إنشاء لجان الحقيقة، وبعثات لتقصي الحقائق، ومحاكم جرائم الحرب.[4] وهذه العمليات محاولة للتعامل مع المسائل القانونية والعاطفية المعقدة المرتبطة بحقوق الإنسان والإساءات، وضمان تقديم العدالة. وبالتالي يجب الاعتراف بالظلم في الماضي، ومعاقبة مرتكبيه إذا ما رغبت الأطراف في تحقيق المصالحة.

ويلاحظ الكثيرون أن العدالة الرجعية التي تقدمها النظم القانونية الغربية غالبا ما تتجاهل احتياجات الضحايا وتفاقم الجروح.[5] وأنه من أجل

---

[1] – *Lederach, op, cit, p77.*

[2] – *Ibid, p31*

[3] –*Howard Zehr,* ***Restorative Justice, In Peacebuilding****: A Field Guide, Luc Reychler and Thania Paffenholz, eds. Boulder, Colorado: Lynne Reinner Publishers, Inc., 2001, p330.*

[4] – *SAIS, op. cit.*

[5] – *Howard Zehr, op, cit, p330*

أجل النهوض بالسلم بين الأطراف المتنازعة، يجب أن تكون العدالة أكثر جبرا في التركيز. إن محور العدالة التصالحية هو توجهها في المستقبل وتركيزها على العلاقة بين الضحايا والجناة. وهي تسعى إلى إشراك كل من الضحايا والجناة في الحوار وجعل الأمور صحيحة عن طريق تحديد احتياجاتهم والتزاماتهم.[1] فوجود عمليات العدالة التصالحية القائمة على المجتمع المحلي يمكن أن يساعد على بناء سلم مستدام.

المطلب الثالث: البعد الشخصي" التعامل مع الصدمة النفسية على المستوى الفردي"

يركز البعد الشخصي لبناء السلم على التغييرات المطلوبة على المستوى الفردي. فإذا لم يتمكن الأفراد من الشفاء من الصدمة، فستكون هناك عواقب اجتماعية وسياسية واقتصادية أوسع نطاقا،[2] ويجب التقليل إلى أدنى حد من الآثار المدمرة للنزاع الاجتماعي، والتقليل من إمكانيات نموه الشخصي إلى أقصى حد.[3] ويجب أن تعطي جهود إعادة الإعمار وبناء السلم الأولوية لمعالجة مشاكل الصحة العقلية وإدماج هذه الجهود في خطط السلم وجهود إعادة التأهيل.

في الحالات الصادمة، يصبح الشخص عاجزا ويواجه خطر الموت والإصابة. وقد تشمل الأحداث الصادمة تهديدا أو أضرارا خطيرة لأفراد العائلة أو الأصدقاء، والتدمير المفاجئ للمنازل وتهديد الحياة.[4]

وهذه الأحداث تطغى على قدرة الفرد على التكيف، مما يجعل من الصعب عليه أن يعمل بفعالية في المجتمع، وتشمل الآثار العاطفية مثل الاكتئاب واضطرابات ما بعد الصدمة. وغالبا ما تترك مشاعر تؤثر سلبا على رفاهه النفسي بعد تجربة العنف، ومن المرجح أن يشعر بالضعف، والعجز، والخروج عن السيطرة في عالم لا يمكن التنبؤ به.[5]

---

[1] – *Ibid , p331.*

[2] – *SAIS, op,cit.*

[3] – *Lederach, op, cit, p82.*

[4] – *Hugo van der Merwe and Tracy Vienings,* ***Coping with Trauma, in Peacebuilding****: A Field Guide, Luc Reychler and Thania Paffenholz, eds. Boulder, Colorado: Lynne Reinner Publishers, Inc, 2001, p343.*

[5] – *Van der Merwe, op, cit, pp 343– 345.*

إن بناء السلم يتطلب الاهتمام بهذه الجوانب النفسية والعاطفية للنزاع، من أجل إصلاح النسيج الاجتماعي الذي دمرته الحرب، ويجب التعامل مع الصدمة على المستوى الوطني والمجتمعي والفردي.

فعلى الصعيد الوطني، يمكن للأطراف أن تنجز شفاء شخصيا واسع النطاق من خلال لجان الحقيقة والمصالحة التي تسعى إلى كشف الحقيقة والتعامل مع الجناة.

وعلى الصعيد المجتمعي، يمكن للأحزاب أن تشيد بمعاناة الماضي من خلال طقوس أو احتفالات مختلفة، أو بناء نصب تذكارية للاحتفال بالآلام والمعاناة التي تعرضت لها.

كما أن الوحدات العائلية القوية التي يمكن أن تعيد بناء الهياكل المجتمعية والبيئات الأخلاقية هي أيضا عناصر حاسمة.

وعلى المستوى الفردي، فإن الاستشارة الفردية تنطوي على قيود واضحة عندما يصاب عدد كبير من الأشخاص بصدمات نفسية ولا تتوفر موارد كافية لتلبية احتياجاتهم. ولذلك، يجب أن توفر مبادرات بناء السلم الدعم للبنية التحتية للصحة العقلية وأن تكفل حصول أخصائيي الصحة العقلية على التدريب الكافي. وينبغي تكييف برامج الصحة العقلية لتتناسب مع السياق المحلي، والاستفادة من الممارسات والعلاجات التقليدية والمجتمعية كلما أمكن ذلك. ويمكن أن تساعد المشاركة في تقديم المشورة والحوار على تطوير آليات التكيف وإعادة بناء ثقة الأفراد في الآخرين.[1]

وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن علم النفس يحرك مواقف الأفراد وسلوكياتهم، فيجب التركيز مجددا على فهم علم النفس الاجتماعي للصراع وعواقبه. وإذا تجاهلناه، فإن بعض ضحايا العنف في الماضي معرضون لخطر الوقوع في أعمال العنف في المستقبل.[2] لذا يساعد تمكين الضحايا والدعم على كسر هذه الدورة.

يدور جوهر أبعاد بناء السلم حول العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلم لتجنب الارتداد إلى حالة النزاع[3] بمعنى أن عمليات بناء السلم تأتي عقب نجاح المفاوضات بهدف مساعدة

1- Ibid , op, cit, pp 344- 346.

2- Ibid, p 344.

3- Boutros Ghali ,Op,Cit.

أطراف النزاع على تنفيذ اتفاقيات التسوية التي تفاوضت عليها، والتي لم تعد تقتصر على مجرد ترتيبات سياسية أو عسكرية معينة ؛وإنما أصبحت تتضمن مجموعة من التفصيلات الخاصة بالأمور المدنية فهي مهام ذات أبعاد متكاملة: سياسية، أمنية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية يقوم بتنفيذها بالإضافة إلى العناصر العسكرية عناصر مدنية ذات تخصصات متنوعة بما يتناسب مع طبيعة مفهوم الأمن الموسّع، ومهام بناء السلام التي تتمثل أساسا في:

أولا: مهام انتخابية: تتمثل في الإشراف على العمليات الانتخابية؛ حيث تدخلت قوات الأمم المتحدة في حالات عدة لإقرار النظام الداخلي ودعم الديمقراطية عن طريق الانتخابات التعددية كما حدث في ناميبيا، السالفادور، كمبوديا، أنجولا، الموزمبيق. تبدو العلاقة بين الانتخابات والسلام للوهلة الأولى غريبة وهي في الواقع وطيدة حيث يدرج تزوير الانتخابات ضمن صدارة العوامل المؤدية للنزاعات. فوفقا لبيان بطرس غالي عن أعمال المنظمة الأممية لعام 1994م فإن تزايدا ملحوظا قد حدث في طلبات الدول الموجهة للأمم المتحدة للحصول على مساعدات انتخابية،[1] وتعد المهمة مثالا بارزا على التغيير النوعي في طبيعة عمل قوات حفظ السلام الذي لم يعد يقتصر على وقف إطلاق النار بين المتحاربين وإنما تعداه ليرتبط بقيم معيّنة كالديمقراطية.

ثانيا: مهام إنسانية واجتماعية: تتمثل في التحقق من عدم وجود انتهاكات لحقوق الإنسان، وفي هذا الصدد تم إنشاء طاقم عمل من المراقبين الدوليين لحماية حقوق الإنسان في رواندا بالإضافة إلى تأمين وصول مواد الإغاثة الإنسانية كما في حالتي يوغسلافيا السابقة والصومال وإعادة توطين اللاجئين بالإضافة إلى بناء الهياكل إصلاح المؤسسات الحكومية.[2]

يتضح من خلال هذه المهام أن عملية بناء السلام تنطوي على فكرة سامية مفادها " **تحويل النزاع** *Conflict Transformation*" والتي تستهدف أساسا تغيير بيئة النزاع لاحتوائه ومنع تكراره.

تولى عمليات بناء السلام اهتماما خاصا؛ ذلك أنه في الحالات التي تخمد فيها النزاعات بشكل مؤقت بفعل التدخلات الخارجية يكون فيها السلم بمثابة الطبقة السطحية التي تغطي الانقسامات المجتمعية العميقة. وهو ما يؤدي إلى تداعي حالة السلم الهش ومن ثم تجدد النزاع مع ما يرتبط بذلك من إهدار

---

[1]– عتيقة بن يحي، مرجع سابق، ص 46.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

للموارد والوقت ، والجهد الذي بذل في التفاوض من أجل السلم. والمشكلة الأكبر أن الانتكاس في حالة النزاع لا يبدد جهود السلام فحسب حيث أن القتال الذي ينشب بعد توقيع اتفاقيات السلام يكون في الغالب أكثر حدة من الجولات السابقة للنزاع؛ نظرا لاعتقاد أطرافه بأن احتمالات المصالحة الوطنية قد تبددت، وأن إمكانية المشاركة في السلطة تبدو أقل احتمالا. ومن ثمّ تسود حالة ذهنية مؤداها أن المنتصر سيفوز بكل شيء. وفي خضم هذه الظروف تلزم الأطراف غالبا طريق الحرب الشاملة بما يترتب عنها من تبعات جسيمة.[1] فالأمم المتحدة تسعى إلى ما هو أكثر من مجرد إنهاء العنف؛ وذلك عبر استئصال جذور النزاع بإعادة ترتيب العلاقات السياسية والاقتصادية في المجتمع على أسس عادلة، وخلق مصالح مشتركة بين مختلف القوى السياسية بما سيساهم في بناء الثقة بين قوى المجتمع، ويقنع خصوم الأمس بالعيش المشترك- وليس الانعزال- داخل حدود الوطن الواحد.

لقد أضحت مهام الجيل الثاني للعمليات الأممية معقدة وخطيرة وهو ما جعل الأمم المتحدة تلجأ عند إنشاء أغلب تلك العمليات إلى الفصل السابع من ميثاقها، كما أصبحت المنظمة تستخدم في التعبير عنها مصطلح "**عمليات السلم المعقد** *Complex Peace Opration*"، فيما استخدم البعض الآخر مصطلح "**نموذج بناء السلم المعقد** *Complex Peace Beilding Model*" لتفسير الديناميات المعاصرة لبناء السلم، والتي لم تسلم من حدوث حالات إخفاق وصمت بالفشل في سجل الأمم المتحدة. ومن أبرزها حالتي الصومال وليبيريا؛ فالأولى تقبع في مستنقع الحرب الأهلية منذ عام 1991م والثانية انتكست فيها عملية بناء السلام بعد انتخاب " تشالز تايلور" رئيسا للبلاد عام 1998م، الأمر الذي اضطر المنظمة نشر بعثة ثانية لبناء السلام في لبيريا عام 2003م.[2]

وعموما يمكن حصر عوامل إخفاق عمليات بناء السلام في مناطق النزاع بصفة عامة ونزاعات ما بعد الحرب الباردة خصوصا فيما يلي:

---

[1]- أيمن شبانه، **الأمم المتحدة وبناء السلم في إفريقيا**، مجلة السياسة الدولية. العدد 175، أفريل 2009م، عن موقع:

www.siyassa.org.eg/ASIYASSA/ARCHIVE/index.esp?-CurFN=Kada16.html&DID=9904l

[2]- المرجع نفسه.

- تجري عمليات بناء السلام في ظروف صعبة حيث تتنوع أبعاد النزاعات التي تتعامل معها بتعدد الفاعلين المنخرطين في إطارها، كما تقترن تلك النزاعات في الغالب بتدخلات سياسية وعسكرية من جانب قوى خارجية ذات أجندات ومصالح متباينة؛ الأمر الذي يعرقل تنفيذ تلك المهام. ومن تم باتت تلك العمليات أكثر كلفة وأشد خطرا بالنسبة للقائمين عليها مقارنة بعمليات حفظ السلام التقليدية.[1]

- السلبيات المرتبطة بنموذج الأمم المتحدة لبناء السلام والأخطاء المترتبة التي تحدث في أثناء تنفيذ عملياته حيث لا يتلاءم مع بيئة النزاعات الداخلية. إذ ينطلق النموذج الأممي من أيديولوجية ليبرالية لا تتسق مع الأوضاع السياسية والاقتصادية في كثير من الدول النزاعية- قضية الصحة والصلاحية-، وهو ما جعل البعض يتصور أن بناء السلام ما هو إلاّ آلية لتدعيم مصالح الدول الغربية، وضمان هيمنتها على مناطق النزاع - خاصة الغنية بالثروات- بل ذهب البعض إلى التعامل مع بناء السلام باعتباره نوعا جديدا من الاستعمار تتولىّ الأمم المتحدة تسويقه في شكل وصفات علاجية؛ ففي أنجولا مثلا انتكست عملية بناء السلام، حيث عادت حركة "يونيتا-UNITA" إلى حمل السلاح ضد الحكومة عندما جاءت الانتخابات التعددية في غير صالحها.

- الشروع في تطبيق عمليات بناء السلام قبل الانتهاء الفعلي من صياغة نموذج متكامل له يحدد مضمونه والمهام التي يتضمنهان والجهات القائمة على تنفيذه، والتسلسل القيادي لعملياته وطرق تمويله ومن ثم ظهرت عدة أخطاء عند التطبيق. فعلى سبيل المثال كان التفويض الملقى على عاتق بعثات بناء السلم يفتقر إلى الوضوح كما هو الحال في الصومال عندما انحرفت القيادة الأمريكية لعملية الأمم المتحدة الثانية في البلاد عن مهامها المتعلقة بحفظ وبناء السلام إلى محاولة فرض السلام بالقوة على الصوماليين؛ الأمر الذي أدخل قوات الأمم المتحدة كطرف جديد في معادلة النزاع فأصبحت هدفا للميليشيات الصومالية المسلحة إذ انتهى الأمر بفشل ذريع لعملية الأمم المتحدة وقيادتها الأمريكية.

- بناء السلام من العمليات الطويلة الأجل والتي قد يتجاوز مداها العشر سنوات وهو ما يجعل حماس الجهات التمويلية يفتر عن الاستمرار في عمليات البناء. ففي الكونغو الديمقراطية على سبيل المثال لم تستطع الأمم

[1]– أيمن شبانة، مرجع سابق.

المتحدة تأمين أكثر من 51 % من المبلغ المطلوب خلال العام 2005م بالرغم من هلاك أكثر من ثلاثة مليون نسمة خلال فترة الحرب الأهلية.

- ترتكز عمليات بناء السلام على الأبعاد السياسية والأمنية على حساب الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والنفسية؛ فلا يكفي على سبيل المثال لبناء السلم في رواندا تشكيل حكومة، وبناء مؤسسات وإجراء الانتخابات في الوقت الذي لازال يعاني فيه الروانديون اللاجئون في شرق الكونغو الديمقراطية، كما لا يمكن تحقيق الاندماج الوطني بين الهوتو والتوتسي بإجراء انتخابات تعددية ديمقراطية تضمن لجماعة الهو تو-الأغلبية- الاستئثار بالسلطة شرعيا وعلى الدوام؛ مما يعني استحالة التداول على السلطة. ومن ثم لجوء الأقليات الإثنية في مثل هذه الحالات إلى القوة المسلحة لتحقق بالعنف ما استحال تحقيقه ببناء السلام.

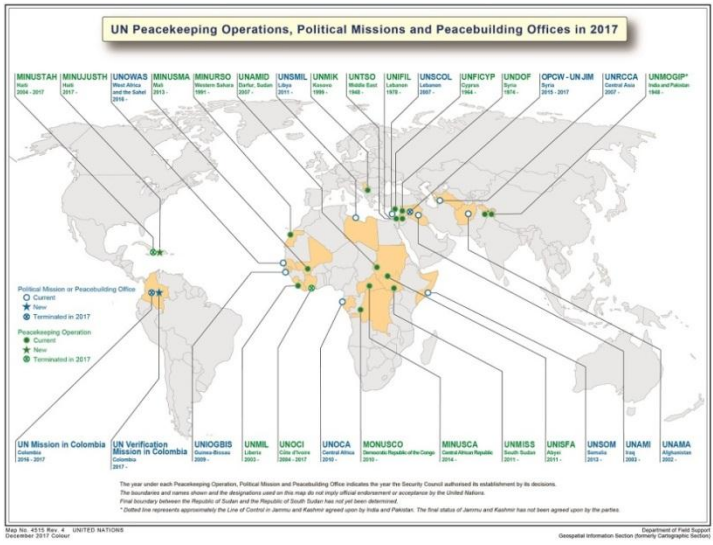

خريطة رقم-02 -: عمليات الأمم المتحدة لبناء السلم حتى 31 ديسمبر 2017.[1]

[1] – *Highlights Of Security Council Practice 2017, https://unite.un.org/sites/unite.un.org/files/app-schighlights-2017/index.html*

الفصل الثالث
مقاربات نظرية في بناء السلم

المبحث الأول: مقاربة بناء السلم الليبرالي

تعتبر مقاربة بناء السلم الليبرالي، انعكاسا لنظرية السلام الديمقراطي[1] في بيئات ما بعد النزاع، ويشمل المعايير الاجتماعية -الثقافية المرتبطة ببناء السلم فيها، وتختلف المكونات الرئيسية للسلم الليبرالي، ولكنها تشمل عادة تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد، وتعزيز حقوق الإنسان، والإصلاح الاقتصادي والخوصصة.[2] وقد ركز دعاة بناء السلم الليبرالي على الهندسة الاجتماعية التي تهدف إلى تشكل أسس مجتمع مستقر، عن طريق دمج عمليات "التنمية والأمن"[3] حيث أن الديناميكية المزدوجة في سياسات التنمية وإعادة إحلال الأمن تنطوي على تحول المجتمعات لتتناسب مع المعايير الليبرالية والتوقعات الغربية،[4] من ثم فإن الهدف الرئيسي الذي يقوم عليه تعزيز بناء السلم الليبرالي هو خلق "سلم مكثف ذاتيا داخل الدولة الخارجة من النزاع حيث يتم فيها إزالة العنف العلني والهيكلي على حد سواء، وتتطابق النماذج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مع مزيج من التوقعات الدولية الليبرالية والنيوليبرالية في بيئة معولمة وعابرة للحدود الوطنية".[5] وهي المقاربة التي تبنتها الأمم

1- *Lemay-Hebert,* ***Review Essay: Critical Debates on Liberal Peacebuilding****, Civil Wars, vol 15, no 2, p242. http://pure-oai.bham.ac.uk/ws/files/12848535/Civil_Wars_Review_essay_liberal_peace.pdf*

2- *Farid Zakaria,* ***The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad,*** *New York: W. W. Norton & Co. 2003.*

3- *Jason Franks and Oliver Richmond,* ***Coopting Liberal Peace-Building****: Untying the Gordian Knot in Kosovo, Cooperation and Conflict 43/1 2008 p.83.*

4- *Mark Duffield,* ***Global Governance and the New Wars****, New York: Zed Books 2001 p.15.*

5- *Pierre Bourdieu,* ***Language and Symbolic Power: The Economy of Linguistic Exchanges Cambridge****: Harvard University Press 1991 p.167.*

المتحدة والهياكل والمؤسسات التابعة لها بغية إحلال السلم في الدول الخارجة من النزعات.[1]

حيث اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن قراري تأسيس لجنة بناء السلم في 20 ديسمبر 2005،[2] كآلية مؤسسية مكرسة لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة من النزاع تحقيقا للتعافي وإعادة الإدماج والتعمير، ولمساعدتها على إرساء أسس التنمية المستدامة، حيث قررت الأمم المتحدة إنشائها وفقا للمواد 7 و22 و29 من ميثاقها، وتنفيذا للقرار الذي اتخذه مؤتمر القمة العالمي لعام 2005[3] بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية؛ كما تقرر أن يناط باللجنة تحقيق الغايات الرئيسية التالية:

1. الجمع بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة لحشد الموارد وتقديم المشورة والمقترحات بشأن استراتيجيات متكاملة لبناء السلم والتعافي في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع.
2. تركيز الاهتمام على جهود التعمير وبناء المؤسسات، الضرورية للتعافي من النزاع، ودعم وضع إستراتيجيات متكاملة لإرساء أسس التنمية المستدامة.

---

[1] -Jason Franks and Oliver Richmond, ***Coopting Liberal Peace-Building: Untying the Gordian Knot in Kosovo***, *Cooperation and Conflict 43/1 2008 p.83.*

[2]- القرار رقم 180/60 والقرار رقم 16452005 انظر الوثيقتين:

http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/16452005

http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=A/RES/60/180

[3]- وفي الدورة الستين، عقدت الجمعية العامة في الفترة من 14 إلى 16 أيلول/ سبتمبر 2005، في نيويورك، جلسة عامة رفيعة المستوى شارك فيها رؤساء الدول والحكومات، واعتمدت نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 القرار 1/60. وفي الدورة نفسها، قامت الجمعية العامة، تنفيذا لأحكام الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005، بإنشاء لجنة بناء السلام القرار 180/60 ومجلس حقوق الإنسان القرار 251/60.

3. تقديم التوصيات والمعلومات لتحسين التنسيق بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة داخل الأمم المتحدة وخارجها، وتحديد أفضل الممارسات، والمساعدة على كفالة تمويل أنشطة التعافي المبكرة على نحو يمكن التنبؤ به، وتمديد فترة الاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي للتعافي من النزاع؛
4. كما تقرر كذلك أن تكون للجنة بناء السلم لجنة تنظيمية دائمة مسؤولة عن وضع نظامها الداخلي وتحديد أساليب عمله.[1]

كما تم إنشاء صندوق بناء السلام بموجب القرار رقم A/60/ 984 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 22 أوت 2006 [2] خصيصا

---

[1]- وتقرر بأن تتكون اللجنة التنظيمية لها من: 1- سبعة أعضاء من مجلس الأمن، منهم أعضاء دائمون، يختارون وفقا للقواعد والإجراءات التي يقررها المجلس؛ 2- سبعة أعضاء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ينتخبون من المجموعات الإقليمية وفقا للقواعد والإجراءات التي يقررها المجلس ومع إيلاء الاعتبار الواجب للبلدان التي مرت بتجربة التعافي من الصراع؛3- خمسة أعضاء من كبار المساهمين بالأنصبة المقررة في ميزانيات الأمم المتحدة وبالتبرعات المقدمة لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، بما في ذلك صندوق دائم لبناء السلام، وأن يقوم عشرة من أكبر المساهمين باختيارهم من بينهم، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحجم مساهماتهم، وفقا لقائمة يقدمها الأمين العام يجري إعدادها على أساس متوسط المساهمات السنوية المقدمة خلال السنوات التقويمية الثلاث السابقة التي تتوفر عنها بيانات إحصائية؛4- خمسة من كبار المساهمين من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية في بعثات الأمم المتحدة، من غير الذين وقع عليهم الاختيار أعلاه، يقوم عشرة من أكبر المساهمين باختيارهم من بينهم، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحجم مساهماتهم، وفقا لقائمة يقدمها الأمين العام يجري إعدادها على أساس متوسط المساهمات الشهرية المقدمة خلال السنوات التقويمية الثلاث السابقة التي تتوفر عنها بيانات إحصائية؛5-سبعة أعضاء إضافيين، يختارون وفقا للقواعد والإجراءات التي تقررها الجمعية العامة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتمثيل كافة المجموعات الإقليمية في التشكيل العام للجنة التنظيمية وتمثيل البلدان التي مرت بتجربة التعافي من الصراع.

[2] – الأمم المتحدة، **ترتيبات لإنشاء صندوق بناء السلام**، القرار رقم A/60/ 984 الصادر بتاريخ 22 أو ت 2006، الموقع:

لدعم التدخلات التي تعتبر ذات أهمية حاسمة في عملية بناء السلام. ولا يطمح الصندوق في تلبية جميع متطلبات بناء السلام لأي حالة بعينها، بل يهدف أن يكون له أثر حافز يمهد الطريق لدعم مستدام ومشاركة متواصلة من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، ويدير الصندوق رئيس مكتب دعم بناء السلام تحت سلطة الأمين العام، كما تستخدم المساعدات التي يقدمها الصندوق لدعم أنشطة بناء السلام التي تساهم بصورة مباشرة في استقرار البلدان الخارجة لتوها من الصراع. وفي هذا السياق، يستخدم الصندوق للقيام بتدخلات حاسمة متصلة ببناء السلام لتيسير تنفيذ اتفاقات السلام، ولتعزيز قدرات البلدان للترويج للحلول السلمية للصراعات، وللتصدي للتهديدات التي قد تقود إلى تجدد نشوب الصراعات.

تركز اختصاصاته كذلك على مجالات رئيسية تتصل بطرائق تخصيص موارد الصندوق وتوزيعها.[1] وفي هذا الصدد، تعالج مسألة الأهلية للتمويل ودور لجنة بناء السلام في تزويد الأمين العام بالمشورة في اختيار البلدان المؤهلة للنظر في تمويلها، الأمر الذي يؤذن بانطلاق العملية. وتبين الاختصاصات أن التمويل من صندوق بناء السلام يتم على ضوء تحليلات تجريها السلطات الوطنية والأمم المتحدة في البلد المعني للثغرات الحرجة الموجودة في بناء السلم.[2]

---

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/476/00/PDF/N0647600.pdf?OpenElement

[1]– باعتباره صندوقا عالميا مخصصا لدعم حالات قطرية عديدة في وقت واحد، وهو بذلك يجمع بين كونه صندوقا عالميا وكونه يتميز بتركيز قطري محدد مثل صندوق استئماني متعدد المانحين، ويقوم هيكله الأساسي على عملية صنع قرارات تقوم على ركيزتين، تتمثل الأو لى في تخصيص الموارد على مستوى مركزي للبلدان المؤهلة لتلقي الدعم من صندوق بناء السلام، والثانية على المستوى القطري في استعراض مشترك تجريه الحكومة وكبير ممثلي الأمم المتحدة في البلد (يطلق عليه هنا فيما بعد الممثل الخاص للأمين العام، سواء كان ممثلا خاصا للأمين العام أو ممثلا تنفيذيا للأمين العام أو منسقا مقيما/منسقا للشؤون الإنسانية في الحالات التي لا توجد فيها بعثة لحفظ السلام) لتوزيع الموارد المالية بناء على برنامج وأنشطة مشاريع متفق عليها.

[2] – الأمم المتحدة، **ترتيبات لإنشاء صندوق بناء السلام**، مرجع سابق.

ويدعم صندوق بناء السلام التدخلات المهمة بصورة مباشرة وعاجلة لعملية بناء السلم، ويساهم في سد الثغرات الحرجة في هذه العملية، وخصوصا في الحالات التي لا تتوفر فيها آلية تمويل خلاف الصندوق، ويهدف استخدام موارد الصندوق إلى إحداث تأثير حافز في جذب آليات دعم أخرى أكثر استدامة مثل تأمين التزامات أطول أجلا من جانب وكالات التنمية والجهات المانحة الثنائية فالدعم المقدم عن طريق صندوق بناء السلام يجب أن يكون له تأثير مباشروإيجابي على استدامة عملية بناء السلم، وهكذا فإن الأنشطة التي يتعين تمويلها من صندوق بناء السلام تقع في نطاق محدد يشمل ما يلي:[1]

1. الأنشطة التي تدعم تنفيذ اتفاقات السلام، وخصوصا فيما يتعلق بالمؤسسات والعمليات الوطنية المنصوص عليها في إطار هذه الاتفاقات.
2. الأنشطة التي تدعم الجهود التي يبذلها البلد لبناء وتعزيز القدرات والتي تشجع على التعايش والحلول السلمية للصراعات، بما يقلل من احتمال تجدد نشوب الصراعات.
3. إنشاء أو إعادة إنشاء خدمات إدارية أساسية وما يتصل بها من قدرات بشرية وتقنية قد تشمل، في ظروف استثنائية ولفترة زمنية محدودة، دفع تكاليف مرتبات موظفي الخدمة المدنية والتكاليف المتكررة الأخرى.
4. التدخلات الحاسمة المصممة تحديدا لإزالة التهديدات الوشيكة على عملية بناء السلم (من قبل إعادة إدماج المحاربين السابقين الذين نزعت أسلحتهم بموجب برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج).

وقد مثل إنشاء لجنة بناء السلم في أواخر عام 2005، بموجب قرار مجلس الأمن 1645 (2005) وقرار الجمعية العامة 180/60،[2] معلماً

---

[1]– المرجع نفسه، انظر الملحق، الموقع:

https://documents-dds-y.un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/476/00/PDF/N0647600.pdf?OpenElement

[2]– القرار رقم 180/60 والقرار رقم 2005/1645 انظر الوثيقتين:

رئيسياً في مجال تطوّر استجابة المجتمع الدولي لبناء السلم. وتجمع اللجنة صلة وثيقة بالهيئات الرئيسية الثلاث للأمم المتحدة (الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي) مع عضوية فريدة تجمع سبعة أعضاء من كل من هذه الهيئات، وتجمع كذلك الجهات الرئيسية المقدمة للأنصبة المقررة والطوعية، وأفراد عسكريين وشرطة مدنية من العاملين في بعثات الأمم المتحدة. ورحّب مجلس الأمن، في البيان الرئاسي المؤرخ في 20 ماي 2008 -الذي طلب فيه مجلس الأمن تقديم هذا التقرير- ، بأعمال لجنة بناء السلم في مجال إسداء المشورة بشأن تنسيق الأنشطة والموارد الدولية لبناء السلم، وأعرب عن دعمه لتعزيز دور اللجنة ومكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام.[1]

تؤدي لجنة بناء السلم دوراً حاسماً في مجال ريادة وتعزيز برنامج العمل، بالتعاون مع مكتب دعم بناء السلام،[2] فبعد انتهاء نزاع رئيسي في بلد ما، يجب الشروع في الكثير من مهام بناء السلم الحاسمة. ويعني هذا أيضاً أن دور اللجنة يشمل الفترة الحرجة التي تعقب النـــزاع مباشرة.

تتسم الغايات الرئيسية العديدة للجنة، حسب تعريفها في الفقرة 2 من قراري تأسيسها، بأهمية كبيرة أثناء هذه الفترة. ووفقاً لما شدد عليه أيضاً

---

http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/16452005

http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=A/RES/60/180

[1]- البيان الرئاسي لمجلس الأمن رقم S /PRST/2008/16 المؤرخ 20 ماي 2008، الموقع: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N08/348/61/PDF/N0834861.pdf?OpenElement

[2]- مكتب دعم بناء السلام أنشئ لمساعدة ودعم لجنة بناء السلام ولإدارة صندوق بناء السلام ولكي يخدم الأمين العام في تنسيق جهود وكالات الأمم المتحدة. ويرأسه مساعد الأمين العام لدعم بناء السلام، ويتضمن قسما لدعم لجنة بناء السلام وقسما لتخطيط السياسات وقسما لتمويل بناء السلام. ويساعد المكتب أيضا على استدامة السلام في البلدان المتأثرة بالنزاع بتوفير الدعم الدولي للجهود الوطنية لبناء السلام. وذلك يتضمن توفير الدعم لعمل لجنة بناء السلام وتعبئة جهود منظومة الأمم المتحدة بالنيابة عن الأمين العام والمشاركة مع الأطراف الخارجية في تطوير إستراتيجيات لبناء السلام وتجميع الموارد وتعزيز التنسيق الدولي.

قراري تأسيسها، تتمثل الغاية الرئيسية للجنة في الحالات التي تعقب النـزاعات والواردة في جدول أعمال مجلس الأمن، (وعلى وجه الخصوص عندما تكون هناك عملية بناء سلم في الميدان بولاية من الأمم المتحدة)، في إسداء المشورة للمجلس بناء على طلبه. ويتعيّن على مجلس الأمن النظر بشكل استباقي أكبر في كيفية إسهام مشورة اللجنة في عمله أثناء المرحلة المبكرة من نظر المجلس في الحالات التي تعقب النـزاعات، وعلى سبيل المثال، تقوم بتوفير منظور متكامل لبناء السلم وتقديم اقتراحات محددة لتعامل المجلس مع البلد المعروض في جدول أعماله. وفيما يتعلق بالبلدان المطروحة على جدول أعمال المجلس، ينبغي النظر إلى أدوار كل من المجلس واللجنة على أنها أدوار تكميلية مواكبة لبعضها البعض، حسب ما ورد في القرارين التأسيسيين، عوضاً عن تواترها بطريقة تنال من دور اللجنة أثناء المراحل الأولى التي يمكن أن يتسم فيها دورها بأهمية كبيرة.

وقد ترغب لجنة بناء السلم أيضا في النظر في كيفية المضي في تعزيز دورها الاستشاري فيما يتعلق بالبلدان المشمولة بجدول أعمالها وبعدد من المجالات مثل:[1]

- تركيز ومواصلة الاهتمام بأولويات بناء السلم المحددة؛
- تشجيع الجهات ذات الصلة على توفير الموارد البشرية والمالية المناسبة وفي الوقت الملائم لتطوير القدرات والمؤسسات الوطنية في المجالات الحاسمة ذات الأولوية؛
- رصد التقدم المحرز في تنفيذ إستراتيجيات بناء السلم الوطنية وأطر التعافي المستحدثة عن طريق عمليات التخطيط والتقييم المشتركة فيما بين الجهات الوطنية والدولية، وتوفير الدعم السياسي عند الاقتضاء؛
- تشجيع زيادة الاتساق وأوجه التآزر بين مختلف الجهات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات ذات الصلة خارج منظومة الأمم المتحدة.

---

[1]- الأمم المتحدة: **تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع**، رقم A / 63/881–S/2009/304 المؤرخ في 11 جوان 2009.

http://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=4a4c6c532

ترى هذه المقاربة أن التحديات التي تواجهها البلدان الخارجة من النزاعات والمجتمع الدولي في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع، تمتد لفترة أول سنتين بعد انتهاء النزاع الرئيسي الذي مر به البلد المعني. فعندما تنتهي أعمال العنف الواسعة النطاق، تكون التحديات التي يواجهها قادة البلد وسكانه هائلة. ويتسم الوضع في هذه الحالات بعدم الاستقرار، ويكون السلم عرضة للتأثر السريع، وتكون احتياجات السكان أكبر بكثير من القدرة على تلبيتها. وغالبا ما تكون التهديدات التي يتعرض لها السلم أشد في هذه المرحلة المبكرة، لكن الفرص المتاحة غالبا ما تكون كبيرة أيضا، بغية الشروع في دورات مواتية وتفعيلها منذ البداية.

كما تعتبر مقاربة بناء السلم الليبرالي أن هذه الفترة فرصة لتوفير الأمن الأساسي، وتحقيق الفوائد المرجوة من السلم، وتعزيز وبناء الثقة في العملية السياسية، والنهوض بالقدرات الوطنية الرئيسية للأخذ بزمام جهود بناء السلم. وإذا أحرزت البلدان نجاحا في هذه المجالات الرئيسية في مرحلة مبكرة، فإنها تزيد على نحو كبير من فرصها في تحقيق سلم مستدام - وتقلص خطر السقوط مجددا في مأزق النزاع، كما تعتبر أنه لئن كانت مسؤولية بناء السلم تقع في المقام الأول على الجهات الفاعلة الوطنية، فإنه يمكن للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور حاسم في هذا المجال.

ففي إطار المجتمع الدولي، تضطلع الأمم المتحدة بدور هام وحاسم في بناء السلم. وفي الوقت نفسه، ليست منظومة الأمم المتحدة سوى واحدة من عدة جهات فاعلة تعمل على دعم البلدان الخارجة من النزاعات، وعليه، يعد اتساق هذه الجهود الدولية الموسعة عنصراً أساسياً لمساعدة البلدان على إنجاح مساعيها لبناء سلم قابل للاستمرار. وتتسم الشراكات والتنسيق بين الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الرئيسية بأهمية بالغة لأنه ليس لأي جهة فاعلة بمفردها القدرة على تلبية الاحتياجات في أي من المجالات ذات الأولوية لبناء السلم.

وتفترض أنه على الرغم من تمايز حالات ما بعد انتهاء النزاع، فإن بناء السلم يمثل تحديا ومسؤولية وطنيين. فالجهات الفاعلة الوطنية وحدها هي التي تستطيع معالجة احتياجات المجتمع وأهدافه بطريقة مستدامة. ورغم

تنوع الفترات الأولى التي تعقب انتهاء النزاع، فإنها تتسم في معظم البلدان بدرجة كبيرة من انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي.[1]

فاستمرار الهشاشة وكثرة التقلب غالبا ما يرافقان تطور عمليات السلام. ويمكن أن يحل الاستقرار في أي جزء من بلد ما مع استمرار أعمال العنف في أجزاء أخرى منه. ويمكن أن تتواصل الأزمات الإنسانية، والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان حتى بعد الوقف الرسمي للأعمال العدائية. وانتهاء النزاع لا يعني بالضرورة بلوغ السلم: فكثيرا ما يستمر عدم التوافق السياسي وانعدام الثقة، وقد تبقى الأسباب الجذرية للنزاع قائمة. وقد تزداد التوترات مع عودة السكان إلى منازلهم المدمرة أو المحتلة. ومن شأن الإفلات من العقاب على الجرائم والفظائع الجسيمة، بما فيها العنف الجنسي والجنساني، التي تكون قد ارتكبت قبل النزاع وخلاله وبعده، أن يعرض جهود بناء السلم خلال هذه المرحلة المبكرة لتهديدات خطيرة. وقد يفضي إلى الفشل في استعادة سلطة الدولة، ولا سيما في المناطق الحدودية النائية، إلى نشوء مصادر جديدة للخطر أو إلى إتاحة الفرصة لاستمرار ما قام وقت الحرب من ممارسات تهريب الموارد الطبيعية أو الاتجار غير المشروع فيها، أو حتى اتساع نطاق هذه الممارسات، مما يقوض إيرادات الدولة.[2]

ومع ذلك، تميل مرحلة نهاية النزاع إلى خلق توقعات كبيرة على صعيد تحقيق عوائد ملموسة على كل من الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ويتطلب بناء الثقة في عملية السلم تحقيق بعض هذه التوقعات على الأقل. ويتسم الاتصال الفعال والحوار الشامل بين السلطات الوطنية

---

[1]- تقرير لجنة بناء السلام في دورتها الحادية عشرة رقم A/72/721–S/2018/83 الصادر بتاريخ 31 جانفي 2018- الموقع:

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N18/027/90/pdf/N1802790.pdf?OpenElement

[2]- تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع الفقرة رقم، 08 رقم A/63/881–S/2009/304 الصادر في 11 جوان2009، الموقع:

http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/s2009304.pdf

والسكان بأهمية مماثلة، وذلك لأغراض ليس أقلها خلق توقعات واقعية بشأن ما يمكن تحقيقه في المدى القصير.

وثمة أيضا حاجة إلى مستوى أساسي من الإرادة السياسية والالتزام والتوافق بين الأطراف الوطنية الرئيسية، فدونه ستكون معظم جهود بناء السلم غير مجدية. ويعتمد مدى تحقيق التوافق اعتمادا كبيرا على شروط توقف العنف، ونوعية اتفاق السلم، وطبيعة عملية السلم. فبعض عمليات السلم تكون قوية وشاملة، وتحظى نتيجة لذلك بتأييد شريحة عريضة من السكان. بيد أن العديد من عمليات السلم تكون أكثر هشاشة وتستلزم تعزيزا سياسيا وجهودا حثيثة من جانب الجهات الفاعلة الدولية والوطنية لدعم السلم في مواجهة استمرار العنف والمعارضة من جانب المخربين. وربما تفشل بعض الاتفاقات في توفير الحد الأدنى من الشروط اللازمة لإقامة سلم دائم أو لوضع خطة لتسوية النزاع.[1]

وقد تقوم قيود أمام قدرة بعض البلدان الخارجة من النزاعات على ممارسة الملكية الوطنية الكاملة وأمام إرادتها لتحقيق ذلك، بالنظر إلى كون عملية السلم لا تزال جارية، وإلى أنه لا يزال يتعين إقامة نظام سياسي مستقر. قد تحكم العديد من هذه البلدان ترتيبات سياسية انتقالية إلى أن تُعقد الانتخابات الأولى بعد انتهاء النزاع. وكثيرا ما يتم تعيين السلطات الوطنية بدلا من أن تنتخب، وتتشكّل من خلال اتفاق وساطة بين أطراف النزاع التي قد لا تمثل جميع السكان أو تحظى باعترافهم. وإضافة إلى ذلك، قد تكون بعض الجهات الفاعلة الوطنية التي يجب على المجتمع الدولي أن يتعامل معها متورطة في ما سبق أن ارتكب من انتهاكات لحقوق الإنسان أو فظائع مشينة.

يكون الدعم الدولي كعمل سياسي بصفة أساسية في هذه الأوضاع المعقدة والسريعة التطور محفوفا بمخاطر جمة. ومن شأن الجهود التي تعزز سلطة القادة الذين لا يمثلون شريحة كبيرة من السكان، أو تمكين مجموعة واحدة على حساب أخرى، أن تؤدي إلى تأجيج أسباب النزاع أو خلق مصادر جديدة للتوتر. وينبغي للجهات الفاعلة الدولية أن تكون على إلمام بهذه الاعتبارات. وتضطلع السلطات المحلية والتقليدية، فضلا عن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما فيها المجموعات المهمشة، بدور حاسم في

[1]- نفس المصدر، الفقرات 09- 11

طرح آراء عديدة للقيام في مرحلة مبكرة بتحديد الأولويات وتوسيع الإحساس بالملكية حول رؤية مشتركة لمستقبل البلد. والمشاركة الكاملة للمرأة في هذه العمليات أمر أساسي، باعتبارها ضحية للنزاع ومحركا هاما للانتعاش والتنمية.[1]

كما تصر هذه المقاربة على أن للجهات الفاعلة الإقليمية والدولية تأثيراً كبيراً على تهيئة الظروف لبناء السلم. بالنظر إلى أن للعديد من النزاعات أبعادا تتجاوز الحدود الوطنية، وبالتالي تؤدي الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دورا حاسما وتتحمل مسؤوليات متناسبة في دعم عمليات بناء السلم. وتتقلد المنظمات الإقليمية بصورة متزايدة دورا طليعيا فيما يتعلق بعمليات السلم، ولا سيما من خلال الوساطة في اتفاقات السلم وضمانها ومراقبة تنفيذها. كما ترى أن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية وفرادى الدول الأعضاء وسائر الجهات الدولية المعنية يتسم بأهمية حاسمة في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع، حيث تترتب على السلوك غير المجدي الذي تنحوه ولو واحدة فقط من الجهات الفاعلة الرئيسية أضرار بالغة.

أولويات مقاربة بناء السلم الليبرالي: ترى هذه المقاربة أنه عندما ينتهي العنف الواسع النطاق، فإن احتياجات الناس تميل إلى أن تكون أكبر بكثير من أن تتمكن قدرات الجهات الفاعلة، الوطنية أو الدولية، على تلبيتها. ونظرا لهذا الخلل، ينبغي أن تركز الجهود الوطنية والدولية في وقت مبكر من فترة ما بعد النزاع على تلبية أهداف بناء السلم الأكثر إلحاحا وأهمية وهي:

- إرساء الأمن.
- بناء الثقة في العملية السياسية.
- تحقيق فوائد السلم الأولية.
- توسيع القدرة الوطنية الأساسية.

ومن ثم تحديد الأنشطة التي تخدم هذه الأهداف على أفضل وجه في السياق المتفرد لكل حالة.[2]

---

[1]- *نفس المصدر، الفقرات 12- 13*

[2]- كما هو موجز في التقرير الصادر في 8 أبريل 2009 عن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها S/2009/89، فإن اتفاقات السلم ينبغي أن توفر إطارا شاملا، لكنها أحيانا

كما تفترض هذه المقاربة كذلك أنه بناء على المقابلات التي أجريت مع الممارسين الوطنيين والدوليين تبين أن المساعدة الدولية مطلوبة في كثير من الأحيان كأولوية عقب انتهاء النزاع مباشرة. وهناك دائما أولويات إضافية خاصة بكل بلد، مثل الجريمة المنظمة وإدارة الموارد الطبيعية. ولكن اغتنام الفرصة السانحة في أعقاب النزاع يتطلب أن تكون الجهات الفاعلة الدولية، على الأقل، قادرة على الاستجابة بصورة متسقة وبسرعة وفعالية في تلك المجالات التي تتصل مباشرة بالأهداف الأساسية المذكورة أعلاه. وهي ما يلي:[1]

- تقديم الدعم للسلم والأمن الأساسيين، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالألغام، وحماية المدنيين، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتعزيز سيادة القانون، والبدء في إصلاح قطاع الأمن.
- دعم العمليات السياسية، بما فيها العمليات الانتخابية، وتعزيز الحوار الشامل والمصالحة، وتطوير القدرة على إدارة النزاع على الصعيدين الوطني ودون الوطني.
- تقديم الدعم لتوفير الخدمات الأساسية مثل، المياه والصرف الصحي، والصحة والتعليم الابتدائي، والدعم للعودة الآمنة والمستدامة وإعادة إدماج المشردين داخليا واللاجئين.

تضع برنامجا مفرطا في عموميته وطموحه، ويكون في بعض الأحيان أو ليلاً فقط. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحديد الأولويات يجب أن يعكس الظروف والاحتياجات الخاصة بالدولة بدلا من أن يكون مدفوعا بما يمكن أن توفره، أو بما تريد أن توفره، الأطراف الدولية الفاعلة. كما ينبغي أن يتجلى في خططه وإجراءاته فهم واضح للقدرات الموجودة على أرض الواقع، سواء كانت وطنية، أو دون وطنية، أو دولية بما في ذلك قدرات وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التنفيذية. كما أن رفع مستوى هذه القدرات والعمليات، عند الاقتضاء، يمكن أن يحقق أسرع النتائج وأكثرها فعالية منذ الأشهر الأولى. الموقع:

http://undocs.org/en/E/2009/89

[1]– تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع: مرجع سابق

http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/s2009304.pdf

- تقديم الدعم لاستعادة الوظائف الأساسية للحكومة، ولا سيما الإدارة العامة الأساسية والمالية العامة الأساسية، على الصعيدين الوطني ودون الوطني.
- تقديم الدعم لإنعاش الاقتصاد، بما في ذلك توليد فرص العمل وسبل العيش (في الزراعة والأشغال العامة) وخاصة بالنسبة للشباب والمقاتلين السابقين المسرحين، وكذلك إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية.

حيث تعتبر أن الأمن والسلم الأساسيين - سواء وفرتهما الدولة أو تم توفيرهما بمساعدة دولية - هما ضروريان للسكان، ولإيجاد الحيز السياسي المطلوب، وللتمكين من إيصال المساعدة الدولية. ينبغي أن تتمثل الأهداف الرئيسية في دعم العملية السياسية وإعادة تشكيل نظام سياسي مستقر وسلمي. وتحتاج الحكومة في فترة ما بعد النزاع إلى بناء القدرات الأساسية للدولة، التي من شأنها أن تساعد في استعادة شرعيتها وفعاليتها، بما في ذلك القدرة على توفير الخدمات الأساسية والسلامة العامة الضرورية، وتعزيز سيادة القانون، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان. كما أن فوائد السلم الواضحة، التي يمكن عزوها إلى السلطات الوطنية، بما فيها إيجاد فرص العمل في وقت مبكر ودعم العائدين، هي أيضا أمور بالغة الأهمية لبناء الثقة في الحكومة وفي عملية السلم. والتحفيز السريع للانتعاش الاقتصادي قد يكون واحدا من أكبر معززات الأمن، وقد يوفر المحرك للانتعاش المستقبلي. وتمتد هذه المجالات ذات الأولوية عبر التنمية والسلم والأمن وحقوق الإنسان، مما يعكس طبيعتها المترابطة، والتي يعزز بعضها بعضا، فعدم الاهتمام بتنمية القدرات يُقيّد من قدرة الجهات الوطنية الفاعلة على تملك انتعاشهم ويحد من المساءلة بين الدولة وشعبها.[1] لذا يجب أن تكون تنمية القدرات عنصرا رئيسيا في جميع أنشطة بناء السلم منذ البداية وأن تكون موجهة على وجه الخصوص نحو تقوية القيادة الوطنية لكي تصوغ رؤية واضحة ذات أولويات قابلة للتنفيذ.

---

[1] – التقرير الأو روبي حول التنمية لعام 2009، **التغلب على الهشاشة في إفريقيا**، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأو روبي، سان دومينيكو دي فيسولي. عام 2009، الموقع:

http://erd.eui.eu/media/ERD%20Report_AR.pdf

يتطلب الحصول على توقيت، والترتيب الصحيح بين الأولويات، حسب هذه المقاربة تحقيق توازن دقيق ومقايضات صعبة ضمن إطار إستراتيجية متماسكة. وقد يكون توفير الأمن في وقت مبكر، على سبيل المثال، ضروريا لمنع العودة إلى النزاع ولردع المفسدين المحتملين لعملية السلم. وفي كثير من الأحيان فإن تهيئة فرص لكسب الرزق، ومعالجة قضايا السكن والأرض والملكية تتطلب التركيز عليها في وقت مبكر لأنها تساعد على تلبية احتياجات الناس الأكثر إلحالحا، وبالتالي تؤدي إلى بناء الثقة في السلم وإلى الالتزام به. ولكن هناك أنشطة أخرى ذات أولوية، إذا ما لم يتم القيام بها في أبكر ما ينبغي عقب النزاع، يمكن أن تؤدي إلى تقويض السلم الهش. فالعمليات الانتخابية يمكن أن تساهم في إيجاد سلطة سياسية أكثر شرعية، ولكنها قد تكون أيضا مصدرا للتوتر وتجدد النزاع إذا ما تمت بطريقة مستعجلة ولم تكن البيئة السياسية مواتية لإجرائها، أو إذا لم يكن هناك اهتمام كاف بالعوائق الفنية، أو إذا تم تجاهل الحاجة إلى تعزيز ورعاية العمليات السياسية الوليدة، أو مشاركة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني. كما أن التوقيت الذي ينبغي فيه إعادة تشكيل القوات العسكرية أو الخدمة المدنية هو مسألة حساسة في كثير من الأحيان.[1]

كما تعتبر هذه المقاربة أن احتياجات النساء والفتيات تتطلب مزيدا من الاهتمام، حيث أن جهود الإنعاش ربما تعطي الأولوية لاحتياجات الرجل. وبالتالي تتيح فترة ما بعد النزاع المبكرة فرصة بالغة الأهمية بالنسبة للمرأة للاستفادة من التغيرات في العلاقات بين الجنسين التي قد تحدث أثناء النزاع والتي ربما تكون المرأة قد اضطلعت فيها بأدوار قيادية في المجتمع أو بالعمالة غير التقليدية. ولكن ميل بناة السلم الدوليين والإقليميين للعمل مع القادة من الرجال في مجالات الحكم والاقتصاد، والاعتراف بهم، قد يعني أن قدرات المرأة على المشاركة في صنع القرار العام والانتعاش الاقتصادي قد لا تحصل على ما يكفي من الاعتراف أو التمويل. ويمكن أن يتفاقم تهميش المرأة في السياقات التي يكون فيها العنف الجنسي قد شكل السمة الرئيسية للصراع، فيؤدي ذلك إلى إضعاف السلامة العامة والمركز

---

[1] – *Peacebuilding Commission,* ***Informal Meeting on the Situation in the Sahel****, Chairpersons Summary of the Discussion, 13 December 2017.*

الاجتماعي للمرأة. وكما أشار مجلس الأمن في قراره 1820 (2008)،[1] فإن استمرار العنف والتخويف والتمييز يشكل عقبات في طريق مشاركة المرأة وإسهامها الكامل في الحياة العامة بعد انتهاء النزاع، الأمر الذي قد يكون له أثر سلبي خطير على السلم والأمن الدائمين والمصالحة الدائمة، بما في ذلك بناء السلم في فترة ما بعد انتهاء النزاع.

بخصوص النموذج الأصلح للتطبيق تعتبر مقاربة بناء السلم الليبرالي أنه لا يمكن تطبيق نموذج واحد على الأوضاع غير الثابتة والأوضاع المعقدة. وبالتالي فإن المحافظة على المرونة والقابلية للتكيف ضرورية، وفي نفس الوقت احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي وحقوق الإنسان. ولكن، لا يمكن لهذا أن يأتي على حساب القدرة على التنبؤ والسرعة. فعلى أقل تقدير، يتعين الاستعداد لتقديم الدعم في المجالات ذات الأولوية المتكررة هذه.[2]

أما بخصوص الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والتحديات المنهجية التي تواجهها: فمن الناحية العملية الميدانية تواجه عمليات تسخير منظومة الأمم المتحدة دعما للبلدان الخارجة من النزاع تحديات كبيرة. ويتطلب النجاح في بناء السلم تضافر جهود جميع هذه "الركائز". حيث أن كل كيان من كيانات الأمم المتحدة التي تمتلك قدرات في هذه المجالات مصمم لهدف مختلف. فلكل منها ولايات، ومبادئ توجيهية، وهياكل حكم، وترتيبات تمويل مختلفة - كما أن لكل منها ثقافات مختلفة وأفكارا مختلفة بشأن الكيفية التي تدار بها الأمور.

مع تطور الممارسة، أنشأ كل جزء من منظومة الأمم المتحدة مجموعته الخاصة به من الشركاء الخارجيين وأصحاب المصلحة. ويصبح هذا عامل تعقيد لوحدة الهدف وللعمل على أرض الواقع. كما ترتبط أجزاء مختلفة من الأمم المتحدة بصكوك دولية متمايزة، لكل منها سرعة تقدمه

---

[1]- انظر القرار رقم 1820 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5916 المعقودة في 19 جويلية 2008، الموقع:

http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/1820&2008

[2]- تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع: مرجع سابق *http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/s2009304.pdf*

وأسلوب مساءلته الخاص به. وفي هذا السياق، فإن الجهود التي يجب أن تبذل "للعمل ككيان واحد" في الميدان هي جهود بالغة الأهمية، لكنها غير كافية. فالطبيعة المجزأة للحكومة على نطاق المنظومة تزيد من حاجة الدول الأعضاء لأن تتخذ موقفا مشتركا في أجهزة الأمم المتحدة المتعددة التي تتناول القضايا ذات الصلة ببناء السلم، وأن تعمل عن كثب من أجل تهيئة المنظمة بطريقة أفضل لتكون قادرة على استجابة أكثر سرعة وفعالية فور انتهاء النزاع.[1]

فمن الآليات الرئيسية لضمان قدر أكبر من الاتساق في هذا الصدد لجنة بناء السلم. ويجسد إنشاء اللجنة اعترافا من الدول الأعضاء بضرورة وجود آلية مكرّسة تابعة للأمم المتحدة لتعبئة الموارد والقدرات، وتحسين الاتساق مع معالجة الثغرات والاحتياجات والأولويات الحرجة في البلدان الخارجة من النزاع. ومن خلال عضويتها ونشاطاتها، روجت اللجنة لنهج شامل ومتكامل لبناء السلم في البلدان المدرجة على جدول أعمالها.[2]

ولكن وجود استراتيجية متماسكة لا يعني شيئا في غياب القدرة على تنفيذها والموارد اللازمة لتمويلها. ومن شأن مواءمة قرارات التمويل مع الأولويات المتفق عليها أن يساعد في الدفع بجميع الأطراف الفاعلة في نفس الاتجاه. فغياب أو ضعف عنصر واحد يمكن أن يقوض كل العناصر الأخرى. لكن يمكن أيضا لهذه العناصر أن تعزز بعضها البعض، وهو ما يزيد القدرة على دعم الأطراف الفاعلة على الصعيد الوطني في سعيها لتحقيق السلم المستدام.

تركز لجنة بناء السلام في تنفيذ البرامج على النظم التي كانت قائمة على أرض الواقع قبل توقف الأعمال القتالية، مع تحسينها أو تعزيزها عند اللزوم. حيث يوجد فريق قطري للأمم المتحدة قبل النزاع وخلاله وبعده،

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- الجمعية العامة الأمم للمتحدة، **التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في إفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها**، رقم A/RES/61/230، المؤرخ في 16 مارس 2017، الموقع:

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/508/15/PDF/N0650815.pdf?OpenElement

برئاسة المنسق المقيم الذي يتولى أيضا مهام منسق الشؤون الإنسانية خلال النزاع وبعده بفترة معينة. وبمجرد انتهاء النزاع، يمكن تحديد شكل الحضور الميداني للأمم المتحدة بطرق مختلفة، ويمكن لهذا الحضور أن يتطور خلال السنتين الأوليين، بما في ذلك استدعاء الوكالات غير المقيمة عند الاقتضاء. وبغض النظر عن شكل هذا الحضور، فإن الأمم المتحدة وشركاءها يجب أن يتمتعوا بقدر كبير من الخبرة على الصعيد القطري وبقدرات ميدانية كبيرة في مجال العمل الإنساني تمكنهم من مواصلة تقديم الدعم الحيوي خلال المراحل الأولى بعد النزاع على أساس المبادئ الإنسانية. ويمكن أيضا توجيه بعض هذه القدرات نحو أولويات المراحل الأولى لبناء السلم، ولا سيما عبر الكيانات التي تضطلع على هياكل مكونة من شق إنساني وآخر إنمائي، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. وتعمل هذه الوكالات أيضا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار تجمع/شبكة الإنعاش المبكر من أجل بدء عملية الإنعاش في أقرب فرصة ممكنة. ويمكن لذلك أن يساعد على تحفيز الاستجابة وتعميم فوائد السلم في المراحل الأولى وتطوير القدرات الوطنية في المجالات الأساسية خلال المراحل الأولى، على سبيل المثال، توسيع نطاق الخدمات الأساسية في مجال الصحة والتعليم أو إصلاح البنية التحتية الأساسية.[1]

وعلى مدى السنوات الخمس عشرة الأولى من الألفية الجديدة، كان جزء كبير من تركيز الأمم المتحدة وخبرتها المتراكمة في مجال دعم جهود بناء السلم يتم في إطار البعثات المتكاملة. وقد ظهرت البعثات المتكاملة نتيجة إدراك ترابط جهود الأمم المتحدة على الصعيد القطري والحاجة إلى تعزيز اتساق هذه الجهود، وذلك أساسا عبر التكامل على مستوى القيادة والتخطيط. ويكتسي ذلك أهمية خاصة فيما يتعلق بأنشطة بناء السلم، حيث غالبا ما يكون التنسيق في العمل مع هياكل الدولة والسكان

---

[1] – Peacebuilding Commission, ***Informal Meeting on the Situation in the Sahel***,

Chairpersons Summary of the Discussion, 13 December 2017

والدعم المقدم لهم ذا أهمية أساسية، وذلك بهدف تعظيم الأثر الفردي والجماعي لاستجابة الأمم المتحدة.[1]

كل ما سبق ذكره حسب مقاربة بناء السلم الليبرالي، يتطلب وضع استراتيجية متسقة في بيئة سريعة الحركة ومتقلبة من بيئات ما بعد انتهاء النزاع دعما وتعاونا من جانب طائفة متنوعة من الأطراف الفاعلة الوطنية والدولية. ومما يعاب على الجهود المبذولة لتعزيز إستراتيجية من هذا القبيل، التفكك فيما بين الأطراف الفاعلة، وتجزئة أدوات التقييم والتخطيط، وعدم وجود إطار لتحديد الأولويات. وكثيرا ما يسعى أصحاب المصلحة الوطنيون إلى تحقيق خطط عمل فردية متنافسة قائمة على مصالح ومنظورات سياسية واقتصادية وأمنية ومؤسسية معنية بطرف واحد. وقد تقوم الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تعاود العمل في بلد ما بعد انتهاء النزاع بإعمال برامج متعددة، منفصلة وكثيرا ما تكون متنافسة دون أن يكون لديها رؤية واضحة أو متسقة فيما يتصل باحتياجات البلد وأولوياته، أو دونما رابط يصلها بعملية السلم الناشئة.

وفي حالات البعثات التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن، تركز عملية التخطيط الداخلي المتكامل للبعثات التابعة للأمم المتحدة على كفالة وحدة الهدف داخل البلد من خلال وضع رؤية مشتركة وأولويات متفق عليها. فضلا عما يتصل بها من مجموعة نتائج وجداول زمنية ومسؤوليات متفق عليها بغرض أداء المهام ذات الأهمية بالنسبة لتوطيد السلم. يتمثل الغرض منها أيضا مواءمة أدوار الأمم المتحدة وقدراتها ومواردها النادرة في حالات قطرية محددة مع الأولويات الوطنية والأدوار التي يقوم بها غيرها من الأطراف الفاعلة الدولية.[2]

---

[1]– الجمعية العامة للأمم المتحدة، التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في إفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، رقم A/RES/61/ 230، المؤرخ في 16 مارس 2017، الموقع:

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/508/15/PDF/N0650815.pdf?OpenElement

[2]– الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، **بناء السلام والحفاظ على السلام**، A/ 72/707-S/2018/43 المؤرخ في 18 جانفي 2018، الموقع:

ويتطلب بناء السلم الفعال حسب هذه المقاربة أيضا مستوى من الدعم الدولي يتجاوز الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة. حيث تعتبر أنه عندما تتعاون الأمم المتحدة والبنك الدولي تعاونا وثيقا، فإنهما يستطيعان توفير خطة قيِّمة لاتباع نهج متسق بين الأطراف الفاعلة الوطنية والدولية، تعرف باسم تقييم الاحتياجات بعد انتهاء النزاع. وتسعى هذه المنهجية إلى وضع الأطراف الفاعلة المحلية في قلب عملية التقييم. وهي تركز على الاحتياجات المباشرة والمتوسطة الأجل من أجل المساعدة على بناء السلم والانتعاش، وتوفر الأساس للمناقشة مع الأطراف الفاعلة الوطنية، مفضية بذلك مع مرور الوقت إلى وضع إطار وطني لتوطيد السلم والانتعاش، وهو ما يمكن أن يسترشد به تخصيص الموارد الدولية والوطنية. والقصد من تلك المنهجية أن تكون عملية تكرارية، يمكن الشروع فيها بسرعة وتوسيع نطاقها بنجاح وتفصيلها مع مرور الوقت، في ظل قدر أكبر من المشاركة والملكية الوطنيتين. ومن ثم يمكن للإطار الوطني لتوطيد السلم والانتعاش أن يوفر الأساس لاتفاق يمكن أن يستخدمه كل من الشركاء الوطنيين والدوليين في رصد التقدم المحرز في ضوء الالتزامات المقطوعة. وقد يكون للجنة بناء السلام وصندوق دعم بناء السلام[1] دور هام تقوم به في

---

http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/SG%20report%20on%20peacebuilding%20and%20sustaining%20peace.As%20issued.A-72-707-S-2018-43.A.pdf

[1]- جري تعزيز مكتب بناء دعم السلام، ليضطلع بدور أقوى يربط بين ركائز بناء السلم تعزيزا لتوجهها نحو الحفاظ على السلم. ويعمل المكتب، دعما للتواصل بين الأنشطة الإنسانية والتنمية ولجنة بناء السلم، بوصفه "مفصلا " يربط بين السلام والأمن ومع الأوساط التي تقدم مساعدات إنسانية. ويضطلع بمسؤولية ربط الأدوات والنهج ذات الصلة في مختلف أشكال النزاعات، وجمع خبرات منظومة الأمم المتحدة لتيسير اتساق الأعمال على نطاق المنظومة، وتعزيز الشراكات داخل الأمم المتحدة وخارجها. وإلى جانب مشاركة الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام في الآليات الرئيسية المشتركة بين الركائز، بما في ذلك اللجنة التنفيذية، وتعزيز الدعم المقدم إلى لجنة بناء السلام، وتسهم هذه التدابير في تنشيط المكتب والمساعدة على تحقيق الرؤية الأصلية التي تكمن وراء إنشائه، وتعزيز الاتساق الإستراتيجي في جهود الأمم المتحدة دعما للحفاظ على السلام.

رصد التقدم المحرز في ضوء اتفاقات من هذا القبيل من خلال اتباع "نهج قائم على المجموعات".

ويسعى هذا النهج إلى تعزيز القدرة على التنبؤ بالاستجابة الإنسانية واتساقها من خلال التوصل إلى التنسيق والتعاون بين مختلف الفاعلين في مجالات محددة: الزراعة، وتنسيق/ إدارة المخيمات، والإنعاش المبكر، والتعليم، وتوفير الملاجئ في حالات الطوارئ، والاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ، والصحة، واللوجستيات، والتغذية، والحماية، والمياه، والصرف الصحي، والنظافة الصحية. بالإضافة إلى القضايا الشاملة مثل الجنسانية، وحقوق الإنسان والبيئة. ويشجع هذا النهج وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على الاستثمار في بناء قدراتها الذاتية على الاستجابة في المجال الذي تقدم الدعم فيه، وكذلك على تحديد الثغرات في المعارف والقدرات في القطاع ككل، وعلى بناء القدرات مع الشركاء على الصعيدين العالمي والوطني كي تتمكن من سد هذه الثغرات. ومن شأن ذلك أن ييسر نظاما أكثر تماسكا وشفافية يتيح مشاركة الحكومات والجهات المانحة والشركاء الخارجيين. ويمكن للقدرات والآليات المستخدمة خلال الأزمة الإنسانية أن تشكل أساسا لدعم تنمية القدرات الوطنية وتوفير الخدمات الأساسية على نحو سريع في بداية مرحلة ما بعد النزاع.[1]

وفي المجالات التنفيذية حيث تعمل العديد من الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة وتدعو الحاجة إلى قدرات تقنية متنوعة، مثل مجالات نزع

انظر: الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، بناء السلام والحفاظ على السلام، A/ 72/707-S/2018/43 المؤرخ في 18 جانفي 2018، الموقع:
http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/SG%20report%20on%20peacebuilding%20and%20sustaining%20peace.As%20issued.A-72-707-S-2018-43.A.pdf

[1] – الجمعية العامة للأمم المتحدة، **تقرير الأمين العام، بناء السلام والحفاظ على السلام**، A/ 72/707-S/2018/43 المؤرخ في 18 جانفي 2018، الموقع:
http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/SG%20report%20on%20peacebuilding%20and%20sustaining%20peace.As%20issued.A-72-707-S-2018-43.A.pdf

السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وسيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني، جرى التركيز على تحديد المساهمة المحددة لكل جهة، والتحديد المشترك لمعايير وتوجيهات عامة من خلال أطر مكرسة مشتركة بين الوكالات، ووضع الترتيبات اللازمة للتنفيذ المنسق في الميدان. وتحقيق مستويات أعلى من الوضوح والقدرة على التنبؤ والمساءلة في جميع المجالات ذات الأولوية، ومن أجل تعزيز الترتيبات المؤسسية للأمانة العامة القائمة بالفعل في عدد من هذه المجالات.

أما التمويل لبناء السلم فيُستمد عادة من ميزانيات التنمية، وهي بطبيعتها تقتضي مهلا طويلة منذ البدء بها حتى صرفها على صعيد الدولة. ويؤدي ذلك إلى فجوة في التمويل من الوقت الذي يبدأ فيه تمويل المعونة الإنسانية بالتناقص حتى بدء تدفق التمويل الإنمائي. ويتمثل التحدي في سد هذه الفجوة من كلا الجانبين عن طريق الإبقاء على مستويات ملائمة من التمويل للأغراض الإنسانية في الفترة التي تعقب النزاع مباشرة، وكذلك عن طريق تهيئة بعض التمويل للأنشطة الفورية والمحفزة، وتسريع وصول أرصدة التنمية. كما ينبغي أن نضمن تناسب الآليات المستخدمة لهذا الغرض مع الطابع المتقلب والهش للأوضاع في المراحل الأولى لما بعد النزاع، وأن نتيح وصول الأموال وفقا لإستراتيجية متماسكة.

استُحدثت على الصعيد المتعدد الأطراف، صناديق عديدة لتجهيز الموارد مسبقا من أجل صرفها بسرعة وبوقت مبكر. وبالإضافة إلى الدور الذي يؤديه صندوق بناء السلم في البلدان المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلم، من الممكن استعمال هذا الصندوق بطريقتين تتيحان حفز الأولويات المبكرة وسد الفجوة بين تعهدات المانحين وصرف الأرصدة. فعقب النزاع مباشرة، يمكن لكبير موظفي الأمم المتحدة في البلد المعني، الذي يعمل عن كثب مع السلطات الوطنية، أن يطلب إتاحة أموال على وجه السرعة من أجل حفز نشاطات ملموسة يتم تحديدها مبكرا ضمن إطار عمل إستراتيجي أو ما يعادله. ثم فور الانتهاء من إنشاء إطار عمل وطني لتوطيد السلم والإنعاش، تخصيص مبلغ أكبر في دفعة ثانية تستخدم لحفز الأنشطة العأجلة التي يحددها ذلك الإطار وتساعد على تغطية التأخير في وصول المنح. وقد اقترح مجلس الأمن في تقريره إلى الجمعية العامة بشأن صندوق بناء السلم (A/63/818)[1] أنه ينبغي تنقيح اختصاص الصندوق بحيث يلبي الحاجة

[1]– االقرار رقم A/63/818 المؤرخ في، 13 أفريل 2009 الموقع:

إلى إتاحة الأموال على نحو مرن وسريع في آن معا من أجل تلبية الاحتياجات الهامة لبناء السلم ثم إرسال دفعة ثانية محفزة مع بدء حشد موارد أخرى. وتتخذ خطوات لتعزيز تركيز صندوق بناء السلم على حفز الأولويات الأساسية لبناء السلم وضمان حسن التوقيت والتركيز لدى تمويل هذا الصندوق.

وصندوق بناء السلام صندوق عالمي ، يهدف إلى دعم العديد من الحالات القطرية في وقت واحد، وبالتالي يجمع ما بين نطاقه كصندوق عالمي وقدرته كصندوق استئماني متعدد المانحين على التركيز على كل بلد على حدة. وتتكون البنية الأساسية للصندوق من مستويين في عملية صنع القرار، يشملان تخصيص التمويل اللازم على الصعيد المركزي للبلدان المؤهلة للحصول على دعم الصندوق، والاستعراض المشترك، على الصعيد القطري، من جانب الحكومات وكبار ممثلي الأمين العام للأمم المتحدة في البلد المعني (المشار إليهم فيما بعد بعبارة كبار ممثلي الأمم المتحدة) فيما يتعلق بصرف الأموال لتنفيذ أنشطة البرامج والمشاريع المتفق عليها.[1]

ويسترشد الصندوق في تنفيذ عملياته، وفقا لولايته القاضية بتوفير الدعم الفوري والمباشر للبلدان الخارجة من نزاعات، بالمبادئ التالية:[2]

- الشفافية
- المرونة
- سرعة التنفيذ
- المساءلة
- الأثر الحافز
- الفعالية
- تخصيص الموارد على أساس الاحتياجات
- الملكية الوطنية

---

http://undocs.org/ar/A/63/818

[1] – الجمعية العامة للأمم المتحدة، الترتيبات المتعلقة بتنقيح اختصاصات صندوق بناء السلام، رقم A/63/818 المؤرخ في، 13 أفريل 2009 الموقع:
http://undocs.org/ar/A/63/818

[2] – المرجع نفسه.

وهناك العديد من الآليات الأخرى التي تتيح صرف الأموال بسرعة، مثل صندوق الدولة وبناء السلم التابع للبنك الدولي، والصندوق الاستئماني لمكتب درء الأزمات وتحقيق الإنعاش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأداة تحقيق الاستقرار التابعة للمفوضية الأوروبية، وقد صممت جميعها لدعم أنشطة بناء السلم بانتظار توافر تمويل أشمل. كما أن العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش، وهي أداة تمويل تابعة لبرنامج الأغذية العالمي، قد أعدت وصممت خصيصا لمعالجة الفجوة المؤقتة في التمويل. والتكامل بين هذه الأدوات وصندوق بناء السلم عامل أساسي في ضمان قدرة الصندوق على أداء وظيفته المحفّزة.

لكن صندوق بناء السلم والصناديق الأخرى المجهزة مسبقا لصرف الأموال بسرعة لن تكفي لسد الفجوة.[1] فهناك حاجة إلى إنشاء صناديق إضافية مخصصة لبلدان محددة في وقت مبكر من أجل دعم أولويات بناء السلم في الأيام والأشهر الأولى. غير أن آليات التمويل القائمة غير ملائمة للمراحل المبكرة لحالات ما بعد النزاع التي تتطلب درجة عالية من السرعة والمرونة وتحمل المخاطر.

حيث يجب أن يكون التمويل كافيا ومتناسبا مع التعهدات، وأن تتاح الأموال في الوقت المناسب لسد الفجوات في التمويل، ويشمل ذلك عمليات الإنعاش المبكر، مع الحرص على تفادي الازدواج. كما ينبغي اتساق التمويل مع مجموعة محددة من الأولويات التي يتم تحديدها من خلال عمليات تقييم وتخطيط مشتركة لضمان أن تدفع الحوافز المالية جميع الأطراف الفاعلة في الاتجاه ذاته. وبالنظر إلى الطابع المزمن لهذه المسألة، آن للدول الأعضاء أن تتخذ الخطوات الضرورية لمعالجة ما تتبيّنه من نقاط ضعف في ممارسات التمويل.

---

[1] – تلقى الصندوق منذ إنشائه وحتى 28 فيفري 2009 تبرعات معلنة من 45 جهة مانحة تصل قيمتها إلى 319.3 مليون دولار، وهو رقم يفوق بنسبة 28 في المائة مبلغ 250 مليون دولار الذي حدد هدفا للتمويل عند إنشاء الصندوق. ومكن إجمالي الودائع والأموال المتاحة للبرمجة، الذي تبلغ قيمته 292.4 مليون دولار، من توفير الدعم لبناء السلام لحوالي 93 برنامجا ومشروعا لدعم بناء السلام في أحد عشر بلدا خارجا من النزاعات التي أعلن عن أهليتها للحصول على دعم من الصندوق. المرجع: *http://undocs.org/ar/A/63/818*.

فالإنشاء المبكر على الصعيد القطري لصناديق استئمانية متعددة المانحين وآليات أخرى من التمويل الجماعي يتيح تقليص الخطر بالنسبة لكل جهة مانحة بمفردها، ويسمح للسلطات الوطنية بأن تقدّر مسبقا وعلى نحو أفضل حجم التمويل المتوقع. حيث أن توجيه الموارد عن طريق صناديق من هذا النوع يمكن أن يساهم مساهمة كبيرة في تعزيز إمكان توقع حجم التمويل ويحقق الانسجام ويسهل الضبط عن طريق توجيه الأموال نحو مجموعة محددة من الأولويات المتفق عليها. وإذا توافر الدعم الجيد، يمكن للصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين والآليات الأخرى من التمويل الجماعي أن تكون القوة المحركة التي تقف وراء نهج إستراتيجي مشترك.

المبحث الثاني: المقاربة النقدية لبناء السلم

تنطلق المقاربة النقدية لبناء السلم من وصف نموذج بناء السلم المهيمن الذي يستخدمه المجتمع الدولي والذي يعتمد على أشكال الديمقراطية الليبرالية والإصلاح الاقتصادي النيوليبرالي وبناء الدولة وفقا لهذا النموذج والذي يوصف بأنه "بناء السلم الليبرالي" ويعتمد على أربعة محاور رئيسية":[1]

1. إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإضفاء الطابع المهني على الجيش، وتعزيز القانون والنظام.
2. الإصلاح الاقتصادي الذي يركز على إصلاحات السوق وتحرير الاقتصاد؛
3. الإصلاح السياسي من حيث سن المشاركة السياسية والمنافسة، والانتخابات، والحريات المدنية المكفولة دستوريا.
4. في بعض الحالات، ولكن ليس في كلها، جهود المصالحة الاجتماعية في شكل لجان تقصي الحقائق، أو التطهير، أو العفو، أو غيرها من آليات العدالة الانتقالية.

ويرى رواد المقاربة النقدية بأنه بعد عقدين على الأقل من ممارسة بناء السلم حسب هذا النموذج، تبين أنه معيب وبه إشكالات

---

[1]– Bercovitch, J, and Jackson, R, **Conflict Resolution in the Twenty-first Century: Principles, Methods and Approaches**, Ann Arbor MI: Michigan University Press, 2009 p 36.

كثيرة أثناء الممارسة،[1] فوفقا لأوليفر ريتشموند*Oliver Richmond* فإن "مشروع بناء السلم الليبرالي في حالة من الفوضى، إن لم يكن في أزمة"،[2] وحسبه فإن الأشكال الحالية لبناء السلم في الدول الخارجة من النزاع قد فشلت في كثير من النواحي، "قبل البدء في تصميم برامجها"[3] ويأتي هذا الاستنتاج بعد دراسة السجل التجريبي لها، وهو ما يدل بوضوح على أن نتائج بناء السلم نادرا ما كانت إيجابية. فقد فشلت بعثات بناء السلم في منع تجدد النزاع في حالات كثيرة مع عدم الاستقرار والقمع والأنظمة الاجتماعية الظالمة، وفشل تعزيز الديمقراطية، وفي بعض الحالات، سجلت حرب خارجية مع دول الجوار.

بالإضافة إلى هذا السجل التجريبي المخيب للآمال، وإلى جانب التحديات العملية للتنسيق وتوفير الموارد في عمليات بناء السلم المعقدة حسب مقاربة بناء السلم الليبرالي المهيمن[4] هناك عدد من الانتقادات النظرية النقدية الأخرى أكثر أهمية:

حيث تم انتقاد مقاربة بناء السلم الليبرالي على عملها وفقا لمخطط موحد لا يأخذ في الاعتبار الخصائص التاريخية والثقافية الفريدة التي يتم التعامل معها. وكما يقول ماك جينتي، *Mac Ginty* "يتم تشغيل السلم الليبرالي بأشكال موحدة للغاية لا تترك مجالا كافيا للنهج البديلة"، ويتبع

---

1 – Richard Jackson, **Bringing Pacifism Back into IR: Post-Liberal Peacebuilding and the Nonviolent State**, the International Studies Association (ISA) 57th Annual Convention, Atlanta, United States 16-19 March, 2016 , website : https://www.researchgate.net/publication/301214906_Bringing_Pacifism_Back_into_IR_Post-Liberal_Peacebuilding_and_the_Nonviolent_%27State%27 accessed Feb 27 2018.

2– Richmond, O , **A Post-Liberal Peace: Eirenism and the Everyday**, Review of International Studies,V35, 2009, p557.

3– Richmond, O, **Failed**, **Statebuilding Versus Peace Formation**, Cooperation and Conflict, V48,2013, P378.

4 – *Bercovitch, J, and Jackson, R, op, cit.*

"نماذج محددة" في تطبيق الإصلاحات، ويعتمد "مسار صيغة" غالبا ما لا يأخذ في الاعتبار الجهات الفاعلة المحلية وتفضيلاتهم ومعارفهم السياقية، ونتيجة لذلك، اعتبر نموذج بناء السلم الليبرالي من نواح كثيرة، أنه قد صمم على نحو أدق كمشروع لبناء الدولة، وليس مشروعا لبناء السلم.[1]

يشير المحللون النقديون إلى أن نموذج "بناء الدولة" هذا ركز أكثر على مؤسسات الأمن والسوق بدلا من المعايير الديمقراطية التمثيلية أو حقوق الانسان".[2] يعود ذلك حسب ريتشموند *Oliver Richmond* إلى: أن إطار السلم الليبرالي وتدرجاته تتعارض مع مفهوم السلم. باعتباره إطارا تأديبيا غالبا ما يرتكز على الإكراه، وعدم الموافقة، والمشروطية، وتحديد أولويات النخب على مصالح الكثيرين.[3]

من هذا المنظور، يرى النقديون أن بناء السلم الليبرالي استمرار لعمليات تاريخية أطول من الإمبريالية والاستعمار الجديد و"الغربنة"، وفي أن "السلم الليبرالي اتبع الإمبريالية الليبرالية لتأكيد نظام أخلاقي متفوق وإهمال التجارب المحلية للسلم والحكم. وفي الوقت نفسه، تستثني هذه النسخة من بناء السلم المشاركة المحلية والهوية والقواعد والنظم التقليدية للسلطة والتنظيم الاجتماعي. ويعكس بناء السلم الليبرالي تلك الشواغل والأولويات الغربية / الشمالية.

ويرى ريشموند أن السلم الليبرالي هو أيديولوجية تتحول إلى أعمال عنف لأن تطلعاتها العالمية لا تنعكس على أرض الواقع. ويؤدي ذلك إلى إعادة أمننة الدولة الليبرالية في مرحلة ما بعد النزاع، حيث تعتبر السياسة بداية من الأمن والمؤسسات، وليس من الخصائص الفردية والعدالة الاجتماعية والمجتمع والحياة اليومية.[4]

---

[1] – *Oliver Richmond,* ***Failed Statebuilding Versus Peace Formation****, op, cit, p 48.*

[2] – *Oliver Richmond,* ***A Pedagogy of Peacebuilding: Infrapolitics, Resistance and Liberation****, op, cit.*

[3] – *Oliver Richmond,* ***A Post-liberal Peace: Eirenism and the Everyday****,op, cit, p 561.*

[4] – ***Ibid****. p562.*

وبعبارة أخرى، فإن السلم الليبرالي يعتمد على رؤية هوبزية للطبيعة البشرية والمجتمع والنظام الدولي، فضلا عن تصور ساذج مقيد لطبيعة العنف، وبالتالي يحتفظ بمكان دائم للعنف داخل المجتمع.[1]

وهو بذلك حسب النقديين منظور واقعي الجذور، هوبزي الفلسفة، يشتغل على المأزق الأمني بين جماعات الهوية، وأعطى الأولوية للسياسات الطائفية والأمن والتوزيع على حساب السياسات التكاملية، والتنمية المحلية. ومن النتائج المباشرة لهذا التوجه الأيديولوجي "قبول التعايش الطائفي بالإكراه بدلا من القدرة على تحقيق سلام تحويلي حقيقي.[2]"

ويستند بذلك بناء السلم الليبرالي حسب النقديين إلى وجهة نظر حول أسباب النزاع على أنها عوامل هيكلية على المستوى الكلي، ولا سيما مؤسسات الدولة المختلة وما يترتب على ذلك من معضلات انعدام الأمن القائمة على أساس عرقي. والواقع أن النهج الأكثر معقولية لتحليل النزاعات ينطوي على النظر في البناء الاجتماعي للنزاع على جميع مستويات المجتمع.[3] ومما له أهمية خاصة الدور الذي تؤديه المعتقدات الجماعية والروايات العامة والحياة الاجتماعية والثقافية اليومية والممارسات، والتاريخ، وخطابات النزاع والعوامل الخطابية الأخرى، والهياكل التحتية.

ففي إطار مصفوفة هذه العوامل التي تجعل العنف السياسي ممكنا في مواقع محددة، فإن المبدأ المقبول عالميا تقريبا لشرعية وفعالية الاستخدام الفعال للعنف كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية، يبرز هذا السرد بمثابة نسخة مما يسمى ب : "الحرب العادلة"، فضلا عن مفاهيم الدفاع الوطني المشروع واحتكار الدولة للعنف.[4]

ونتيجة لهذا التشخيص المؤسسي الخاطئ، فإن عوامل المستوى الكلي (على مستوى الدولة) مثل الإصلاح المؤسسي والتخلف الاقتصادي وإصلاح قطاع الأمن وما شابه ذلك تتلقى نصيب الأسد من الاهتمام والموارد. أو،

---

[1]– *Viviane Jabri, Discourses,* ***Violence: Conflict Analysis Reconsidered****, Manchester: Manchester University Press, 1996.*

[2]– *Mac Ginty, op, cit, p157.*

[3]– *Jolle Demmers,* ***Theories of Violent Conflict , Routledge****, London, 2012.*

[4]– *Jabri,* ***Discourses on Violence****. Op, cit.*

كما يعبر ماك جينتي *Mac Ginty* عنه، "الأرثوذكسية.. في مجال صنع السلام وبناء السلم تؤكد على بناء وإصلاح الدولة باعتبارهما المنهجين الرئيسيين. وهذا هو في الأساس نهج "حل المشاكل" الذي يدرس المعايير أو الهياكل التي يحدث فيها النزاع، ويكتفي ب : "إصلاح" المشكلة الفورية دون تحدي الهياكل الفوقية التي تدعم النزاع".[1]

كما أن طبيعة بناء السلم الليبرالي حسب النقديين تسعى إلى بناء مجتمع سلمي غير عنيف في مرحلة ما بعد النزاع مع التأكيد على عقيدة وممارسة أشكال "مشروعة" وهي التي مكنت العنف وأسفرت عنه في المقام الأول. ومن المفارقات أن تشارلز تيلي *Charles Tilly*، يعتقد أن بناء السلم الليبرالي هو "بناء الدولة وهو ترياق للعمليات العنيفة لتشكيل الدولة في كثير من الأحيان".[2] وهذا أمر مفهوم تماما لأن "المبادئ الأخلاقية والسياسة لبناء السلم الليبرالي مستمدة من الأساطير التأسيسية الوستفالية، التي تركز على الدولة، والحدود الإقليمية والسيادة، وطابعها التأديبي". حيث يحاول المجتمع الدولي إقناع الأطراف المتحاربة بالتخلي عن استخدام العنف لتسوية خلافاتها السياسية، وفي الوقت نفسه، يعتبر أن الدولة هي التي يمكن لها استخدام العنف المنظم بعنوان الدفاع الوطني والقانون والنظام، وفي نهاية المطاف، تسوية النزاع السياسي الراديكالي.

إذن يمكن القول أن المقاربة النقدية لبناء السلم ترى بأن إعادة بناء السلم الليبرالي في الواقع هو (إعادة) تشكيل لنموذج عنيف من الحكم، من خلال إعادة تأكيد النزعة العسكرية واحتكار العنف من طرف الدولة الحديثة. وفي هذا السياق، فإن استمرار العنف والاضطراب العنيف في عدد كبير من الدول التي عانت من تدخلات بناء السلم لا يثير الدهشة على الإطلاق.

فحسب النقديين هناك تناقض في النموذج المهيمن لبناء السلم في الطريقة التي يحاول فيها خلق "السلم" اللاعنفي على أساس الدولة ويبرر طبيعتها العنيفة، في حين أن استخدام العنف الدولي القانوني المعترف به هو جهد ظاهري، لخلق سياسة داخلية غير عنيفة، يكون فيها العنف غير شرعي.

---

[1] – *Mac Ginty, op,cit, p 146.*

[2] – *Richmond,* ***Failed Statebuilding Versus Peace Formation****,op,cit, p 391.*

إذن فالنقديون يعتبرون أن النهج الذي يقبل شرعية العنف المنظم كأداة للسياسة (بما في ذلك التفكير الحربي فقط)، و"الأمن" كشرط أساسي للسياسة، واللجوء إلى القوة العسكرية باعتبارها الحكم النهائي على الخلاف الجذري والنزاع السياسي، يتوقع أن لا يخلق أي نوع من السلم الإيجابي التحرري.

في التحليل النهائي للنقديين كما وصف ريتشموند تبين أن السلم الليبرالي "قد أفلس أخلاقيا، فهو يخضع لمعايير مزدوجة، قسرية ومشروطة"، و"قراءة أخلاقية للسلم الليبرالي.. يفتح الحاجة إلى التعددية في التفكير حول ماهية بناء السلم، وهذا يعني بالتالي ضرورة طرح بدائل له من قبيل "السلم الهجين"، و"السلم المحلي"، وهو ما أطلق عليه اسم "ما بعد السلم الليبرالي".[1]

إن رد فعل الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر - بما في ذلك إعلان "الحرب على الإرهاب" وغزو أفغانستان والعراق - أضاف الوقود إلى هذه الحجج بوصف بناء السلم بأنه إمبريالية. وبرغم ذلك، بررت إدارة بوش غزواتها جزئيا لأسباب ليبرالية: كوسيلة لتوفير فوائد الديمقراطية والحرية للمجتمعات المضطهدة. كما أن الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في العراق بعد الغزو كانت تشبه جزئيا على الأقل إستراتيجيات بناء السلم الليبرالية التي تتبعها في أماكن أخرى الأمم المتحدة ووكالات دولية أخرى في البلدان الخارجة من الحروب الأهلية.

وبدت الانتخابات والعمليات الدستورية والتكيف الاقتصادي الموجه نحو السوق وبناء المؤسسات بالنسبة للخطة الأمريكية في العراق، كما لو أنها جزء من الصيغة المعيارية لعمليات السلم التي أذنت بها الأمم المتحدة. ونظرا لهذه التشابهات الواضحة والآثار الكارثية للغزو العراقي، لم يمض وقت طويل قبل أن يبدأ المعلقون في مساواة الحرب على العراق

---

[1]- *Oliver Richmond,* ***A Post-liberal Peace: Eirenism and the Everyday****, op , cit.*

وبعثات بناء السلم الدولية كجزء من ظاهرة بغيضة "للإمبريالية الديمقراطية"[1] أو "بناء الأمة الإمبريالية".[2]

فعلى سبيل المثال، فإن "ممارسات بناء الدولة وإعادة الإعمار في العراق مستمرة في العمليات الدولية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة وما بعدها" لأنهم شاركوا جميعا في "استنساخ وتوسيع النظام الدولي المهيمن".[3] كما وصف اليخاندرو بندانا... حرب العراق على أنها امتداد طبيعي لعمليات بناء السلم في حقبة التسعينات، والتي عززت "المصالح الاقتصادية والإستراتيجية الخارجية" على حساب مبادئ مثل العدالة وتقرير المصير، وبالتالي فتح الباب أمام واشنطن لاحقا. وفي نفس السياق، عبر جون غراي عن بناء السلم الليبرالي وغزو العراق استنادا إلى نفس الأساليب والافتراضات المعيبة بقوله: "إن التدخل الليبرالي الذي ترسخ في أعقاب الحرب الباردة لم يكن أبدا أكثر من مجرد مزيج من الحنين بعد الإمبراطورية مع الجيوبوليتيكيات العدوانية"، كما أظهرت الأحداث في العراق بشكل قاطع، في رأيه ذلك.[4]

وهكذا يبدو أن الإحباط الناتج عن غزو أميركا "لتغيير النظام" في العراق يسهم في رد فعل متصاعد ضد جميع أشكال التدخل الليبرالي بما في ذلك بناء السلم الذي ترعاه الأمم المتحدة. كما عمقت الشكوك حول شرعية وجدوى تعزيز الديمقراطية والاقتصاد الموجه نحو السوق كعلاج للنزاع الأهلي.

وبدلا من مجرد انتقاد الطريقة التي تدعم بها الوكالات الدولية التحولات الديمقراطية الليبرالية في الدول التي مزقتها الحروب، بدأ بعض

---

[1]- Alejandro Bendaña, ***From Peacebuilding to Statebuilding: One Step Forward and Two Steps Back?***, Development, N° 48:3, 2005, pp. 5–15.

[2]-Wolfram Lacher, ***Iraq: Exception to, or Epitome of Contemporary Post-Conflict Reconstruction?***, International Peacekeeping, 14:2 April 2007, p 247.

[3]- Bendaña, 2005, p. 6.

[4]- Michael Scheuer, ***Marching Toward Hell: America and Islam After Iraq***, New York: Free Press, 2008, p. 37.

النقديين في إقالة المؤسسة بأكملها كونها "عديمة الجدوى" تتميزب :"الحماقة"[1] والوهمية[2] ومتجهة إلى إنتاج "أعداء بدلا من حلفاء و تسهم في زيادة انعدام الأمن بدلا من تعزيز الأمن".[3] وبالمثل، بدلا من مجرد دراسة أوجه الشبه بين الاستعمار القديم وبناء السلم الحديث، ذهب بعض النقديين أبعد من ذلك بكثير وادعوا أن التدخل الليبرالي هو الاستعمار أو الامبريالية "الآن"، لقد فقد مصداقيته بشكل شامل مع صور القتل في الفلوجة وسامراء"،[4] التي ساهمت في ما أسماه نيل كوبر "أزمة الثقة والمصداقية في مشروع السلم الليبرالي الغربي" فأصبحت تعبيرات انعدام الثقة والتشاؤم بل والسخرية بشأن مقاربة بناء السلم الليبرالي تزداد مع مرور الوقت.

فحسب النقديين هناك أو جه تناقض مثيرة للاهتمام بين التفاؤل السائد في أوائل التسعينات و"أزمة الثقة" الحالية في إستراتيجية تعزيز السلم من خلال الاحتلال تحت شعار "التحرير". ويمكن اعتبار هذين الموقفين بمثابة ردود فعل على الأحداث الرئيسية لتشكيل الرأي العام في الشؤون الدولية.

في المرحلة الأولى، كانت نهاية الحرب الباردة و"النصر" الواضح لليبرالية التي أبلغت التفاؤل المبكر حول بناء السلم الليبرالي. وفي المرحلة التالية، سرعت إجراءات إدارة بوش (استعمالها لغة التحرير لتبرير الاحتلال وأحاديتها المدمرة) في التحول نحو التشاؤم.

في أوائل التسعينات كان هناك رأي مشترك على نطاق واسع بأن الديمقراطية الليبرالية ظهرت "النموذج الأصلح الوحيد للحكم في العالم" (كما يتضح من أن أكثر من ثلاثة عشر بلدا اعتمد دساتير ديمقراطية

---

[1]– *John Gray,* ***The Death of this Crackpot Creed Is Nothing to Mourn****, Guardian, July 31, 2007.*

[2]– *Neil Cooper, Review Article:* ***On the Crisis of the Liberal Peace, Conflict, Security and Development****, 4 December 2007, p. 610*

[3]– *Seumas Milne,* ***A System to Enforce Imperial Power Will Only be Resisted****, Guardian 28 February 2008.*

[4]– *Cooper, op, cit,2007, p. 605.*

ليبرالية لأول مرة (بين عامي 1990 و1996)،[1] بينما شهد العقد الأول من القرن الماضي انتكاسات ديمقراطية في إفريقيا وأمريكا الجنوبية وأماكن أخرى، مما أدى بالكثيرين إلى رثاء "الوضعية الصعبة" للديمقراطية في العالم.[2]

يمكن تلخيص أهم أفكار المقاربة النقدية في بناء السلم من خلال الانتقادات الموجهة للسلم الليبرالي وهي:[3]

1. الإثنو-مركزية: بمعنى أنها توجه يحاول إعادة إنتاج أشكال من السلم والحكم يعكس توقعات الشمال الليبرالي؛
2. النخبة: السلطة تقودها النخب السياسية والاقتصادية على المستويين الدولي والوطني؛
3. مرتكزة على الأمن: فهي تمنح امتيازا للأمن على حساب التحرر والتنوع، ومن ثم تمنح السلطة لأولئك الذين هم على استعداد لاستخدام الإكراه؛
4. سطحية: فهي تستجيب في المقام الأول لمظاهر النزاع بدلا من الأسباب الهيكلية الكامنة وراءه. ونتيجة لذلك، فإن السلم ليس مستمرا؛
5. التكنوقراطية: فهو يحصر بناء السلم في سلسلة من المهام التكنوقراطية؛
6. جامدة: أنها عرضت "السلم من خلال قالب" أو تدخلات مبرمجة بشكل مفرط؛
7. قصيرة الأجل: غالبا ما تكون التدخلات الفردية لدعم السلم مدعومة بميزانية قصيرة الأجل في دورات لا يتحقق من خلالها السلم؛
8. الليبرالية الجديدة: فهي تتمتع بامتيازات اقتصادية ليبرالية جديدة وغالبا ما تتغاضى عن التكلفة الاجتماعية؛

---

[1] – *Idem.*

[2] – *Bendaña, op, cit, p 6.*

[3] – *Thomas Carothers, **Democracys Sobering State**, Current History, December, 2004, pp. 412–413.*

9. الوهم: تنطوي تدخلات السلم الليبرالية على الكثير من النشاط، ولكن قد تبقى علاقات القوة الأساسية داخل المجتمع (بين الجنسين والطبقات ومجموعات الهوية) دون تغيير إلى حد كبير؛

10. فشل في الوفاء والتواصل مع التوقعات المحلية: أنها ليست كافية لمراعاة التفضيلات الثقافية المحلية.

المبحث الثالث: مقاربة تحويل النزاع لبناء السلم لجون بول ليديراش John Paul Lederach[1]

تعتبر هذه المقاربة أنه بدلا من التركيز حصرا على مضمون النزاع، فإن النهج التحويلي يشير إلى أن مفتاح فهم النزاع وتطوير عمليات التغيير الإبداعي يكمن في رؤية الجوانب الأقل وضوحا للعلاقة بين الأطراف المتنازعة، ففي حين أن القضايا التي يقاتل فيها الناس مهمة وتتطلب استجابة إبداعية، فإن العلاقات تمثل شبكة من الاتصالات التي تشكل السياق الأعم للنزاع. ومن هذا السياق تنشأ قضايا معينة وتصبح إما معقدة أو تمكن من الحصول على حل سريع.

فحسب ليدريتش فإن كل من النزاع والتغيير جزء طبيعي من حياة الإنسان فالنزاع موجود بشكل مستمر في العلاقات الإنسانية، ونسيج هذه العلاقات يتكيف باستمرار ويتغير، وقبل مناقشة النهج العملية لتحويل النزاع، من المهم أن نفهم بشكل أفضل الصلة بين النزاع والتغيير.

هناك أربعة أنماط مركزية حسب ليدريتش يؤثر فيها النزاع ويغير الأوضاع:[2]

---

[1]– جون بول ليديراش هو أستاذ علم الاجتماع ودراسات النزع في جامعة المنونايت الشرقية *Eastern Mennonite University* بالولايات المتحدة الأمريكية. وهو المدير المؤسس لبرنامج تحويل النزاعات التابع للاتحاد الأوروبي والمعهد التابع له المتخصص في العدالة وبناء السلم، وليديراش لديه خبرة واسعة كممارس لبناء السلم والمدرب والاستشاري في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية وإفريقيا والولايات المتحدة وهو رائد في تطوير أساليب التدريب على حل النزاعات، ولديه العشرات من الدراسات المنشورة على نطاق واسع باللغتين الإنجليزية والإسبانية.

[2]– *Preparing for Peace Syracuse University Press, 1995 and Building Peace US Institute of Peace Press, 1999.*

البعد الشخصي، الأبعاد العلائقية، الأبعاد الهيكلية، الأبعاد الثقافية.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن التفكير في هذه التغييرات بالإجابة عن سؤالين:

- أولا، من وجهة نظر وصفية، ماذا يتغير في النزاع؟
- وثانيا، من وجهة نظر الرد على النزاع عند نشوئه، ما هو نوع التغييرات التي نسعى إليها؟

في الحالة الأولى، يجب الاعتراف بأنماط وعمق النزاع وأثره المشترك، وفي المرحلة الثانية، ضرورة الاعتراف بالحاجة إلى تحديد ما إذا كانت القيم والنوايا صادقة في السعي إلى الاستجابة والتدخل وإحداث التغيير.

حيث يشير البعد الشخصي إلى التغييرات التي تطرأ على الفرد والمطلوب منه. وهذا يشمل الجوانب المعرفية والعاطفية والإدراكية والروحية للتجربة الإنسانية تجاه النزاع من وجهة نظر وصفية، ويشير التحول إلى أن الأفراد يتأثرون بالنزاع بطرق سلبية وإيجابية على السواء، على سبيل المثال، يؤثر النزاع على رفاهنا الجسدي، واحترام الذات، والاستقرار العاطفي، والقدرة على التصور بدقة، والنزاهة الروحية، (أي المتعلقة بما يجب أن تفعل) فالتحول يمثل التدخل المتعمد للحد من الآثار المدمرة للنزاع الاجتماعي وتعظيم قدرته على نمو الفرد على المستوى البدني والعاطفي والروحي.[1]

أما البعد العلائقي فيبني التغييرات التي تأثرت في العلاقات وجها لوجه، وهنا تظهر قضايا العواطف، والسلطة، والترابط، والجوانب التواصلية والتفاعلية للنزاعات، بشكل وصفي. ويشير التحول إلى أنماط من التواصل والتفاعل في العلاقات التي تتأثر بالنزاع، وهو يتطلع إلى ما هو أبعد من القضايا المرئية إلى التغيرات الكامنة التي ينتجها النزاع في كيفية تصور الناس، وما الذي يسعون إليه، وكيف يقيمون علاقاتهم، والأهم من ذلك، أن النزاع الاجتماعي يوضح صراحة مدى رغبة الناس القريبين أو البعيدين في أن يكونوا معا، وكيف سيستخدمون ويتقاسمون السلطة، وما يراهن عليه من خلال تواجدهم مع الآخر، وأنماط التفاعل التي يرغبون في الحصول عليها، بشكل انتقائي يمثل التحول التدخل المتعمد للتقليل من ضعف أداء الاتصالات وتحقيق أقصى قدر من التفاهم المتبادل، ويشمل ذلك الجهود الرامية إلى

---

[1] – *Idem.*

إبراز المخاوف العلائقية وآمال وأهداف الأشخاص المعنيين على نحو أكثر وضوحا.[1]

أما البعد البنيوي أو الهيكلي فيسلط الضوء على الأسباب الكامنة وراء النزاع، ويؤكد على الطرق التي يتم بها بناء الهياكل الاجتماعية والمؤسسات، وتغييرها بسبب النزاع. وهي تتعلق بالطرق التي يقوم بها الناس ببناء وتنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية وتوفير إمكانية الوصول إلى الموارد واتخاذ القرارات، ويشير التحول الوصفي على هذا المستوى إلى تحليل الظروف الاجتماعية التي تؤدي إلى النزاع والطريقة التي يؤثر بها النزاع على التغيير الهيكلي الاجتماعي في المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة، على المستوى الوصفي، يمثل التحول جهودا لتوفير نظرة ثاقبة للأسباب الكامنة والظروف الاجتماعية التي تخلق وتعزز التعبيرات العنيفة للنزاع، ومن ثم تعزيز الآليات اللاعنفية التي تحد من التفاعل بين الخصوم وتقليل العنف، والسعي إلى تحقيق هذا التغيير بتعزيز الهياكل التي تلبي الاحتياجات الإنسانية الأساسية (العدالة الموضوعية) وتعظيم مشاركة الناس في القرارات التي تؤثر عليهم (العدالة الإجرائية).[2]

ويشير **البعد الثقافي** إلى الطرق التي يغير بها النزاع أنماط الحياة الجماعية وكذلك الطرق التي تؤثر بها الثقافة على تطوير العمليات للتعامل مع النزاعات والتصدي لها، على المستوى الوصفي، يسعى التحول إلى فهم كيف يؤثر النزاع ويغير الأنماط الثقافية للمجموعة، وكيف تؤثر تلك المتراكمية والأنماط المشتركة على الطريقة التي يفهم بها الناس النزاع في سياق معين ويستجيبون له، ويسعى التحول بشكل وصفي إلى الكشف عن الأنماط الثقافية التي تسهم في العنف في سياق معين، وتحديد الموارد الثقافية القائمة وآليات التعامل مع النزاعات والبناء عليها.

الصورة الكبيرة: ربط القرار والتحول: بعد مناقشة المفاهيم التي تشكل العناصر المختلفة لتحويل النزاع انتقل ليدريتش من مفهوم التحول إلى ممارسة التحول، عن طريق وضع إطار مرجعي للتفكير في تصميم النهج التحويلية وتطويرها، نقطة البداية تتطلب تطوير صورة الهدف، أو ما

---

[1] – *Idem.*

[2] – *Idem.*

سماه ليدريتش بـ "الصورة الكبيرة"، بما أن النزاعات المستعصية عادة ما تكون معقدة جدا، فإن تطوير "صورة كبيرة" يساعد على تطوير هدف واتجاه.

إنشاء خريطة لتحويل النزاع: من الضروري عند دراسة النزاع وضع خريطة تساعدنا على المشاركة في تقييم النزاعات وتحليلها. وبالمثل، من المفيد الحصول على خريطة لما نعنيه بالتحول، يقدم الشكل 3 نظرة عامة مختصرة على مثل هذه الخريطة، والتي يمكن أن تساعدنا على تصور وضع استراتيجية لتحويل النزاع بشكل بناء.

ويشتمل هذا الإطار التحويلي على ثلاثة عناصر، يمثل كل منها نقطة استقصاء في تطوير الاستجابة للنزاع:[1]

- الحالة الراهنة،
- أفق المستقبل المفضل،
- تطوير عمليات التغيير التي تربط بين الاثنين.

فالحركة من الحاضر نحو المستقبل المرغوب فيه ليست خطا مستقيما، بل هي مجموعة من المبادرات الديناميكية التي تضع عمليات تغيير الحركة وتخلق منصة مستدامة لمتابعة التغيير على المدى الطويل، ويؤكد هذا الإطار على التحدي المتمثل في كيفية إنهاء شيء غير مرغوب فيه وكيفية بناء شيء مرغوب فيه.

---

[1] – *Idem.*

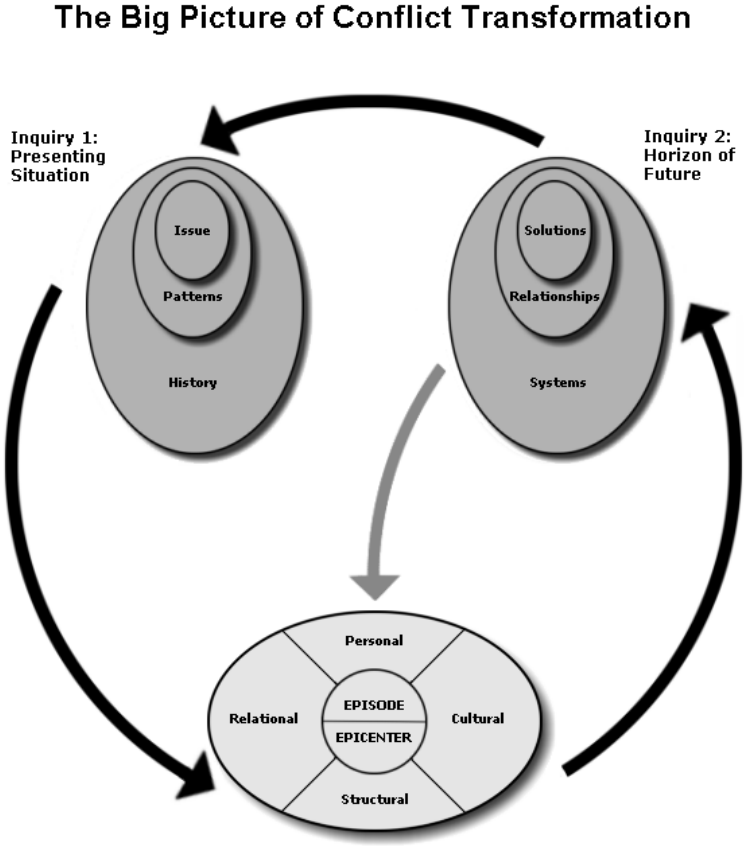

الشكل رقم 01: الصورة الكبيرة لتحويل النزاع حسب ليديريتش[1]

التحقيق الاول: تقديم الوضع: النقطة الأولى من التحقيق هي الحالة الراهنة، وهي حلقة النزاع التي تتيح فرصة للنظر في كل من مضمون النزاع وأنماط العلاقة بين أطرافه، تم تمثيل هذا الشكل بيانيا كمجموعة من الدوائر المضمنة أو المجالات.

من وجهة نظر تحويلية يثير النزاع سؤالين مهمين: ما هي المشاكل الفورية التي تحتاج إلى حل؟ ما هو السياق العام الذي يجب معالجته من أجل تغيير العلاقات والقضايا المدمرة؟ وبعبارة أخرى، فإن التحول ينظر إلى القضايا المعروضة كتعبير عن النظام الأوسع لأنماط العلاقة، وهو يتخطى

[1] -John Paul Lederach and Michelle Maiese, conflict transformation: A circular journey with a purpose, journal of peace research and action, Sweden, 2009, p 08

التعبير "العرضي" للنزاع ويركز على الأنماط العلائقية والتاريخية التي يتجذر فيها النزاع.

التحقيق الثاني: آفاق المستقبل: النقطة الثانية للتحقيق هي أفق المستقبل، صورة ما نود أن نخلقه، والنظر فيما نود أن نراه في المستقبل.

ومع ذلك، فإن هذا ليس مجرد نموذج للتغيير الخطي، حيث هناك انتقال من الوضع الحالي إلى المستقبل المطلوب، في حين أن القضايا المقدمة بمثابة قوة دفع نحو التغيير، فإن أفق المستقبل يشير إلى إمكانيات ما يمكن بناؤه، وهو يمثل الطاقة الاجتماعية التي تخلق التوجه، وبالتالي، فإن نقاط السهم في الشكل أعلاه لا تمثل فقط التوجه إلى المستقبل، ولكن أيضا العودة نحو الوضع الحالي والقيام بمجموعة من عمليات التغيير التي تخلق التحول، هذا المزيج من الأسهم يشير إلى أن التحول هو على حد سواء عملية دائرية وخطية، أو ما سوف نشير إليه هنا كهيكل العملية.

التحقيق الثالث: تطوير عمليات التغيير: والتحقيق الرئيسي الأخير هو تصميم ودعم عمليات التغيير، ويتطلب هذا المكون الأوسع أن نفكر في الاستجابة للنزاع على أنه تطور عمليات التغيير التي تلائم شبكة من الاحتياجات والعلاقات والأنماط المترابطة، ونظرا لكون عمليات التغيير ينبغي أن تعالج المشاكل المباشرة والأنماط العلائقية والهيكلية الأوسع نطاقا، فإننا بحاجة إلى التفكير في مستويات وأنماط متعددة من التغيير بدلا من التركيز على حل عملي واحد، ولا ينبغي أن تؤدي عمليات التغيير إلى تعزيز الحلول القصيرة الأجل فحسب، وإنما أيضا إلى بناء منصات قادرة على تشجيع التغيير الاجتماعي الطويل الأجل.

توفر وبصورة عامة هذه الصورة الكبيرة عدسة تتيح لنا تصور إمكانيات الاستجابة الفورية والتغيير البناء الأطول أجلا، ويتطلب ذلك القدرة على رؤية المسائل المعروضة إلى ما هو أبعد من ذلك، وإلى إيجاد أنماط أعمق، مع السعي في نفس الوقت إلى إيجاد حلول مبتكرة تعالج قضايا الحياة الواقعية في الوقت المطلوب، ومع ذلك، ولكي نفهم هذا النهج على نحو أكمل، نحتاج إلى أن نستكشف بمزيد من التعمق كيفية تصور وتطوير هياكل التغيير البناء باعتبارها هياكل عملية.

هياكل العملية: منصات للتحول: يأتي بعد ذلك حسب ليديريتش الجانب التشغيلي للتحول، ويتمثل في التحدي الرئيسي في كيفية دعم واستدامة منصة قادرة على التكيف وتوليد التغيير المطلوب والمنشود مع الاستجابة

في الوقت نفسه بشكل خلاق للاحتياجات الفورية، وللتغلب على هذا التحدي، علينا حسب ليدريتش أن نفكر في المنصات باعتبارها هياكل العملية.

هياكل العملية هي الظواهر الطبيعية الديناميكية في التكيف والتغيير، مع الحفاظ في الوقت نفسه على شكل وهيكل وظيفي يمكن الاعتماد عليه.[1] وتصفها مارغريت وتيلي Margaret Wheatley بأنها "أشياء تحافظ على شكلها بمرور الوقت، ولكن ليس لديها هيكل صلب".[2] يشير المصطلحان اللذان يشكلان هذا المفهوم "العملية" و"البنية" إلى سمتين مترابطتين: القدرة على التكيف والغرض منه، حيث يجب أن تتسم عمليات التغيير التحويلية بكل من هاتين الخاصيتين ويجب أن تكون على حد سواء خطية ودائرية.

الخطية تعني أن الأمور تتحرك من نقطة إلى أخرى في خط مستقيم، وهو مرتبط بفهم منطقي للأحداث من حيث السبب والنتيجة، ومن المرجح حسب ليدريتش أن تتحرك الاتجاهات على نطاق واسع بصورة غير واضحة دائما على المدي القصير، وهذا يتطلب منا من منظور خطي أن نقف ونلقي نظرة على الاتجاه العام للنزاع الاجتماعي والتغيير الذي نسعى إليه، وأن نوضح كيف نفكر في الأمور ذات الصلة بالنزاع والتغيير وكيف يتم إنشاء الحركة، أي يطلب منا أن ننظر إلى أنماط التفاعل، وليس فقط التجربة المباشرة، وفهم التغيرات في هذه الأنماط العريضة.

---

[1]- John Paul Lederach, ***Little Book of Conflict Transformation: Clear Articulation Of The Guiding Principles By A Pioneer In The Field***, ,Good Books, 2003.

[2]- Margaret Wheatley, Myron Kellner-Rogers, ***Leadership and the New Science and A Simpler Way,*** Department of Management; University of Hartford,Emergence, 1999 , website :

https://www.researchgate.net/profile/Benyamin_Lichtenstein/publication/247502306_Reviews_Leadership_and_the_New_Science_Margaret_Wheatley_A_Simpler_Way_Margaret_Wheatley_and_Myron_Kellner-Rogers/links/55ff246808ae07629e51d1a8/Reviews-Leadership-and-the-New-Science-Margaret-Wheatley-A-Simpler-Way-Margaret-Wheatley-and-Myron-Kellner-Rogers

وتشير العمليات الدائرية إلى أننا بحاجة إلى التفكير مليا في كيفية تطوير عمليات التغيير الاجتماعي التحويلية، حيث أن:[1]

أولا، الأمور في علاقة متصلة بعضها ببعض، وثانيا أن نمو أي نزاع أو تحول نحو السلم؛ غالبا ما "يغذي" نفسه من عمليته الخاصة وديناميته، إذ يعمل في شكل حلقة تمثل ردود الفعل، ثالثا؛ والأهم من ذلك بالنسبة لتحقيق التحول، هي أن عمليات التغيير ليست أحادية الاتجاه.

ممارسات للإستراتيجيات التحويلية:[2] قدم ليدريتش تحويل النزاع على أنه مجموعة من العدسات تتضافر لخلق طريقة للنظر في النزاع الاجتماعي وتطوير الاستجابات، أما عن كيفية جعل هذا الإطار قابلا للتطبيق فقد حدد عدة ممارسات مفيدة في معالجة النزاع الاجتماعي من خلال هذا النهج التحويلي.

الممارسة الأولى: تطوير القدرة على رؤية القضايا المعروضة كنافذة:

ويعتمد النهج التحويلي على القدرة على رؤية الوضع دون أن تطغى عليه المطالب الفورية للقضايا، والإلحاح الذي يدفع إلى حل سريع، والقلق الذي يتطور في كثير من الأحيان مع تصاعد النزاع. فالسعي لتحقيق أهداف تحويلية أوسع نطاقا يتطلب حسب ليدريتش النظر إلى أبعد من المشاكل المباشرة ورؤية هذه القضايا من نافذة، تماما كما النظر من خلال الزجاج، مع تركيز الاهتمام على ما يكمن وراء النافذة، والنظر من خلال القضايا المباشرة لاكتشاف الأطر العلائقية والأسباب الكامنة وراء النزاع، هذا ما سماه بعض الكتاب القدرة على رؤية الفرق بين محتوى النزاع وسياقه العاطفي والعلائقي.[3]

الممارسة الثانية: تطوير القدرة على دمج أطر زمنية متعددة:

اعتبر ليدريتش أن اقتراب الوضع الفوري كنافذة ينطوي أيضا على القدرة على التفكير في التغيير دون أن يكون مقيدا برؤية قصيرة الأجل، وهذا لا يعني أن المنظورات القصيرة الأجل ليست مناسبة أبدا، لكن المفتاح هو القدرة على التعرف على احتياجات الأطر الزمنية المتعددة وخلق

---

[1] – *Idem.*

[2] – *Idem.*

[3] – *John Paul Lederach,op cit.*

الاستراتيجيات التي تدمج الاستجابة القصيرة الأجل مع التغيير على المدى الطويل، وتتطلب معالجة الحلقات المباشرة وأنماط العلاقات الأوسع نطاقا عمليات ذات أطر زمنية مختلفة، ومن غير المرجح أن تكون العمليات التي تكون فعالة في حالة أن تكون فعالة في حالة أخرى، وبالنسبة للممارسات الموجهة نحو التحول، فإن القدرة الرئيسية هي القدرة على التعرف على أنواع العمليات والأطر الزمنية التي قد تكون ضرورية لمعالجة مختلف أنواع التغيير.

الممارسة الثالثة: تطوير القدرة على تشكيل طاقات النزاع كمعضلات:

ينطوي التسبب في نزاعات كمعضلات على التحول من إطار مرجعي إلى إطار مرجعي آخر لمواجهة ظروف العنف المستمر التي قد تتطلب قرارات مستحيلة تنطوي على تناقضات صريحة، فعلى سبيل المثال، عانى أولئك الذين يعملون في وكالات الإغاثة والوكالات الإنسانية في الصومال في أوائل التسعينات من الخيارات المتعلقة بمكان وضع طاقاتهم واستجاباتهم عندما لم تكن الخيارات الظاهرة كافية على ما يبدو، هل ينبغي إرسال المساعدات الغذائية والإغاثة على الرغم من أنهم يعرفون أن الجماعات المسلحة سوف تستفيد من ذلك لمواصلة الحرب، أم ينبغي إرسال الغذاء ولكن بعد أن يشعر المقاتلون بالعجز نتيجة المحنة الإنسانية الهائلة؟ وقد ظهر تحول في التفكير عندما قاموا بإعادة صياغة الاسئلة لتعكس شرعية أهداف مختلفة ولكنها غير متعارضة، فبدلا من قبول إطار مرجعي يشكل وضعهم كخيار بين هدف مهم أو آخر، قاموا بإعادة صياغة الأسئلة من حيث الأهداف المترابطة، كيف يمكن بناء القدرات من أجل السلام في هذا الإطار، وفي الوقت نفسه إنشاء آليات استجابة لإيصال المعونة الإنسانية؟ الصيغة هي: كيف يمكن معالجة "A" وفي نفس الوقت بناء"B" ؟ وتخلق هذه الطريقة القدرة على التعرف على جوانب مختلفة ولكنها مترابطة في الحالة المعقدة، ووضع استجابات تكاملية.[1]

الممارسة الرابعة: تطوير القدرة على جعل التعقيد صديق، وليس عدو:

في النزاعات، وخصوصا عندما يكون هناك تاريخ طويل من الأنماط والحلقات التي لم تعالج بشكل بناء، يشعر الناس بالغرق، وقد تبدو هذه الحالة معقدة للغاية، وأن هناك أشياء كثيرة جدا لا يمكن تفسيرها، هذا

---

[1] – *Margaret Wheatley , op cit.*

الشعور بالغموض، ينتج ثلاثة مشاعر: نحن نشعر بعدم الأمان حول ما يعنيه كل شيء، ونحن لسنا متأكدين إلى أين هو ذاهب، ونحن نشعر كما لو أننا لا نستطيع السيطرة على ما يحدث، وهذا غالبا ما يقود الناس إلى البحث عن الهروب أو إيجاد حل سريع.[1]

لكي نتعامل بصورة بناءة مع التعقيد يقول ليدريتش، يجب أن نجعله صديقا وليس عدوا وأن نعترف بإمكانياتنا في بناء التغيير المنشود، حيث أن واحدة من مزايا التعقيد هو أن التغيير لا يقتصر حصريا على شيء واحد، والعمل أو الخيار والمفتاح الأول هو الثقة في قدرة النظم على توليد الخيارات وسبل التغيير، وثانيا، يجب أن نتابع تلك الخيارات التي يبدو أنها تحمل أعظم الوعود بالتغيير البناء، ثالثا، يجب أن ألا نقتصر على فكرة أو نهج واحد، فالسبل المحتملة المتولدة للتغيير في النظم المعقدة عديدة، ومن هنا، فإن إيلاء اهتمام دقيق لتعدد الخيارات يمكن أن يخلق طرقا جديدة للنظر في الأنماط القديمة.[2]

الممارسة الخامسة: تطوير القدرة على سماع وإشراك صوت الهوية والعلاقة:

فالقدرة على التعرف على أنماط النزاع ومن ثم تطوير عمليات الاستجابة تمكن من فهم أعمق للنزاع، إذ هناك "سببان جذريان" مركزيان للنزاع الاجتماعي هما الهوية والعلاقة.

يفضل فهم الهوية على أنها دينامية علائقية يجري إعادة تعريفها باستمرار، ولا يتعلق الأمر بالدرجة الأولى بالتفاوض على اتفاق لحل مشكلة مادية، بل يتعلق بالأحرى بحماية إحساس الذات والبقاء على قيد الحياة، كما أنها متجذرة بعمق في علاقات النحن مع الآخرين، وفي حين أنه نادرا ما يتم تناولها بشكل صريح، فإن أشكال الهوية وتحويل النزاع على أعمق مستوى تبرز في روايات كيف يرى الناس أنفسهم؟ من هم؟ من أين يأتون؟ وما يخشون بخصوصها؟

---

1 *Idem*

2 – *Idem.*

تتمثل إحدى التحديات الرئيسية للتحول في كيفية خلق فضاءات وعمليات تشجع الناس على معالجة وإبراز شعور إيجابي بهوية الآخرين، ويمكن تحقيق ذلك بثلاث طرق حسب ليدريتش:[1]

أولا، الانتباه إلى اللغة، والاستعارات، والتعبيرات التي تشير إلى محن الهوية، فمن أجل التعامل مع القضايا الأساسية للهوية، لا بد للمرء أن يعترف بها باعتبارها قضايا جوهرية.

ثانيا، التحرك نحو نداءات الهوية بدلا من الابتعاد عنها، فالاعتراف بأن النزاع يتطلب عملية تعالج بشكل أكثر صراحة قضايا الهوية والعلاقة، كما أن إيجاد حلول للمشاكل الفورية ليس كافيا.

ثالثا، اعتبار عمليات تحويل النزاع كعملية ديناميكية تخلق أنماطا متكررة من التبادل والاستكشاف بدلا من إنتاج حلول فورية متفاوض عليها.

وهناك ثلاثة مبادئ توجيهية تميز عملية التبادل والاستكشاف هذه وهي: الصدق والتكرار (أي التكرار التراكمي) والتعلم، والتبادل المناسب.

أولا، يجب العمل على خلق مساحات حيث يشعر الناس بالأمان بما فيه الكفاية ليكونوا صادقين جدا مع أنفسهم والآخرين حول مخاوفهم وآمالهم ومسؤولياتهم فالصدق يعكس إحساس الأطراف بالأمان ويبني الثقة.

ثانيا، خلق نقاط متعددة للنفاذ والفحص المتكرر لمعالجة مشكل الهوية، فالتفاوض والتعريف بالهوية عملية معقدة تتطلب التفاعل مع الآخرين، فضلا عن التفكير الداخلي حول الذات. كما أن تشكيل الهوية ليس عملية صنع قرار لمرة واحدة، بل عملية تعلم مستمرة حول الذات وغيرها، ويتطلب ذلك منبرا تكراريا لمعالجة شواغل الهوية في إطار من التغيير البناء الأوسع نطاقا.

ثالثا، يوجه التبادل المناسب الانتباه إلى ضرورة تصميم العمل على الهوية بطرق تحترم الناس فبالإضافة إلى الحوار المباشر وجها لوجه، هناك العديد من الطرق التي يمكن من خلالها تعلم وتعميق فهم الهوية وتمتين العلاقة بن الأطراف، ويشمل ذلك: الحوار - الموسيقى - الرياضة - والعمل المشترك، كل هذه النشاطات قد تفعل أكثر من الحوار التقليدي لتعزيز التعلم والتفاهم.

---

[1] – *Idem.*

بالإضافة إلى ذلك، من المهم الانتباه إلى تصورات الناس حول كيفية ربط الهوية بالسلطة وتعريف الأنظمة والهياكل التي تنظم علاقاتهم وتحكمها، ويكتسب ذلك أهمية خاصة بالنسبة للأشخاص الذين يشعرون بأن هو يتهم تتآكل أو تهمش أو تحت تهديد عميق، وعند معالجة الشواغل القائمة على الهوية، يجب أن تسعى عمليات بناء السلم إلى فهم جذور تصورات الناس ومعالجة التغييرات النظامية اللازمة لضمان الوصول والمشاركة المحترمة.

المبحث الرابع: مقاربة البحث التقديري لبناء السلم

تناقش هذه المقاربة إشكالية كيف يمكن لعالم بعد الحرب في الدول الخارجة من النزاعات أن يكون مختلفا في ضوء إمكانية الإبقاء على الأمل حيا ورسم طريق أكثر وضوحا وتوكيدا لمستقبل أفضل بإيجاد طرق محددة لبناء السلم.

ماذا تعني المقاربات الإيجابية؟: هي مجموعة من الأفكار، والنظريات والنشاطات التي تعمل باتجاه إحداث تغيير في العلاقات والمنظمات والمجتمعات وغيرها من الأنظمة الإنسانية.[1] والافتراض الأساسي لمعظم المقاربات الإيجابية هو أنه ضمن الأنظمة الإنسانية توجد أشياء تعمل جيدا أو عملت جيدا في الماضي، وأن هذه الأشياء يمكن تحليلها وبناء أسس عليها من أجل تصور التغيير والتخطيط له وتنفيذه. وتعتمد هذه المقاربة غالبا على التحقق من جمع المعلومات والانتباه بشكل خاص إلى كيفية تأطير الأسئلة، والسعي من أجل اكتشاف متى وكيف تعمل الأشياء على أفضل وجه؟

لذلك تمتلك المقاربات الإيجابية اتجاها ينظر إلى الأمام في إحداث التغيير، من خلال التركيز على رؤية وإنتاج الصورة الإيجابية للمستقبل المختار. فهي تثمن التعددية كمصدر للإبداع والابتكار كذلك توفر المقاربات الإيجابية أدوات لجمع الناس من أجل اكتشاف القيم والأهداف المشتركة ومن أجل المساعدة في وضع خطة لمجموعة تعددية يمكنها أن تعمل بشكل مشترك من أجل مستقبل مشترك. وهي تعزز أيضا توزيع

---

[1]– سنثيا سمسون، محمد أبو نمر، كلوديا ليبلر، ديانا ويتني، ترجمة: فؤاد سروجي، **المقاربات الإيجابية لبناء السلام**، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 23

الثروة عبر مجمل النظام مانحة بذلك الفرص لأي طرف معني من أجل ان بتقدم لدور قيادي حسبما تملي الظروف.

السمات العامة للمقاربات الإيجابية هناك عدد من السمات العامة التي تتقاسمها معظم المقاربات الإيجابية نحو التعيير الاجتماعي:[1]

- ✓ جميعها تتشارك في التوجه نحو القوة والإمكانية الإيجابية للبشر، وتضع تركيزها التحليلي على تلك الإمكانية الإيجابية بهدف حشدها بشكل أكثر فعالية.
- ✓ هناك تركيز على أهمية صنع المعنى- والذي يتم عادة بشكل جماعي وضمن ارتباط مع الآخرين في النظام.
- ✓ هناك تركيز على استنباط القصص وروايتها كوسيلة لنقل الحكمة الشمولية والمعرفة والمعنى.
- ✓ هناك تركيز للانتباه على الموارد الفطرية للتغيير- تلك القوى والقدرات والممارسات والخبرات الموجودة أصلا في كل نظام.
- ✓ هناك تركيز على إطلاق تصورات مرئية إظهار أمثلة إيجابية.
- ✓ النية تتجه نحو التحفيز والتعبئة للتحرك.

المقاربات الإيجابية لبناء السلم من خلال البحث التقديري، هو عبارة عن منهج إيجابي للتغيير يشمل تحريك الأطراف المعنية داخل نظام معين عبر عملية من أربع مراحل هي الاستكشاف، الحلم، التخطيط والتنفيذ (أو الهدف) وهي عملية تعرف بالإنجليزية بدائرة المراحل الأربع D4 (الاكتشاف والتسليم Discovery and Delivery، التخطيط Design، الحلم Dream) (انظر الشكل رقم2) ترتبط بالقدرات والقوى والتجارب المعاشة داخل النظام، وتخلق رؤية مشتركة للمستقبل وتحشد من أجل تحرك خلاق باتجاه تحقيق هذه الرؤية، ولقد ولدت عملية البحث التقديري وسط حقل التطوير المؤسسي في أواسط حقبة الثمانينات من القرن العشرين وتستخدم بشكل واسع عبر العالم اليوم، في الأعمال التجارية والمجتمعية والتطوير الدولي ومؤسسات التغيير الاجتماعي بجميع أشكالها[2].

1- المرجع نفسه. ص ص 24 - 25

2- *كلوديا ليبلير، سينثيا سامبسون*، **البحث الفقديري في بناء السلام: تخيل الممكن**، *في المقاربات الإيجابية لبناء السلام، مرجع سبق ذكره، ص109*

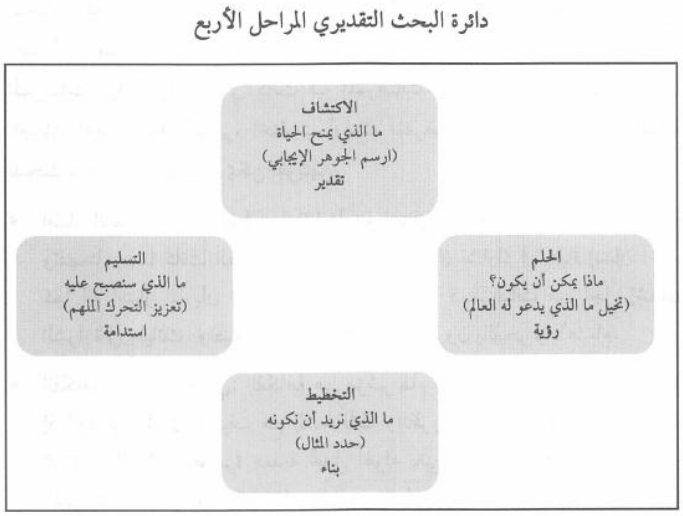

الشكل رقم 02: المراحل الأربع لدائرة البحث التقديري[1]

وقد استخدم بناؤو السلم الذين يتعاملون بالبحث التقديري معظم المراحل في بعض الأحيان وجزءا منها في أحيان أخرى، وأكثرها شيوعا تلك التي تتناول المقابلات التقديرية في مرحلة الاستكشاف. والمقابلات التقديرية تشكل نوعا من الممارسة التي تستخدم الأسئلة الإيجابية للاستعلام من الأطراف المعينة حول العناصر الإيجابية الجوهرية في حياة النظام. والعناصر الإيجابية الجوهرية هي الأساس في منح الحياة وتعزيز السلم وإيجاد الموارد والقدرات والخبرات وسط نظام النزاعات، كما أنها الأساس الذي يمكن اعتماده لبناء السلم. وتشمل هذه العناصر القيم والفصائل والحكمة والشمولية والمعرفة والطقوس والتقاليد، والممارسات والإرشادات الثقافية والدينية المتأصلة التي تقوم بتشجيع التسامح والتعددية والعدالة والسلم إضافة إلى التجارب المعاشة للناس والجماع التي تختزنها روايات هؤلاء عن الشجاعة والقوة والثبات والتراحم والتعاون في الحياة مع الخلافات وتشمل كذلك آمالهم وأحلامهم ورؤاهم لمستقبل أفضل. إنها

---

[1] - –ديانا ويتنين، كلوديا ليبيلير، ديفد كوبر رايدر، **البحث التقديري في المؤسسات والتنمية الدولية: دعوة للمشاركة والتعلم من خلال الميدان**، *في المقاربات الإيجابية لبناء السلام*، مرجع سبق ذكره، ص 61 .

هذه القوى الخيرة التي يقوم منهجيو التغيير الإيجابي بنبشها من أجل استلهام القوى والدفع نحو التحرك.[1]

وأحيانا يقيم صانعو السلام هذه العناصر الإيجابية الجوهرية عبر أشكال أخرى من العملية التقديرية (بالإضافة إلى الاستعلام والتحقيق) مثل البحث العلمي، والحوار والتعامل مع الطقوس وغيرها من التعبيرات الفنية. وعلى طريقة البحث التقديري، تقف تلك العمليات التقديرية وحدها كنوع من التدخل أو ربما يتم دمجها مع أدوات أخرى لحل النزاعات وبناء السلم، بم فيها مقاربات متعلقة بالتوجه نحو المشكلة.[2]

نحو نظرية وممارسة المقاربات الإيجابية لبناء السلم: شهد حقل بناء السلم وحل النزاعات تطورا هائلا خلال العقود الثلاثة الماضية، وقد منحت المئات من البرامج الأكاديمية شهادات في هذا الحقل، وتجري حاليا عملية تهدف إلى إعطاء صفة المهنية والاحتراف لمثل هذا الحقل مع انخراط الآلاف من المنظمات غير الحكومية (NGOs) وأصحاب المهن المستقلين في العمل اليومي الساعي إلى حل النزاعات بين الأشخاص وبين المجتمعات.

إضافة إلى ذلك، تحاول المئات من الهيئات والمبادرات الحكومية وبين الحكومية وغير الحكومية أن تعالج النزاعات على المستوى الدولي. وقد حدد معهد Multi-track الدبلوماسي تسعة قطاعات أو ممارسات مختلفة لممارسة بناء السلم: الحكومة؛ الدين ؛ البحث والتدريب؛ التعليم؛ الأعمال؛ التمويل؛ منظمات الإغاثة والتنمية الإنسانية الحكومية منها والخاصة؛ المواطنون الفرديون، الناشطون، وأخيرا الإعلام والاتصالات.[3]

أصبح اليوم من الأمان القول بأن الأفكار والمقاربات المتعلقة ببناء السلم أصبحت تطبق وتتطور على الصعيد الدولي، وأن ميدانها آخذ في التوسع أكثر فأكثر من خلال استكشاف الروابط النظرية والعملية بالميادين الأخرى، مثل التنمية الدولية، وحقوق الإنسان، والبيئة والاتصالات والإعلام والأعمال.

---

[1]- *المرجع نفسه، 110*

3- المرجع نفسه، 111

[3]- سنثيا سمسون، محمد أبو نمر، كلوديا ليبلر، ديانا ويتني، ترجمة: فؤاد سروجي، **مرجع سابق**، ص 26

وإحدى الجبهات المستكشفة تتعلق أساسا بالفكر الإصلاحي الاجتماعي ومنهج البحث التقديري اللذين انبثقا وسط ميدان التطور المؤسسي وفي ميدان التنمية الدولية بعد ذلك. ويمثل البحث التقديري وغيره من المقاربات الإيجابية في بناء السلم دفعا جديدا نحو وسائل تشدد على بناء السلم، وتشجع ظهور الإمكانيات الإيجابية للتحول الموجود في جميع الأنظمة الإنسانية.

وسوف نتحول الى مناقشة بعض الفرضيات والمبادئ الجوهرية في حل النزاعات وبناء السلم والتي ستغذي البحث عن المنهجيات النظرية والعملية في التغيير الإيجابي بشكل عام، وعن عمليات البحث التقديري بشكل خاص.

الفرضيات والمبادئ الأساسية لبناء السلم وفقا لمقاربة البحث التقديري:[1]

أولا: **النزاع كمصدر للتغيير**: إحدى الفرضيات الأساسية في هذا الحقل، هي أن النزاعات ليست بالضرورة سلبية أو سيئة. فمعظم صناع الإسلام ينظرون إلى النزاع على أنه يؤدي غالبا إلى تغيير ضروري ولذلك يمكن اعتباره قوة خلاقة تولد خيارات جديدة لحل المشاكل الموجودة. فاختلاف الآراء وتضارب الأهداف والتنافس في المصالح ليست في طبيعتها قوة مدمرة، على الرغم من أنها تقود الأطراف للتورط في أعمال عنف أو غيرها من المسلكيات ضد الأهداف الأخرى.

ثانيا: السيادة الأخلاقية والواقعية لمبدا اللاعنف: من المفترض أن تكون الوسائل اللاعنفية ضمن حقل حل النزاعات أكثر فعالية من حيث الأطراف المعادية على تغيير منظوراتها وحل القضايا والموافقة على إخماد النزاع، من الوسائل التي تستخدم العنف.

ثالثا: التعاون من أجل حل الاختلافات: هناك فرضية أخرى تقول بأن الاختلافات في القيم والمصالح والحاجات يمكن حلها بطريقة مشتركة وتعاونية. وتولد العلاقات التعاونية طاقات وإمكانيات تمكنها من التغلب على الاختلافات عندما لا تنغمس الأطراف المختلفة أو تحدد نفسها مسبقا بنتيجة ربح وخسارة. لذلك يتم تكريس جهد كبير في عمليات حل النزاعات من أجل تصويب الأفكار الخاطئة وكسر القوالب السلبية الجامدة وإعادة تصوير العدو بصورة انسانية. وعندما تبتعد الأفكار عن حالة العداء والكراهية

---

[1]– *المرجع نفسه، ص ص 38 – 46.*

وتتحول إلى الثقة والرغبة في التعاون، يصبح حل القضايا الأساسية أكثر إمكانية.

رابعا: الناس ليسوا مشاكل: هذه الفرضية التقليدية القائلة بأن الناس ليسوا مشاكل تقف في أساس التفاوض والتوسط، وغيرهما من مقاربات حل النزاعات. ويركز العاملون في هذا الحقل على المشكلة (اختلاف القيم والمصالح والأهداف والحاجات) ويحترمون كأفراد. كما يعيدون تأطير المشكلة على أساس كونها هما متبادلا ومشتركا، على جميع الأطراف أن تسعى معا لمعالجته، ضمن احترام اصيل للأشخاص ولحقوق جميع الأطراف المعنية.

خامسا: الاتصال كوسيلة لتغيير المنظور: رغم انخراط الأطراف المعنية في جدال حول توزيع أو إعادة توزيع الموارد المادية تبقى هناك ضرورة أساسية لتغيير منظوراتهم وبالتالي أنماط اتصالاتهم من أجل حل القضية. فالاتصالات تعتبر قناة رئيسية يمكن من خلالها اكتشاف المشاعر والمنظورات السلبية، ومن تم إصلاحها أو تعديلها بين الأطراف المعنية. ومن أجل إحداث هذه التغييرات يجب اتباع وسائل اتصال فعالة (الإصغاء النشط، إعادة تركيب العبارات، تفهم عواطف الطرف الآخر..)، بغض النظر عن طبيعة النزاع ونوعيته. مثل هذه العملية تتطلب تكوين بيئة من الأمان والثقة والرغبة في تجشم المخاطر في التحرك نحو حل النزاع.

سادسا: حل المشاكل بالطرق التعاونية والخلاقة: يستند حل النزاع إلى أساس أولي هو العمل التعاوني من أجل حل المشاكل، وهو عمل يطمح إلى تحريك الأطراف ذات الاختلافات الحقيقية والمعقولة نحو حلول مشتركة ومقبولة. وبمساعدة طرف ثالث أو بدون مساعدته، يفترض هذا العمل وجود قدرة لدى الأطراف المعنية على حل مشاكلها الخاصة وعلى إيجاد الحلول المرضية للقضايا العالقة. والانتقال من معالجة "الأسباب الجذرية للفشل" بواسطة " شجرة حل المشاكل، (أنظر الشكل رقم 3)، إلى اكتشاف "شجرة الإمكانيات" وفقا لنظرية البحث التقديري، (انظر الشكل رقم 3)،

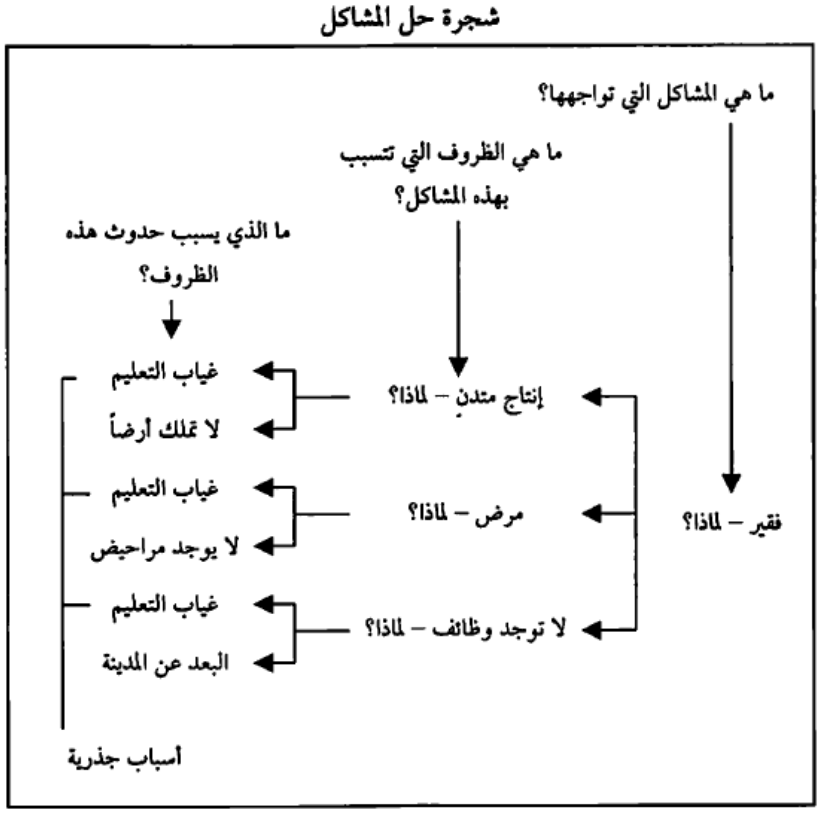

الشكل رقم3: شجرة حل المشاكل[1]

حيث أن شجرة الإمكانيات نقلت التركيز من المشكلة إلى الإمكانية، ودلتهم على طريق التحركات المعنية التي يجب القيام بها.

[1] -*ديانا ويتنين، كلوديا ليبيلير، ديفد كوبر رايدر، مرجع سبق ذكره، ص 59 .*

شجرة الإمكانيات

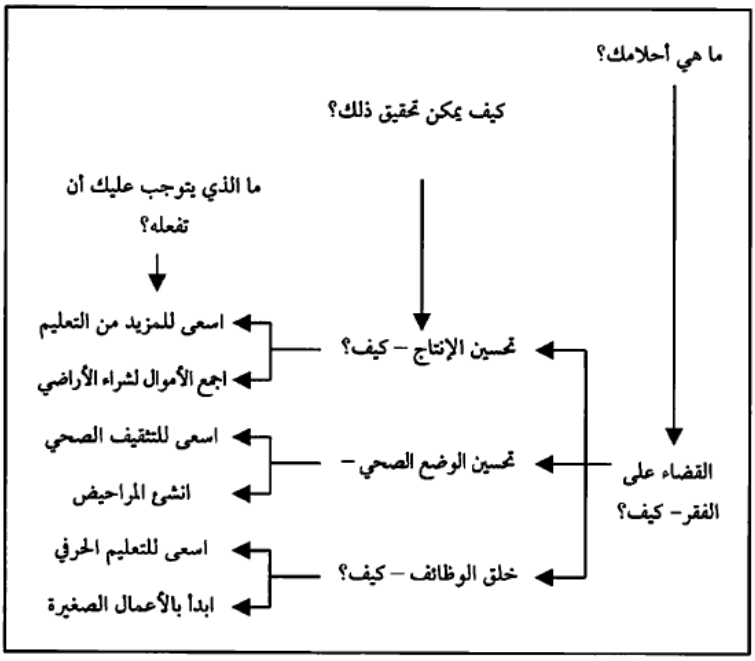

الشكل رقم4: شجرة الامكانات[1]

سابعا: بناء علاقات مستدامة: لا يمكن الوصول إلى علاقات مستدامة إلا عندما تقوم الأطراف المتنازعة بمصالحة تاريخها السابق إدراك خلافاتها الحالية والاتفاق على رؤية مستقبلية للحفاظ على العلاقة. واستدامة التسويات في حل الخلافات تتطلب من هذا الحل أو الحلول توفير آليات للأطراف المتنازعة من أجل خلافاتاهم ونزاعاتهم المستقبلية بشكل سلمي عبر مفاوضات واتفاقات متبادلة. وحين يتم إصلاح العلاقة الممزقة، تبرز أنواع جديدة من العلاقات بين الأطراف، تقوم على اساس احترام لحقوق الأفراد والجماعات إدراك استقلالية الروابط التي تربط بينهم. مثل هذا الامر يضمن عدم تصعيد الخلافات في المستقبل إلى درجة النزاع المسلح، كما يضمن حل هذه لنزاعات بطرق ترضي الطرفين.

ثامنا: إيجاد عناصر تغيير: تفترض عمليات بناء السلم بأن التغيير في الناس والعلاقات والأنظمة، هو شيء ممكن وضروري من أجل حل النزاعات، لذلك

[1] -*المرجع نفسه، ص 60.*

يعتبر تجهيز المتنازعين ليصبحوا عناصر تغيير، مبدأ مركزيا في هذا الحقل.

تاسعا: تحويل علاقات القوة: تهدف عمليات بناء السلم وحل النزاعات إلى أحداث تغيير في علاقات القوة الموجودة داخل المجتمع أو بين الأطراف المتنازعة من خلال تحويل التحركات المدمرة التي يقف وراءها مبدأ هيمنة القوة إلى علاقات بناءة متوازنة تعزز وضع جميع الأطراف.

إن تعزيز المهمشين والمحرومين ومنح الصوت للذين لا صوت لهم، هما أمران يمكنهما إطلاق طاقة هائلة للتغيير والتحول من طرف الفراد أو المجتمعات كما أنهما أساسيان في استدامة السلم.

عاشرا: التحرك والتنمية: في العديد من الأوضاع، تشكل التنمية الاقتصادية وتحسين الأحوال المعيشية أمورا أساسية قد تتطلب مختلف أنواع التأييد والنشاط الاجتماعي من أجل تحقيقها. مثل هذه النتائج تؤمن سير عمليات حل النزاعات كجزء أساسي من عمليات التغيير الأكبر في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع، مقابل ان تصبح فقط اليات للحفاظ على الوضع الراهن وعلى علاقات النفوذ والقوة الحالية.

يسعى على وجه مشابه صانعو السلم إلى تحديد فترات من التعاون وسط الصعيد الأوسع من علاقات النزاع وتضخيم حجم هذه الفترات من أجل إظهار إمكانية العلاقة الإيجابية بين الأطراف المتنازعة وغرس الأمل والدافع نحو التغيير. إن التعاون والاحتفاء بفترات، رغم كونها قليلة العدد أو ضئيلة الحجم إلا أنها بإمكانها أن تكون فعالة جدا في إطلاق طاقة إيجابية بين الأطراف المتنازعة وتعزيز عملية بناء السلم. كذلك تعتبر ممارسات أخرى مثل إعادة بعث التعاطف مع الآخرين، وإظهار وجههم الإنساني، واستخدام الروايات لنقل المعاني الشاملة وتغذية الرعاية والترابط بين الأطراف، أداة أساسية في عملية بناء السلم من أجل إظهار الإنسانية في الآخرين ورفع المعاناة، ودفعهم لاتخاذ إجراءات ملموسة من أجل تحويل حقائق النزاع.[1]

كذلك يستخدم صناع السلم الطقوس التي تحدث ظواهر التفاعل العاطفي المفهوم من أجل غرس المعنى والحياة **وأشكال** جديدة من التجارب المشتركة في نظام مختل العلاقات، مثل الولائم المشتركة والموسيقى

---

[1]–ديانا ويتنين، كلوديا ليبلير، ديفد كوبر رايدر، مرجع سبق ذكره، ص ص 56 – 57

والرقص والرياضة، يمكن استخدامها من قبل صانعي السلم للتأثير على اللقاءات بين الإثنيات.

معظم عمليات بناء السلم تفترض أن "العلاج هو في الألم"[1] وأنه يجب إعطاء الفرصة للمتنازعين لكي يستذكروا معاناتهم وينفسواعن أوجاعهم وعن مشاعرهم السلبية معا في جو آمن وبيئة آمنة من أجل أن يصلوا إلى تفهم وإعادة صياغة ذكرياتهم بشكل مختلف، يتوجب على صانعي السلم سواء مباشرة بعد هذه التجربة أو تزامنا معها، إدخال نشاطات تتعلق ببناء الثقة وفرض علاقات إيجابية عبر الألعاب أو الفكاهة أو الفن أو الموسيقى أو غيرها من نشاطات التسلية وتخفيف عبء التجارب.

كذلك تعمل عمليات بناء السلم على غرس الأمل ومساعدة الأطراف المتنازعة على وضع رؤية جديدة لمستقبل العلاقات، إيجاد رؤية مشتركة لمجتمع مسالم في الإقليم، وتشمل تفاصيل كاملة متعلقة بأدوار ووظائف آليات مجتمع الدولة والمجتمع المدني والشرطة والقضاء والطقوس التقليدية الحضارية والقطاع المدني في تعزيز السلم.[2]

يرتبط بناء السلم بأحداث تغيير في العلاقات الإنسانية والمؤسسات، فالعديد من وسائل ومقاربات بناء السلم تبحث عن القوى الإيجابية المانحة للحياة داخل كل نزاع من أجل تمكين الناس العالقين وسط دائرة العنف من رؤية الاحتمالات الموجودة في مستقبل مختلف. وتقوم هذه المقاربات على فرضيات بوجود مصادر للطاقة إمكانيات للإبداع والتراحم والأمل والتخيل والتحول داخل النظام الإنساني- الناس، العلاقات، الجماعات، والمجتمعات- والتي إذا ما تم إيقاظها، يمكنها أن تشكل قوة محركة ودافعة للتغيير، وتنطلق فرضيتنا من أن الناس حين يدركون الحقيقة المرعبة للحرب، يعمدون لكونهم بشرا عقلانيين إلى تجنب العنف واختيار البدائل السلمية. كذلك إذا تعلموا كيف ينظرون إلى أنفسهم كعناصر للتغيير الإيجابي بدلا من كونهم ضحايا لا حول لهم ولا قوة.

يشدد هذا الفصل على حقيقة أن صناع السلام يمكنهم أن يكونوا أكثر فعالية في إحداث التغيير، إذا استطاعوا دمج العناصر والعمليات والمقاربات الإيجابية ضمن ممارساتهم الحالية، لأن مثل هذه الأنواع من المقاربات، يمكن

---

[1]- المرجع نفسه، ص 57

[2]- المرجع نفسه، ص 55

للأطراف المتنازعة أن تشعر بحريتها وقدرتها على الارتباط ببعضها البعض وإدراك إمكانية قيامه بدور في تغيير النظام. والتحدي الذي يواجه صناع السلام يجب أن يتناغم باستمرار مع العناصر الإيجابية الموجودة ضمن سياق عملياتهم على أن يستمروا في تقييمها وتفعيلها.

كذلك بعيدا عن هذه المقاربة التدريجية، يحتاج الأمر إلى وضع إطار للمقاربات الإيجابية في بناء السلم، وما يبقى هو الحاجة لتطوير الاستراتيجيات والوسائل من أجل تحقيق دمج منهجي وشمولي لمبادئ وممارسات التغيير الإيجابي في جميع نواحي عملية بناء السلم، بما فيها عمليات التدريب والتعليم.

المبحث الخامس: مقاربة الأثر الجماعي في بناء السلم

تهدف هذه المقاربة إلى زيادة الأثر الناجم عن الجهود الجماعية الرامية إلى بناء السلم في الدول الخارجة من النزاعات، من منطلق أنه حتى لو قام ممارسو بناء السلم بتحسين فعالية إجراءاتهم البراميجية الفردية، فقد لا يحققون بشكل فردي آثارا كافية على المستوى النظامي. ومن ثم فإن الحاجة إلى إطارا للتأثير الجماعي يساعد على ضمان أن تكون الإجراءات المتباينة من جانب جهات فاعلة متعددة متعاضدة داعمة لبعضها البعض وأن تخلق أو جه تآزر فعالة للتعجيل بإحراز التقدم نحو بناء السلم وإدامته.

هذه المقاربة قدمتها منظمة "إعادة تخيل التغيير الاجتماعي[1]" *"FSG" Social Change Reimagining* في سلسلة من المقالات في إطار

---

[1] *FSG*– هي منظمة استشارية توجه نشاطاتها نحو قادة بعثات بناء السلم بهدف إحداث تغيير اجتماعي واسع النطاق ودائم. من خلال الجمع بين الخدمات الاستشارية المتخصصة، والأفكار القوية، وتقدم خدماتها للمنظمات غير الربحية، والحكومات في جميع أنحاء العالم من أجل إطلاق العنان لقدراتهم الكاملة لإعادة تصور التغيير الاجتماعي. مثل مؤسسة روبرت وود جونسون *Robert Wood Johnson Foundation*، *ليلي Lilly*، والصندوق العالمي للمرأة *the Global Fund for Women*

خبرة المنظمة في التخطيط الإستراتيجي والتقييم والتنفيذ تساعد العملاء في خلق تأثير اجتماعي في مجالات الصحة والتنمية الاقتصادية والتعليم، وقد أدى عملها الاستشاري، والبحث، وتحليل الجهود الناجحة لكتابة وتطوير الأفكار التي تعتقد أن لديها القدرة على تغيير العالم. من خلال مقاربة التأثير الجماعي لمعالجة المشاكل المعقدة للدول الخارجة.

"استعراض الابتكار الاجتماعي ستانفورد Stanford". مستفيدة في ذلك من سنوات عديدة من الخبرة في العمل مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المهتمة بالعدالة والسلم.[1]

المطلب الاول: المبادئ الأساسية لمقاربة الأثر الجماعي الموجهة لبناء السلم

وهي المبادئ الأساسية التي ينبغي أن توجه أي جهد يرمي إلى تعزيز التعاون فيما بين الجهات الفاعلة في مجال بناء السلم. واستخلصت هذه المبادئ من النقاش الكبير الذي دار بين الممارسين والأكاديميين وتوج بمؤتمر شهر جويلية 2016 بالولايات المتحدة، وتتمثل هذه المبادئ في:[2]

1. يجب على الفاعلين والمنظمات المحلية دفع جهود التأثير الجماعي والسيطرة عليها. ويتمثل دور المنظمات الخارجية في تقديم الدعم من التجارب الأخرى، وإيلاء الاهتمام لقضايا السلطة، والامتياز والسيطرة.
2. يجب على جميع المنظمات، ولا سيما "الأجنبية"، أن تعلن عن دوافعها وجدول أعمالها - وأن تكون شفافة قدر الإمكان بشأنها.
3. من المرجح أن تحقق عمليات بناء السلم "من أسفل إلى أعلى" نجاحات أفضل من مبادرات بناء السلم من القمة أو من الخارج.
4. يجب أن تدمج العلاقات الرأسية والأفقية في مبادرات بناء السلم.
5. يجب أن توفر عمليات التعلم جوهر عمليات التأثير الجماعي. وتعد تدفقات المعلومات والتحليلات والاستجابات أنشطة حاسمة في المنظمات المشاركة.
6. كيفية توفير التمويل وكيفية هيكلة العملية تؤثر على القدرة على تعزيز التأثير الجماعي؛ فينبغي أن تكون المساءلة عموما تعني أكثر

لديها مكاتب في كل من بوسطن، جنيف، مومباي، سان فرانسيسكو، سياتل، واشنطن العاصمة،

ولمعلومات أكثر حول المنظمة تصفح الموقع الإلكتروني لها: *https://www.fsg.org/*

[1] – *Tom Wolff, **Ten Places Where Collective Impact Gets It Wrong**, Global Journal of Community Psychology Practice, March 2016.*

[2] – *Peter Woodrow, **Framework for Collective Impact in Peacebuilding**, CDA Collaborative Learning Projects, October 2017, p3 .*

الفئات تأثرا بالحرب والعنف. والالتزامات الطويلة الأجل بالقضايا الرئيسية مهمة.

7. يجب أن يكون الشمول اعتبارا من البداية متوازنا مع الحاجة إلى القدرة على العمل وتحقيق مجموعة "كافية" من المنظمات التي تعمل في جدول أعمال مشترك.
8. يجب أن يتضمن التحليل التشاركي العديد من المنظورات مثل أدوات تحليل النظم التي تستخدم عمليا. وأن تكون عملية البرمجة قابلة للتكيف والتعديل، حيث أن "التحليل والتعلم هي عمليات تكرارية".

- يجب أن يكون الدافع وراء الجهود هو الإحساس بأهمية القضايا المبرمجة ومتانتها واستدامتها - بدلا من "الاستعجال" - الذي يمكن أن يؤدي إلى بذل جهود قصيرة الأجل وعابرة لا تترتب عليها آثار دائمة على الدوافع الجذرية للنزاع.
- ينصح ببناء تدريجي للعمل الجماعي، مع غرفة لإعادة التقييم (إضافة وإسقاط المنظمات) مع مرور الوقت ومراحل العمل.
- يجب النظر في حوافز المشاركة في التأثير الجماعي لبناء السلم.

المطلب الثاني: اعتبارات أولية لنجاح مقاربة التأثير الجماعي:[1]

أولا:ضرورة الفهم المنهجي لديناميات النزاع ونظامه: إذ يجب أن يتجاوز التحليل الأطر والأدوات التقليدية، عن طريق رسم خرائط للنزاع، وتحليلها بالإضافة إلى وضع أدوات لتحديد نقاط الاختراق لأطراف النزاع وطرق إحداث تغيير إيجابي في نظم النزاع. وبالتالي تقترح المقاربة استخدام مجموعة من الأدوات لضمان ترجمة التحليل إلى استراتيجيات وعمليات قوية.

ثانيا: اتباع إدارة تكيفية لتخطيط البرامج وتنفيذها: عن طريق الابتعاد عن نظم البرمجة الجامدة (مثل الإدارة القائمة على النتائج). ووضع إجراءات مرنة ومتكيفة وأكثر وضوحا بالنسبة لبناء السلم، حيث لا توجد أساليب "مثبتة" للتغيير، وأهداف التغيير (ديناميكيات النزاع) هي في حالة تغير مستمر. وتتطلب الإدارة التكيفية إجراء تحليل متكرر للنزاع، وتدفق منتظم للمعلومات / والتغذية المرتدة فيما يتعلق بآثار ونتائج

---

[1] – *Idem, pp 6-8.*

أنشطة البرنامج، وهياكل إدارة البرامج المصممة للاستجابة لتحليل النزاعات وردود الفعل.

ثالثا: التقييم الأولي وتطوير الإستراتيجية: قبل المشاركة الكاملة في عملية التأثير الجماعي فيما بين المنظمات المتعددة، هناك حاجة إلى عدة إجراءات أو لية لضمان أن يكون هناك جهد تعاوني مفهوما جيدا ومستهدفا من خلال خمس مراحل:

1) **رسم خرائط أصحاب المصلحة الأولية:** يشمل الاستكشاف الأولي تحديد أصحاب المصلحة المهمين المعنيين بالنزاع، بمن فيهم أولئك الذين يشجعون السلم والذين يشاركون في أعمال العنف أو الذين هم أطراف مباشرة أو غير مباشرة في النزاع.

وتشمل خريطة أطراف النزاع : مصالحهم، ومطالبهم، ومصادرهم، وما إلى ذلك. ومن شأن رسم الخرائط التكميلية أن يحلل المجموعات والأفراد الرئيسيين العاملين من أجل السلم، وأن يبين من يفعل ما، وأين، ومعالجة أي قضايا.

ويسمح رسم خرائط أصحاب المصلحة هذا بتحديد أولي لمجموعة من الشركاء المحتملين في الجهود الجماعية، بما في ذلك الشبكات أو الائتلافات القائمة ونقاط قوتها.

2) **تشكيل شبكة "كافية" أو تحالف من الجماعات المهتمة ببناء السلم:** على الرغم من أن تكوين المجموعة (المجموعات) من المرجح أن يتغير مع مرور الوقت من خلال عملية تكرارية، فمن الضروري العمل مع شبكة لديها ما يكفي من القدرة والعلاقات، سواء الرأسية (المحلية والدولية) أو الأفقية (عبر القطاعات ووجهات النظر الخاصة بكل جماعة). وقد تؤدي المناقشات اللاحقة إلى تضييق أو توسيع الشبكة، اعتمادا على (الموضوع والمشكلة والمسألة والمنطقة الجغرافية). ومنذ البداية، سيكون من الضروري أيضا معالجة قضايا السلطة وصنع القرار، لضمان أن تتحكم الجهات الفاعلة المحلية، قدر المستطاع، في العملية.

3) **التحليل الأولي للنزاع:** يقوم إطار الفريق الاستشاري المشترك بوضع فهم مشترك للمشكلة المطروحة. حيث سيكون من المهم فهم سياق النزاع. ففي معظم حالات النزاع سيكون من الضروري إجراء تحليل أولي يشارك فيه أصحاب مصلحة محليون متعددون. ومن شأن

إشراك طائفة عريضة من الجهات الفاعلة منذ البداية أن يبني الملكية المحلية للعملية.

4) قرار بشأن مستوى العمل الجماعي: استكشفت أبحاث"[1] سدا *Reflecting on Peace Practice Program - CDA* الروابط بين العمل على المستوى المحلي والمجتمع الدولي في "كتاب السلم القليل *Peace Writ Large peace writ little*"[2] والجهود المبذولة لبناء السلم، والتي يمكن أن تكون دون وطنية (مقاطعة، ولاية..)، أو تنطوي على ترتيبات إقليمية أو دولية. ويمكن أن تشمل الشبكات المكرسة لتعزيز السلم مجموعة من المستويات:

- التحالفات / الشبكات على المستوى المحلي
- تحالف / شبكات على المستوى الوطني
- الشبكات أو جهود التنسيق بين المانحين الدوليين
- جهود / لجان السلم الحكومية (مع / بدون دعم دولي)

وبغض النظر عن الأطراف المتنازعة نفسها، يمكن أن تشمل أي من هذه الفئات منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والمنظمات غير

---

[1]- ***Reflecting on Peace Practice Program – CDA*** هي منظمة دولية غير حكومية تعمل على تحسين فعالية منظمات بناء السلام والتنمية والمنظمات الإنسانية العاملة في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات. من خلال نهج التعلم التعاوني، وهي تجمع بين التحليل الدقيق والمنهجيات القائمة على الأدلة لإنتاج أدوات مفيدة موجهة للممارسين وصناع القرار على حد سواء. وفي إطار تعزيز عمل شركائها، تسهم المؤسسة في إحداث تغيير إيجابي ومنهجي دائم للناس والمجتمعات المحلية، مع التأثير أيضا على السياسات والممارسات عبر القطاعات التي تعمل فيها، لمعلومات أكثر، انظر الموقع: ***http://cdacollaborative.org/***

[2]- *Reflecting on Peace Practice Program – CDA,* ***Claims And Reality Of Linkages Between Peace Writ Large And Peace Writ Little****, October 1, 2012, website :*
http://cdacollaborative.org/wordpress/wp-content/uploads/2016/02/Claims-and-Reality-of-Linkages-between-PEACE-WRIT-LARGE-and-Peace-Writ-Little.pdf

الحكومية الوطنية والدولية والشركات المحلية / الدولية والحكومات الوطنية والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة والمسؤولين والمانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف.

ويواجه كل مستوى من هذه المستويات درجة مختلفة من الصعوبة التي ينطوي عليها الترويج للآثار الجماعية لعمليات بناء السلم. ويكون العمل مع مجموعات محلية من المنظمات، ثم ينتقل العمل إلى المستوى الوطني. ثم تقدم اقتراحاتها إلى الجهات المانحة الثنائية والمتعددة.

5) **تحديد القضايا الجوهرية:** السؤال الأولي يتعلق بالقضايا الجوهرية التي يتعين معالجتها. لذلك، تحدد مقاربة التأثير الجماعي أهدافا قابلة للتحقيق، ومن خلال تجربة خبراء هذه الـ CDA وFSG في العمل مع مجموعات من المنظمات في الميدان، توصلوا إلى أن الجهود المشتركة الأكثر فعالية هي التي ركزت على مسألة منفصلة نسبيا ومحددة زمنيا، على الرغم من أن هذه المساعي يمكن أن تكون جزءا لا يتجزأ من إستراتيجية أوسع وأطول أجلا نحو رؤية مشتركة واضحة وأهداف ملموسة. وعادة ما يفشل العمل المشترك بشأن "بناء السلم" أو بعض الأهداف السامية الأخرى الطويلة الأجل بسبب الغموض وعدم وجود نتائج واضحة. وعلى الجانب الآخر، فإن الجهود التي تركز على مجموعة ضيقة من الأنشطة نادرا ما لا تؤدي إلى أي أثر منهجي

6) **"الذهاب / لا الذهاب" القرار:** بعد استكشاف كل من المجالات الخمسة السابق ذكرها، سيكون من المهم أن تقرر ما إذا كان هناك ما يكفي من الاهتمام، والتفاهم المشترك، والتقاء الرؤية أو الأهداف لتبرير التفاني في تركيز الطاقة والوقت والموارد والجهد نحو "التأثير الجماعي" لبناء السلم.

المطلب الثالث: بيئة التأثير الجماعي: القيادة والتمويل والشعور بالأهمية

تطرح منظمة إعادة تخيل التغيير الاجتماعي FSG ثلاثة شروط مسبقة هامة يجب وضعها قبل البدء في جهود التأثير الجماعي، والتي أطلقت عليها اسم "بيئة تساهلية". وتتضمن الشروط المسبقة وهي "بطل مؤثر؛ وموارد مالية كافية، وإحساس بالحاجة الملحة للتغيير".[1] وتهيئ

[1] – *Peter Woodrow, op, cit.*

هذه الشروط المسبقة معا الفرصة والتحفيز اللازمين لجلب الناس الذين لم يسبق لهم العمل من قبل في مبادرة التأثير الجماعي والاحتفاظ بها حتى يأخذ زخم المبادرة نفسه.

العامل الأكثر أهمية حتى الآن هو "بطل مؤثر (أو مجموعة صغيرة من الأبطال) الذي يقود الاحترام اللازم لجلب القادة على مستوى كل المجموعات والحفاظ على مشاركتهم النشطة مع مرور الوقت. وتتمثل أهمية القيادة الدينامية في حفز جهود التأثير الجماعي واستدامتها.[1]

ثانيا، يجب أن تكون هناك موارد مالية كافية تستمر لمدة سنتين أو ثلاث سنوات على الأقل، بشكل عام على شكل ممول واحد على الأقل يعمل منذ البداية، ويمكن أن يدعم ويعبئ موارد أخرى لدفع تكاليف البنية التحتية وعمليات التخطيط اللازمة.

العامل النهائي هو الحاجة الملحة للتغيير حول قضية ما. هل خلقت الأزمة نقطة فاصلة لإقناع الناس بأن هناك حاجة إلى نهج جديد تماما؟ هل هناك إمكانية لتمويل كبير قد يحث الناس على العمل معا؟ هل هناك نهج جديد بشكل أساسي، مثل استخدام قدرات الإنتاج والتوزيع والطلب في القطاع الخاص للوصول إلى الملايين من الناس بكفاءة مستدامة، كما هو الحال بالنسبة لنظام المعلومات الجغرافية؟ إن إجراء البحوث ونشر تقرير يلفت انتباه وسائل الإعلام ويبرز خطورة المشكلة هو طريقة أخرى لخلق الإحساس الضروري قصد الإلحاح على إقناع الناس بالالتقاء.[2]

---

[1] -Chigas, Diana and Peter Woodrow, forthcoming, untitled manuscript regarding the cumulative impacts of peacebuilding efforts, CDA Collaborative Learning Projects2016. Website : http://cdacollaborative.org/wordpress/wp-content/uploads/2016/09/CDA-Annual-Report-2014-2015-Final.pdf

[2] – Chigas, Diana and Peter Woodrow, op, cit. http://cdacollaborative.org/wordpress/wp-content/uploads/2016/09/CDA-Annual-Report-2014-2015-Final.pdf.

المطلب الرابع: الشروط الخمسة للتأثير الجماعي

وضعت FSG خمسة شروط أساسية يجب الوفاء بها من أجل تحقيق تأثير جماعي، وكما أشير إليه في برنامج العمل المقترح من قبل FSG، وهي:

1. فهم جماعي (تحليل النزاع، درجة التقدم، من يفعل ما)
2. النية الجماعية والعمل (جدول الأعمال المشترك، مستوى / نطاق العمل، الاستراتيجية الأساسية، الأنشطة المتعاضدة، تقسيم العمل، التدابير المشتركة)
3. التعلم الجماعي والإدارة التكيفية (طلب تغذية مرتدة منتظمة، وضبط الإجراءات وفقا لذلك، والتأكيد على التعلم المتبادل).
4. التواصل المستمر والمساءلة، (تبادل البيانات المستمر، وتبادل الخبرات، والتفكير).
5. هياكل الدعم الكافية (دعم "العمود الفقري").

مع ملاحظة هي أنه لا يمكن أن تكون هناك صيغة عامة لمعالجة هذه الشروط؛ بل يجب تكييف النهج والطرق والعمليات مع السياق المعالج. فما يمكن أن يعمل في بيئة معينة قد يعود بنتائج عكسية بشكل خطير في بيئة أخرى، في حين أن الفئات العامة والمواضيع الفرعية ستكون مهمة في جميع البيئات تقريبا، بالضبط كيفية تحقيقها سوف تختلف اختلافا كبيرا. وكما لوحظ في المبدإ الأول في بداية الوثيقة الإطارية لهذه المقاربة، يجب على السكان والمنظمات المحلية دفع العملية.[1]

ويعرض الجدول أدناه كلا من الشروط الخمسة ويقترح الأنشطة المحتملة للنهوض ببناء السلم، ويحدد القيود والتحديات المحتملة، ويقدم بعض الأفكار للتخفيف من تلك التحديات.

---

[1] – *Peter Woodrow, op, cit.*

استكشاف الظروف الخمسة للتأثير الجماعي:[1]

شروط الأثر الجماعي	الأنشطة الممكنة في سياقات بناء السلم	القيود والتحديات	إجراءات التخفيف المحتملة
1- الفهم الجماعي: المشاركة في العملية الجارية للتحليل المشترك للنزاع وتتبع التقدم المحرز			
أ. تطوير فهم / تحليل مشترك	إجراء تحليل مشترك للصراعات ورسم خرائط للنزاع و/ أو تبادل التحليلات القائمة التي تحدد الدوافع الرئيسية للنزاع.	الإطار الأساسي للصراع هو نفسه في كثير من الأحيان موضع خلاف. ليس جميع أصحاب المصلحة قادرين أو على استعداد للمشاركة في التحليل المشترك. لا تتم مشاركة بعض التحليلات. هل تمثل كل الأصوات أو وجهات النظر في التحليل؟ من "يملك" التحليل؟	العمل فقط مع الوثائق المتاحة للجمهور. العمل مع الأطراف المتنافسة بشكل منفصل، ثم الجمع. سرية التحليلات من الطرف الثالث.
ب. تقييم الظروف الحالية للتقدم / عوامل القيادة الرئيسية و/ أو عناصر التغيير الإيجابي	بالإضافة إلى تحليل النزاع، تقييم درجة التقدم (أو عدم وجود) في مجالات التغيير الرئيسية اللازمة (استخدام أداة "شجرة SDA"	تصورات مختلفة عن التقدم والتقديرات المختلفة لما هو أكثر أهمية لمعالجة، استنادا إلى المصالح والخبرة.	المشاركة في الحوار حول التقدم المحرز وأولويات العمل كممارسة أساسية في بناء ائتلاف أو شبكة.
ت. رسم خريطة: ما الذي يجب أن يفعل، وما سبق أن حاولت فعله، مع ما هي النتائج التي تحققت أو	بناء على الدوافع الرئيسية ومجالات التقدم أو عدم وجودها (انظر رقم 1 أ و1 ب)، وتحديد المنظمات التي تعمل	بعض الأنشطة، بحكم الضرورة، سرية أو غير مسجلة. وغالبا ما يكون عدد الجهات الفاعلة المختلفة هائلا، مما يجعل من	وضع خريطة على الأقل أهم الجهود، مع الحرص على ملاحظة الجهود التي تحركها محليا والتي قد تكون أقل

يمكن أن تتحقق؟	على القضايا التي توجد فيها ثغرات كبيرة في عدد و/ أو حجم الجهود من أجل التغيير. تحليل نجاح أو فشل جهود التغيير السابقة.	الصعب الحصول على صورة كاملة عن جميع الجهود. ومن المحتمل أن تكون هناك تفسيرات أو تحليلات متعارضة لنجاح أو فشل الجهود السابقة.	وضوحا. تطوير معلومات لتكون أكثر اكتمالا مع مرور الوقت.
ث. تكرار / تحديث التحليل بانتظام	تحديث التحليل المشترك بانتظام، كعنصر "طبيعي" من أنشطة المجموعة	ضيق الوقت	
2- **النية الجماعية للعمل: وضع جدول أعمال مشترك، وإستراتيجية أساسية، وخطة عمل وتدابير مشتركة**			
أ. تطوير الرؤية والأهداف المشترك	تحديد رؤية مشتركة طويلة الأجل وسلسلة من الأهداف المتوسطة القابلة للتحقيق أو لبنات البناء.	قد تكون الرؤى للمستقبل متناقضة وأطراف "السلم" فواعل أساسية في النزاع. ويمكن أن تعرقل القضايا الأساسية المتعلقة بالإدماج أو الاستبعاد، المظالم، نماذج السلطة، العدل أو العدالة، حتى بين مؤيدي السلم. وحتى لو تحققت رؤية مشتركة، قد يكون من الصعب تحديد لبنات البناء أو الخطوات الوسيطة	الموافقة على المبادئ التي تقود الرؤية أولا ثم كيف يمكن تطبيقها في السياق. تحدد الخطوات التدريجية نحو الرؤية، بدلا من القضايا الرئيسية التي تقطع إلى أجزاء قابلة للتنفيذ. العمل مع أولئك الذين هم على استعداد للانضمام إلى جهد جماعي.

ب. اعتماد استراتيجية شاملة للنهج العام ونظريات للتغيير	ضمن رؤية وأهداف محددة، وضع استراتيجية لتحقيق الأهداف المتوسطة ونظرية التغيير المصاحبة لها.	سيعمل النظام على دفع جهود التغيير أو مقاومتها.	التأكد من أن "الضرر" لا يكون أثناء عملية التخطيط. اعتماد نهج إدارة تكيفية للاستجابة للتقدم، والإخفاقات والأحداث غير المتوقعة.
ت. تحديد مجالات الأولوية للعمل	استخدام مختلف أشكال التحليل في 1أ، 1ب و1ج لتحديد مجالات الأولوية للعمل - وخاصة القضايا أو المجموعات التي تم تجاهلها.	تحديد حجم الجهود المطلوبة، في كثير من الأحيان المنظمات اعتادت على برامج متواضعة.	الانخراط في التمارين التي تحرر الخيال والابتكار. العمل مع الجهات المانحة لتوفير الموارد لتوسيع النطاق.
ث. التفريق بين المهام / الأدوار	استخدام المعلومات التحليلية لتحديد ما هو أفضل وضع للقيام بالمهام، على أساس الخبرة أو القدرات أو الأولويات أو المهارات، أو ما إلى ذلك	قد تتنافس الوكالات الآن أو سابقا. قد يكون من الصعب مناقشة علنية للقدرات. البعض قد تكون مرفقة بنظريات التغيير المريبة (الطرق المفضلة)	التركيز على التعلم المتبادل، استنادا إلى الأدلة (وبالتالي وضع التدابير المشتركة).
ج. تنسيق خطة عمل	بناء على المهام / الأدوار المختلفة (أعلاه)، وضع خطة عمل: من سيفعل؟ ما؟ متى؟ مع من؟ ما هي الموارد؟	وقد تقاوم المنظمات الرقابة المركزية وتآكل استقلاليتها	الغرض الأساسي من التحالف وهدف التأثير الجماعي يتطلب مستوى من التنسيق والتكيف لتحقيق جدول أعمال

			مشترك.
ح. تحديد التدابير المشتركة، استنادا إلى خطة العمل ونظريات التغيير: الرصد المستمر	ما هي التغييرات التي يمكن توقعها بشكل معقول من الأنشطة الجماعية على مدى الفترة الزمنية؟ كيف يمكن قياسها؟ كيف يمكننا تتبع الآثار الأخرى (غير المتوقعة / غير المقصودة)؟	قد يختلف المشاركون حول ما هو مهم للتتبع. وقد تعرقل مسائل الأمن والوصول إلى مناطق النزاع من أجل جمع البيانات بدقة	استخدام المنظمات المحلية لجمع البيانات. بناء القدرات المحلية لبحوث المسح وردود الفعل. الاستفادة من مصادر الحشد وغيرها من التكنولوجيات الناشئة.
3- التعلم الجماعي والإدارة التكيفية: البحث عن ردود فعل منتظمة، وضبط الإجراءات وفقا لذلك، واعتماد تدابير مشتركة			
أ. الانخراط في عملية التعلم التعاوني الجارية	تنظيم عمليات التفكر / التعلم المتبادل للاطلاع والتنفيذ واستخلاص الدروس من الجهود الأخرى.	ضيق الوقت. عدم الثقة أو عدم الانفتاح لمناقشة "الإخفاقات" وكذلك النجاحات.	بناء عمليات التعلم في البرمجة، وتوفير ردود فعل مفيدة على أساس منتظم.
ب. جمع ردود الفعل وتحليل البيانات	تحليل المعلومات المجمعة من التدابير المشتركة (2ت أعلاه). استنباط التصورات والآراء من مجموعة كاملة من أصحاب المصلحة.	قد يختلف المشاركون حول التغييرات المتوقعة وكيفية تفسير البيانات.	
ت. الانخراط في إدارة التكيف	استخدام بيانات الرصد ونتائج التقييم	قد تلتزم بعض المنظمات و/ أو الجهات	الحصول على التزام مسبق من

	وردود الفعل لمناقشة التعديلات اللازمة في نهج البرنامج ونظريات التغيير.	المانحة باستراتيجيات أو إجراءات أو نواتج محددة	المنظمات المشاركة ومانحيها من أجل اتباع نهج إداري تكيفي مع آليات واضحة للمساءلة.
4. التواصل المستمر والمساءلة			
أ. المشاركة في المساءلة المتبادلة	استخدام المعلومات التي تم جمعها لتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المتبادلة و/ أو العمل معا لضبط الاستراتيجيات والأنشطة استجابة لردود الفعل / البيانات.	قد يقاوم المشاركون المساءلة المتبادلة، ويفضلون الاستقلال. وقد يشكك البعض في دقة البيانات، خاصة إذا كانت تتناقض مع منهجياتهم أو نهجهم المفضلة. وقد يرفض بعض المانحين تغيير الطرق والأساليب.	معالجة المساءلة المتبادلة من بداية الشبكة أو تشكيل التحالف: معنى عملية صنع القرار، استخدام البيانات. تشجيع الموقف التجريبي، واختبار نظريات التغيير معا. تجنب اللوم، تثقيف الجهات المانحة وجعلها جزءا من عملية الإدارة التكيفية
ب. وضع آليات شفافة للاتصال الداخلي المستمر.	ضمان وجود منصة للتبادل المفتوح بين الأعضاء، واتخاذ القرارات الجارية، ومعالجة المخاوف، وتقاسم المعلومات، والتخطيط.	قيود الوقت للأعضاء. احتمال سوء الفهم بشأن القرارات الهامة. قد تنشأ توترات بين (الكيانات المحلية) و" الإقليمية أو الدولية"	استخدام عمليات شفافة لتبادل المعلومات واتخاذ القرارات. الانخراط في حوار صريح حول الأدوار المناسبة للمحليين وغيرهم، وضمان دعم المانحين للمبادرات من الداخل
ت. وضع آليات للاتصالات الخارجية الجارية	تحديد أصحاب المصلحة الخارجيين المهمين والدوائر الانتخابية (الجمهور)،		

	والمعلومات التي يحتاجونها، وكيف سيتم توفيرها.		
ث. مراجعة الخطط / النتائج بشكل دوري	تنظيم مناسبات لدراسة البيانات / ردود الفعل الواردة وتحليلها (انظر 2ح و3 أعلاه)، والانخراط في مزيد من التخطيط والتعديلات اللازمة.	ضيق الوقت. الأسئلة المحتملة حول البيانات / ردود الفعل. مقاومة تعديل الخطط (من قبل الشركاء أو الجهات المانحة).	
5. هياكل الدعم الكافية (دعم العمود الفقري)			
تحديد المنظمات لتوفير الدعم للموظفين وتشكيل وظيفة "الأمانة"	تنسيق الأنشطة بين الشركاء: الاجتماعات وصنع القرار والتخطيط وجمع البيانات والاتصالات وجمع الأموال وغيرها، والأنشطة الأخرى المبينة أعلاه.	مقاومة السيطرة المركزية المتصورة. المنافسة بين الأعضاء للدور القيادي و/ أو التمويل المرتبط بها. تصورات التحيز أو أجندة خفية.	استكشاف خيارات متعددة لهذه الوظيفة: منظمة واحدة، عدة منظمات، مجموعة التنسيق. إبقاء الهياكل الخفيفة / غير بيروقراطية ومرنة

المصدر: Peter Woodrow، **Framework for Collective Impact in Peacebuilding**، CDA Collaborative Learning Projects، October 2017.

الخـــاتمة

الخاتمة:

جاء هذا الكتاب في شكل دراسة تحليلية هادفة للكشف عن العوامل السببية التي تقف وراء النزاعات الداخلية بعد الحرب الباردة وسبل بناء السلم في الدول الخارجة منها وابراز قيمة مقاربة بناء السلم في منع العودة الى التزاع خاصة وأنها تستهذف أحد اهم العوامل المسببة للنزاعات وهي العوامل البنيوية، ومن جهة أخرى عرض مختلف النقاشات حول بناء السلام رغم النجاحات التي حققها. لهذا فإن الخاتمة ستكون في محورين: محور خاص بأهمية مقاربات بناء السلام المختلفة في معالجة الأسباب الهيكلية للنزاعات الداخلية. ومحور ثان يبرز النقاشات المستمرة حول بناء السلم والقصور الذي يعانيه.

المحور الأول: أهمية مقاربات بناء السلام المختلفة في معالجة الأسباب الهيكلية للنزاعات الداخلية

1- تشمل عمليات بناء السلم مجموعة متعددة من الوظائف والأدوار والأنشطة والعمليات عبر العديد من القطاعات ذات الأبعاد الملموسة وغير الملموسة تهدف إلى المنع الهيكلي للنزاعات في شكل مبادرات مصممة لمنع اندلاع أو عودة النزاع المسلح.

2-بناء السلم بذلك يتألف من الإجراءات التي تتخذها الجهات الفاعلة الوطنية، بدعم من الجهات الفاعلة الدولية، "لإضفاء الطابع المؤسسي على السلم"، بهدف خلق دولة ومجتمع يسوده سلم شامل مستدام.

3- يجب التمييز بين "المنع العملي" (الموجه نحو الأزمات، السياسية، الدبلوماسية، العقوبات، التدخل العسكري، منع نشوب النزاعات، الدبلوماسية الوقائية) و"الوقاية الهيكلية" (بناء المؤسسات الديمقراطية، بناء العلاقات والحد من التحامل، وترتيبات تقاسم السلطة، والحد من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز سيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن، والتعليم، وما إلى ذلك) بهدف "معالجة الأسباب الجذرية" للنزاع. فالوقاية قصيرة الأجل لا ينبغي أن تكون الهدف النهائي لبناء السلم، وإنما هي مرحلة في إطار مشروع بناء السلم الأوسع نطاقا المتمثل في إقامة سلم مستدام وطويل الأجل. "إن القضية الأساسية هي تهيئة الظروف التي تضمن تدريجيا عدم وجود سبب للجوء إلى الوسائل المدمرة مرة أخرى، وبالتالي فإن بناء السلم هو نشاط طويل الأجل يتجاوز الحتمية المباشرة لوقف النزاع المسلح".

4- بناء السلم في الدول الخارجة من النزاعات ينبغي أن يشمل أبعاداً مادية وأبعادا معنوية. حيث يتألف البعد المادي الملموس من مؤشرات مثل عدد

الأسلحة التي تم تدميرها أو الجنود المسرحين أم المعاد إدماجهم أو اللاجئين العائدين أو الوظائف التي تم إنشاؤها أو المباني أو القرى أو المدن المعاد تشييدها. ويشمل البعد المعنوي غير الملموس مؤشرات مثل المصالحة بين الخصوم السابقين، والثقة في المؤسسات العامة، ومعايير جديدة لتسوية المنازعات بهدف "إصلاح العلاقات المتضررة" والتعامل الفعال مع الصدمة النفسية على المستوى الفردي والجماعي.

5- معظم مبادرات بناء السلم الإقليمية والدولية في العالم الآن ركزت في المقام الأول على نواتج مرئية وملموسة وقابلة للقياس الكمي بدلا من عمليات التغيير النوعية، التي تعتبر أكثر صعوبة في التنفيذ والتقييم،

ثانيا: النقاشات المستمرة حول بناء السلام و القصور الذي يعانيه:

على الرغم مما حقق على أرض الواقع من خلال عمليات بناء السلم فإن هناك مناقشات مستمرة بين الممارسين والمحللين حول معنى ونطاق بناء السلم، وأكثر الطرق فعالية لتنفيذه، ونتيجة لذلك ظهرت تفسيرات مختلفة إلى حد كبير لما يعنيه ذلك:

ويمكن تلخيص هذا التنوع في الآراء حول عدد معين من القضايا الرئيسية التي ترتبط به في المناقشات التالية: سلم "سلبي" أو "إيجابي" - بناء السلم باسم "الاستقرار" أو "التحول" - مراحل وقياس: متى تبدأ عمليات بناء السلم ومتى تنتهي؟ - بناء السلم وشروطه المسبقة-بناء السلم كسلم ليبرالي ومنتقديه،

1- سلم "سلبي" أو "إيجابي": يتعلق النقاش المركزي في بناء السلم بالنتيجة المرجوة للمشروع، حيث يقيم الكثيرون هدف بناء السلم من حيث " السلم السلبي " (عدم وجود نزاع مسلح) أو " السلم الإيجابي " (تحول هيكلي نحو نظام اجتماعي - سياسي واقتصادي قادر على تعزيز العدالة وضمان سلم مستدام).

فإذا كانت هناك مفاضلة بين هذه الأهداف، فإن الغياب الفوري للنزاع، يجب أن يكون له الأولوية على السياسة التشاركية إذا كان بناء السلم هو الإطار المرجعي، أي أن السلم السلبي مطلوب قبل أن يتحقق السلم الإيجابي.

ففي أعقاب الجيل الجديد من عمليات السلم في أوائل التسعينيات، أكدت الأمم المتحدة أن بناء السلم هو أكثر من مجرد القضاء على النزاع المسلح.

فهو ينطوي على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع حتى لا يكون للجهات الفاعلة دافع لاستخدام العنف لتسوية خلافاتها.

وبهذا المعنى، فإن بناء السلم "يستلزم بناء الظروف السياسية من أجل سلم مستدام وديمقراطي في البلدان التي تقسمها النزاعات الاجتماعية لفترة طويلة، بدلاً من حفظ أو إنفاذ السلم بين الدول المعادية أو الأحزاب المسلحة. [...] فجهود بناء السلم على نطاق واسع ليست أقل من بناء الأمة؛ فهي تسعى إلى إعادة تشكيل المؤسسات السياسية للدولة، وقوات الأمن، والترتيبات الاقتصادية.

ويحدد تشارلز ت. كول وإليزابيث م. كوزنس ثلاثة مناهج لبناء السلم:

الحد الأقصى: معالجة الأسباب الجذرية للنزاع؛

الحد الأدنى: عدم تجدد النزاع المسلح؛

الأهداف الوسطى: لا نزاع مسلح متجدد بالإضافة إلى الحوكمة اللائقة.

لهذا فإن النهج الأكثر واقعية في التعامل مع النزاع هو إنهاء العنف المسلح، وإيجاد تسوية سياسية، وخلق حد أدنى من الظروف الأمنية وبناء النظام السياسي. حيث أن الانتكاس إلى النزاع هو الأرجح إذا لم تتم معالجة الأسباب الجذرية / الهيكلية التي أدت إلى النزاع في المقام الأول. وبالتالي فإن التدخلات التي تسعى فقط إلى معالجة أعراض العنف ليست كافية لإحلال سلم دائم.

2- بناء السلم باسم "الاستقرار" أو "التحول": هناك محور آخر رئيسي للنقاش يدور حول تصور هدف تدخلات ما بعد النزاع من حيث "الاستقرار" أو "التحول". على وجه الخصوص بعد الحادي عشر من سبتمبر، ركزت كثير من التحليلات والسياسات على أهمية " الاستقرار"، حيث يفرض إذا لزم الأمر ويجادل هذا الطرح بقوة لصالح نهج تدخلي بدرجة عالية. والمفارقة هي أن المؤيدين لهذا الطرح يفضلون عموماً "بقاء الوضع الراهن" أو مجرد إعادة توزيع الادوار بدلاً من تشجيع التغييرات الرئيسية، والتي توفق بين مصالح الجهات الدولية الفاعلة ومصالح النخب المحلية، حيث ركزوا بشكل أساسي على منع تكرار النزاع عن طريق الوجود الدولي للعمل كحاجز وطرف ثالث بين الخصوم. وعلى الرغم من عدم السماح بالتصعيد، فإن هذا النهج لا يبني بالضرورة السلم ويفضل الوضع الراهن.

البعض الآخر يفكر في بناء السلم من حيث التغيير، ومع ذلك، لم يولي بناة السلم اهتماما كافيا حتى الآن لنظريات التغيير التي تقوم عليها مبادراتهم. تتناول نظرية التغيير أسئلة مثل: ما هي مصادر المشكلة؟ ما الذي يحتاج إلى تغيير؟ كيف يمكن إحداث التغيير؟ كيف تساهم مبادرة معينة في التغيير المنشود؟ بالنظر إلى الإدراك المتنامي بأن الافتراضات غير المفحوصة حول النزاع والتغيير قد تؤدي إلى مبادرات بناء السلم التي لا تتوافق مع حقائق سياق معين، فإن موضوع "نظريات التغيير الأساسية" قد حظي باهتمام أكبر في السنوات الأخيرة.

قد يبدو مثل هذا الاستجواب جديداً نسبيًا بالنسبة إلى العديد من بناة السلم ومع ذلك فهو أمر بالغ الأهمية.

ونتيجة لذلك، "فإن إنهاء الانقسامات التي تؤدي إلى الحرب، وتضميد الجراح الاجتماعية التي أوجدتها، وخلق مجتمع يتم فيه حل الاختلافات بين الفئات الاجتماعية من خلال التسوية بدلاً من النزاع العنيف يتطلب حل النزاعات وبناء التوافق في الآراء بين المواطنين وبين المواطنين والدولة".

بالنسبة لواضعي السياسات والممارسين، يستلزم هذا بوضوح، أولاً، اختياراً واع لنهج الاستقرار أو التحويل. فزيادة الوعي بالنظريات الأساسية للتغير يمكن أن تساعد في توضيح أهداف ومنهجية أي عمل بشكل أفضل. ثانياً يعتبر التشخيص الأفضل لحالة ما بعد الحرب وفهم قدرات المجتمع وموارده لإعادة البناء شرطين أساسيين مسبقين لأي تدخل، خاصةً في النهج التحويلي،.

3-مراحل وقياس: متى تبدأ ومتى تنتهي عمليات بناء السلم؟: إن الأسئلة المتعلقة بموعد بدء بناء السلم يجب مواجهتها أيضاً بسؤال متى يجب أن ينتهي بناء السلم، وأنه قد نجح في تحقيق أهدافه؟ يرتبط هذا تحقيق معايير معينة، حيث لا يوجد اتفاق بين الخبراء على ما يشكل فعليًا انتقالًا فعالًا إلى سلم دائم. فبناءً على النهج الثلاثة لتصنيف بناء السلم باعتباره الحد الأدنى (السلم السلبي) أو الحد الأقصى (السلم الإيجابي) أو في مكان ما، يرتبط تقييم التقدم المحرز في بناء السلم ارتباطًا وثيقًا بالأهداف الشاملة من العملية، ففي الآونة الأخيرة، بذلت جهود كبيرة لتحسين رصد جهود بناء السلم وتصميم مؤشرات مناسبة لتقييمه، من قبل الأمم المتحدة، وبعض الوكالات متعددة الأطراف، لكن لم يتم الاتفاق على حد معين بموجبه يتم اعتبار عمليات بناء السلم قد انتهت.

4-بناء السلم وشروطه المسبقة: يركز بعض الممارسين على الظروف الداخلية اللازمة لبناء السلم ويشككون في جدوى مشروع تحويل مجتمعات ما بعد النزاع من خلال معالجة أسس النزاع العنيف. ويمكن تلخيص هذه الحجة بأنه " لا ينبغي إرسال بناة السلم حيث لا يوجد سلم للبناء ". وبالنسبة لآخرين، فإن النجاح يعتمد أولاً وقبل كل شيء على الإرادة السياسية والدعم المالي من المجتمع الدولي. هذا هو رأي دراسة راند التي أجراها دوبينز، والتي خلصت إلى أن "من بين العوامل التي يمكن السيطرة عليها، فإن العامل الأكثر أهمية [لنجاح بناء الأمة] هو مستوى الجهد المبذول من المجتمع الدولي والذي يقاس بالوقت والقوة العاملة والمال". كما يشير التقرير إلى أن "ما يميز ألمانيا واليابان والبوسنة وكوسوفو من جهة، عن الصومال وهايتي وأفغانستان من ناحية أخرى، ليس مستويات التنمية الاقتصادية أو الثقافة الغربية أو التجانس الوطني. ما يميز هاتين المجموعتين هو مستوى الجهد الذي بذله المجتمع الدولي في تحولاتهم الديمقراطية ".

5-بناء السلم كسلم ليبرالي ومنتقديه: موضوع رئيسي آخر في النقاش هو الأساس المعياري للمفهوم السائد حالياً لبناء السلم - أي بناء السلم كتحرير سياسي (بناء الديمقراطية) والتحرير الاقتصادي (اقتصاديات السوق). إن المقاربة الدولية الحالية لبناء السلم متأصلة بعمق في نموذج ليبرالي غربي معين حول الطريقة التي ينبغي أن يعمل بها العالم السياسي والاجتماعي والاقتصادي. إلا أن هذا الإطار المعياري المعين غالباً ما يتم صياغته من حيث القيم العالمية الواضحة.

في محاولات للهندسة الاجتماعية - السياسية، سعى الممارسون والباحثون الغربيون إلى إعادة بناء أنظمتهم السياسية والاقتصادية في مجتمعات ما بعد النزاع، وهنا يثار التساؤل فيما إذا كان نموذج "السلم الليبرالي" هذا يسهم في بناء سلم حقيقي في مجتمعات ما بعد النزاع، وهو تساؤل مركزي للجدل بين بناة السلم. حيث اعتبر عدد متزايد من العلماء أن مشروع " بناء السلم الليبرالي" بالشكل المعتمد الآن قد يقوض توطيد السلم في مجتمعات ما بعد النزاع، وتظهر المناقشات بين العلماء والممارسين أن الخيارات الإيديولوجية تترجم في قراراته حول نماذج الحكم والأهداف الموضوعة لمشاريع محددة والمستفيدين منها أو أساليب التدخل.

قائمـــة المراجع

الكتب:

1. أحمد ابراهيم محمود، **الحروب الأهلية فى إفريقيا**، مؤسسة الأهرام - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة .
2. حورية توفيق مجاهد، **نظام الحزب الواحد بين النظرية والتطبيق**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1977.
3. سنثيا سمسون، محمد أبو نمر، كلوديا ليبلر، ديانا ويتني، ترجمة: فؤاد سروجي، **المقاربات الإيجابية لبناء السلام**، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
4. عبد الله تركماني، **مخاطر النظام الدولي من الدبلوماسية الوقائية إلى الحروب الوقائية وتداعياته على العالم العربي**.ESS، تونس، 2002.
5. عدي صدام حسين، **عالم ما بعد الحرب الباردة: دراسة مستقبلية**. دار المنصورة، بغداد، 2003.
6. مصطفى علوي: **أزمة قارة، دراسة في العلاقة بين أزمات التنمية الداخلية والسلوك الدولي في القارة الإفريقية**، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1986.
7. معهد السلام الأمريكي، **دورة تأهيل لنيل شهادة في تحليل الصراعات**، ط3، فيفري 2006.

مجلات ودوريات:

1. أيمن شبانه، **الأمم المتحدة وبناء السلم في إفريقيا**، مجلة السياسة الدولية. العدد 175، أفريل 2009م،
2. بطرس بطرس غالي، **الدبلوماسية الوقائية، صنع السلام وبناء السلام، مجلة السياسة الدولية**، العدد110، اكتوبر 1992م.
3. تميم خلاف، **تطور مفهوم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مجلة السياسة الدولية**، العدد 157، جانفي 2004.
4. جلال عبد الله معوض: **أزمة عدم الاندماج في الدول النامية**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الرابع عشر، العدد الرابع، الكويت، 1986.
5. دحمدى عبد الرحمن حسن، **قضايا فى النظم السياسية الإفريقية: مركز** دراسات المستقبل الأفريقي، سلسلة دراسات إفريقية، القاهرة، 1998.

6. محمود وهيب السيد، **منظمة الأمم المتحدة في الميزان**، مجلة المستقبل العربي، عدد 179، جانفي 1995.

7. محمد عبد الحميد فرج، **النظام القانوني لقوات حفظ السلام الدولية...تجربة كوسوفو**، مجلة السياسة الدولية، عدد 176، أفريل، عن موقع :

www.siyassa.org.eg/ASIYASSA/ARCHIVE/index.esp?-CurFN=Kada17.html&DID=9904

8. مفيد نجم، **النظام الدولي الجديد: الإمكانيات، غياب الإستراتيجية والمعايير**، **مجلة الفكر السياسي**، عن موقع :

http://djddou.online.fr/module.php?name =neurfile=article&sid=90

9. محمد سعد أبو عامود، **في بناء الدولة الوطنية، مجلة السياسة الدولية**، عدد أكتوبر 2005، عن موقع :

www.siyassa.org.eg/ASIYASSA/ARCHIVE/index.esp?CurFN=Kada19.html&DID=99041

مداخلات في ملتقيات:

1-جمال منصر، **بناء السلم مقوماته ونطاقاته**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: الجزائر ومشاريع بناء السلم الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي - الرهانات والتحديات– ،جامعة سكيكدة يومي: 25- 26 نوفمبر 2014

رسائل وأطاريح:

1. آدم جودة الله حيدوب: **دور الإدارة الأهلية في إدارة النزاعات وبناء السلام**، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في ثقافة السلام، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،السودان، 2016.

2. بلال لعيساني، بلال لعيساني، **دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة: دراسة في التغير**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008م.

3. حسين جبريل القوني، **حل نزاع إيبي من منظور دراسات السلم والنزاعات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في دراسات السلام، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا السودان.

4. رياض بوزرب: **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1983**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.

5. فوزية زراولية، **النزاع في الكونغو الديمقراطية: إشكالية التقاطع بين الاعتبارات الداخلية**، مذكرة لنيل لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2009.

قرارات وقوانين:

A/60/**السلام**، القرار رقم **بناء صندوق لإنشاء** الأمم المتحدة، **ترتيبات** الصادر بتاريخ 22 أو ت 2006، الموقع: 984

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/476/00/PDF/N0647600.pdf?OpenElement

1. القرار رقم 180/60 :
http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=A/RES/60/180

2. القرار رقم 2005/1645:
http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/16452005

3. البيان الرئاسي لمجلس الأمن رقم S /PRST/2008/16 المؤرخ 20 ماي 2008، الموقع:

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N08/348/61/PDF/N0834861.pdf?OpenElement

4. الأمم المتحدة: **تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع**، رقم A / 881/63– S/2009/304 المؤرخ في 11 جوان 2009.

http://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=4a4c6c532

5. تقرير لجنة بناء السلام في دورتها الحادية عشرة رقم –A/72/721 S/2018/83 الصادر بتاريخ 31 جانفي 2018- الموقع:

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N18/027/90/pdf/N1802790.pdf?OpenElement

6. تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النـــزاع الفقرة رقم، 08 رقم A/63/881–S/2009/304 الصادر في 11 جوان2009، الموقع:

http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/s2009304.pdf

7. تقرير تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها الصادر في 8 أبريل 2009 S/2009/89 الموقع:

http://undocs.org/en/E/2009/89

8. تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النـــزاع: مرجع سابق

http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/s2009304.pdf

9. التقرير الأو روبي حول التنمية لعام 2009، **التغلب على الهشاشة في إفريقيا**، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأو روبي، سان دومينيكو دي فيسولي. عام 2009، الموقع:

http://erd.eui.eu/media/ERD%20Report_AR.pdf

10. القرار رقم 1820 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5916 المعقودة في 19 جويلية 2008، الموقع:

http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/18202008

11. تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النـــزاع: مرجع سابق

http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/s2009304.pdf

12. الجمعية العامة الأمم للمتحدة، **التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في إفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها**، رقم /230A/RES/61، المؤرخ في 16 مارس 2017، الموقع:

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/508/15/PDF/N0650815.pdf?OpenElement

13. الجمعية العامة للأمم المتحدة، التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في إفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، رقم /230A/RES/61، المؤرخ في 16 مارس 2017، الموقع:

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/508/15/PDF/N0650815.pdf?OpenElement

14. الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، **بناء السلام والحفاظ على السلام**، A/ S/2018/43-707/72 المؤرخ في 18 جانفي 2018، الموقع:

http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/SG%20report%20on%20peacebuilding%20and%20sustaining%20peace.As%20issued.A-72-707-S-2018-43.A.pdf

15. الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، بناء السلام والحفاظ على السلام، A/ S/2018/43-707/72 المؤرخ في 18 جانفي 2018، الموقع:

http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/SG%20report%20on%20peacebuilding%20and%20sustaining%20peace.As%20issued.A-72-707-S-2018-43.A.pdf

16. الجمعية العامة للأمم المتحدة، **تقرير الأمين العام، بناء السلام والحفاظ على السلام**، A/ S/2018/43-707/72 المؤرخ في 18 جانفي 2018، الموقع:

http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/SG%20report%20on%20peacebuilding%20and%20sustaining%20peace.As%20issued.A-72-707-S-2018-43.A.pdf

17. االقرار رقم A/63/818 المؤرخ في، 13 أفريل 2009 الموقع: http://undocs.org/ar/A/63/818

18. الجمعية العامة للأمم المتحدة، الترتيبات المتعلقة بتنقيح اختصاصات صندوق بناء السلام، رقم A/63/818 المؤرخ في، 13 أفريل 2009 الموقع: http://undocs.org/ar/A/63/818

19. عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حتى 31 أو ت 2017، انظر:

http://www.un.org/en/peacekeeping/documents/bnotelatest.pdf

مواقع إلكترونية:

1. عادل زقاع، **تدخل الطرف الثالث في النزاعات الدولية : فحص افتراضات وإسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني المؤسساتي والبنائي**، تم تصفح الموقع يوم :2/ 7/ 2015.

http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html

قائمة المراجع باللغات الأجنبية:

1. *Abdelkrim Kibeche,* ***General Theories Of International Conflict, Unpublished Work****, constantine, 2005.*
2. *Alejandro Bendaña, From Peacebuilding to Statebuilding: One Step Forward and Two Steps Back?, Development, N° 48:3, 2005.*
3. *Archie Mafeje,* ***Who are the Makers and Objects of Anthropology? A critical comment on Sally Falk Moores,*** *Anthropology and Africa,African Sociological Review, Vol. 1, No. 1 1997, p8.*

4. *Ban ki-moon, Sustaining Peace is a Shared Task and, Responsibility,The Peacebuilding Brief, Issue 3, June 2016.*

   http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/160622%20PBSO%20brief%20issue%203%20Summer%202016.pdf

5. *Ban ki-moon, Sustaining Peace is a Shared Task and, Responsibility,The Peacebuilding Brief, Issue 3, June 2016*

6. *Bayo Adekanye,* ***Power-Sharing In Mult-Ethnic Political Systems****, Security Dialogue, Vol 29, N°1, London , 1998, P 26, website ;*

   http://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/0967010698029001003

7. *Bercovitch, J, and Jackson, R, Conflict Resolution in the Twenty-first Century: Principles, Methods and Approaches, Ann Arbor MI: Michigan University Press, 2009 .*

8. *Boutros Boutros-Ghali , Agenda for Peace:peacemaking and peace-keeping,Report of the Secretary-General,pursuant to the statement, adopted by the Summit Meeting of,the Security Council on 31 January 1992 , 17 June 1992, A/47/277 - S/24111 :*http://www.un-documents.net/a47-277.htm

9. *Boutros Boutros-Ghali , Agenda for Peace:peacemaking and peace-keeping, Report of the Secretary-General ,pursuant to the statement, adopted by the Summit Meeting of,the Security Council on 31 January 1992 , 17 June 1992, A/47/277 - S/24111,website :* http://www.un-documents.net/a47-277.htm

10. *Boutros Boutros-Ghali , Agenda for Peace:peacemaking and peace-keeping, Report of the Secretary-General,pursuant to the statement, adopted by the Summit Meeting of,the Security Council on 31 January 1992 , 17 June 1992, A/47/277 - S/24111 :,*http://www.un-documents.net/a47-277.htm

11. *Chairpersons Summary of the Discussion, 13 December 2017*

12. *Charles T. Call and Elizabeth M. Cousens, Ending Wars and Building Peace,* Coping with Crisis *Working Paper Series, International Peace Academy, March 2007, p3. Website:* https://www.ipinst.org/wp-

content/uploads/2015/06/cwc_working_paper_ending_wars_cc ec.pdf

13. *Chigas, Diana and Peter Woodrow, forthcoming, untitled manuscript regarding the cumulative impacts of peacebuilding efforts, CDA Collaborative Learning Projects2016. Website :*
14. *Crisis International Behaviour ICB,* https://sites.duke.edu/icbdata/.
15. *Farid Zakaria, The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad, New York: W. W. Norton & Co. 2003.*
16. *Galtung, John :* ***Conflect As A Way Of Life, In Freemen****, hugh ed, 1969, london, website :*

    https://www3.nd.edu/~adutt/activities/documents/pacek_free man_welfare_paper_AJPS.pdf
17. *Galtung, John : Conflect As A Way Of Life, In Freemen, hugh ed, 1969, london.*
18. *George Mason Universitys S-CAR Hosts Summer, Conflict Resolution,* https://scar.gmu.edu/
19. *Global Peacebuilding Center - United States Institute of Peace, USIP Peace Terms Glossary,* https://www.usip.org/publications/usip-peace-terms-glossary
20. *Henning Haugerudbraaten, Peacebuilding: Six Dimensions and Two Concepts, Institute For Security Studies:*

    http://www.iss.co.za/Pubs/ASR/7No6/Peacebuilding.html
21. *Herfried Münkler Auteur Catherine Métais-Bürhendt Traduction,* ***Les guerres nouvelles, Alvik*** *Ed,s ctobre 2003, website :*

    https://chaiberrasida.firebaseapp.com/2914833105.pdf
22. *Hideaki Shinoda and Yuji Uesugi, Conclusion: In Search for New Approaches of Peacebuilding, in* Conflict and Human Security*, ed. Hideaki Shinoda and Yuji Uesugi ,Tokyo: Kokusai shoin, 2005, 291-296, website:* http://home.hiroshima-u.ac.jp/~heiwa/chs/HP/Introduction.pdf

23. *Highlights Of Security Council Practice 2017,*

https://unite.un.org/sites/unite.un.org/files/app-schighlights-2017/index.html

24. *Hizkias Assefa, Reconciliation, in* Peacebuilding: A Field Guide*, Luc Reychler and Thania Paffenholz, eds. Boulder, Colorado: Lynne Reinner Publishers, Inc., 2001, 342.*

25. *Howard Zehr, Restorative Justice, In* Peacebuilding: A Field Guide*, Luc Reychler and Thania Paffenholz, eds. Boulder, Colorado: Lynne Reinner Publishers, Inc., 2001.*

26. *Ho-Won Jeong,* Peacebuilding in Post conflict Societies: Strategy and Process *Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2005,*

http://cdacollaborative.org/wordpress/wp-content/uploads/2016/02/Claims-and-Reality-of-Linkages-between-PEACE-WRIT-LARGE-and-Peace-Writ-Little.pdf

27. *Hugo van der Merwe and Tracy Vienings, Coping with Trauma, in Peacebuilding: A Field* Guide, *Luc Reychler and Thania Paffenholz, eds. Boulder, Colorado: Lynne Reinner Publishers, Inc, 2001.*

28. *Jason Franks and Oliver Richmond, Coopting Liberal Peace-Building: Untying the Gordian Knot in Kosovo, Cooperation and Conflict 43/1 2008.*

29. *Jeffrey Herbst, Challenges to Africas Boundaries in the New World Onder, Journal of International Affairs, New York: School of laternusiondl and, Public Affairs, Colombia University, Vol. 46, No. 1, Summer 1992.*

30. *Jeffrey Herbst, Responding to State Failure in Africa, International Security, Vol. 21, No. 3, Winter 1996/1997.*

31. *Jenny Aulin & Goele Scheers, GPPAC, Measuring Progress in conflict prevention: GPPACs adaptation of Outcome Mapping,* https://www.outcomemapping.ca/download/om%20ideas%205%20-%20gppac.pdf

32. *Johan Galtung, Three Approaches to Peace: Peacekeeping, Peacemaking, and Peacebuilding, in* Peace, War and Defense: Essays in Peace Research, Vol. II*, ed. Johan Galtung*

,Copenhagen: Christian Ejlers, 1976,pp 297-298. Website: http://graduateinstitute.ch/files/live/sites/iheid/files/sites/international_law/users/vessier9/public/Galtung%20-%20Three%20Approaches%20to%20Peace.pdf

33. *John Gray, The Death of this Crackpot Creed Is Nothing to Mourn, Guardian, July 31, 2007.*
34. *John Paul Lederach and Michelle Maiese, conflict transformation: A circular journey with a purpose, journal of peace research and action, Sweden, 2009.*
35. *John Paul Lederach, Conflict Transformation in Protracted Internal Conflicts: The Case for a Comprehensive Framework, in* Conflict Transformation*, ed. Kumar Rupesinghe, New York: St. Martins Press, Basingstoke: Macmillan, 1995.*
36. *John Paul Lederach, Little Book of Conflict Transformation: Clear Articulation Of The Guiding Principles By A Pioneer In The Field, ,Good Books, 2003.*
37. *John Paul Lederach,* Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies *,Washington, D.C.: U.S. Institute of Peace Press, 1997.*
38. *John Paul Lederach,* Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies*, Washington, D.C: U.S. Institute of Peace Press, 1997.*
39. *Jolle Demmers, Theories of Violent Conflict , Routledge, London, 2012.*
40. *-Kenneth Ewart Boulding, **Conflict and Defense: A General Theory**, University Press of America, 1988.*
41. *Lemay-Hebert, Review Essay: Critical Debates on Liberal Peacebuilding, Civil Wars, vol 15, no 2. /* http://pure-oai.bham.ac.uk/ws/files/12848535/Civil_Wars_Review_essay_liberal_peace.pdf
42. *Margaret Wheatley, Myron Kellner-Rogers, Leadership and the New Science and A Simpler Way, Department of Management; University of Hartford,Emergence, 1999 , website :*

43. *Mark Duffield, Global Governance and the New Wars, New York: Zed Books 2001 p.15.*

44. *Mary Kaldor. New & Old Wars:* ***Organized Violence in a Globalized Era Stanford****: Stanford University Press, 2nd Edition, 2007 website : http://jmss.org/jmss/index.php/jmss/article/download/281/294*

45. *Michael Brown,* ***Ethnic Conflict and International Security****, Paperback , 1993,website:* http://pdfentity.co/downloads/ethnic_conflict_and_international_security.pdf

46. *Michael Lund, A Toolbox for Responding to Conflicts and Building Peace, In* Peacebuilding: A Field Guide*, Luc Reychler and Thania Paffenholz, eds. Boulder, Colorado: Lynne Reinner Publishers, Inc, 2001, website:* https://extranet.creativeworldwide.com/CAIIStaff/Dashboard_GIROAdminCAIIStaff/Dashboard_CAIIAdminDatabase/resources/ghai/toolbox.htm

47. *Michael Lund, A Toolbox for Responding to Conflicts and Building Peace, In* Peacebuilding: A Field Guide*, Luc Reychler and Thania Paffenholz, eds. Boulder, Colorado: Lynne Reinner Publishers, Inc., 2001. Website:* https://extranet.creativeworldwide.com/CAIIStaff/Dashboard_GIROAdminCAIIStaff/Dashboard_CAIIAdminDatabase/resources/ghai/toolbox.htm

48. *Michael Lund,* What Kind of Peace is Being Built? Assessing the Record of Post-Conflict Peacebuilding, Charting Future Directions*, prepared for the International Development Research Centre IDRC, 2003,. Website:* http://citseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.494.1386&rep=rep1&type=pdf

49. *Michael Scheuer, Marching Toward Hell: America and Islam After Iraq, New York: Free Press, 2008.*

50. *Murray Edelman, Conflict and Cooperation in Multi-Ethnic States: Institutional Incentives, Myths and Counter-Balancing,Brian Shoup, Routledge, 8 août 2007, p32 website:* http://www.e-ccessories.com/conflict-and-cooperation-in-multi-ethnic-states-institutional-incentives-myths.pdf

51. *Neil Cooper, Review Article: On the Crisis of the Liberal Peace, Conflict, Security and Development, 4 December 2007.*

52. *Neil J. Kritz, The Rule of Law in the Post-Conflict Phase: Building a Stable Peace, in* Managing Global Chaos: Sources or and Responses to International Conflict*, eds. Chester A. Crocker and Fen Osler Hampson with Pamela Aall. Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press, 1996, p593. Website:*https://bookstore.usip.org/sites/usip/resrcs/chapters/192922396X_otherchap.pdf

53. *OECD DAC/CDA,* Encouraging Effective Evaluation of Conflict Prevention and Peacebuilding Activities: Towards DAC Guidance *2007. Website:* https://www.oecd.org/dac/evaluation/dcdndep/39660852.pdf

54. *Ohlson Thomas, Power Politics and Peace Policies: Intra-State Conflict Resolution in Southern Africa, Uppsala University, Department of Peace and Conflict Research, raport N°50, 1 janv. 1998 .*

55. *Oliver Ramsbotham, Tom Woodhouse and Hugh Miall,* Contemporary Conflict Resolution *, Cambridge, Polity Press, 2006, p30. Website:*

56. *Oliver Richmond, A Pedagogy of Peacebuilding: Infrapolitics, Resistance and Liberation, op, cit.*

57. *Oliver Richmond, The limits of UN multidimensionale peace operations,United nation and the human security.Palgrave,Newyork, 2001, website:* https://link.springer.com/chapter/10.1057/9781403900975_3

58. *Organisation For Economic Co-Operation And Development,Guidance On Evaluating Conflict Prevention And Peacebuilding Activities,* https://www.oecd.org/dac/evaluation/dcdndep/39774573.pdf

59. *Paul Francis Diehl, Joseph Lepgold, Regional conflict management, Rowman & Littlefield, 2003,*

60. *Peacebuilding Commission, Informal Meeting on the Situation in the Sahel, Chairpersons Summary of the Discussion, 13 December 2017.*

61. *Peacebuilding Commission, Informal Meeting on the Situation in the Sahel,*

62. *Peter Woodrow, Framework for Collective Impact in Peacebuilding, CDA Collaborative Learning Projects, October 2017.*

63. *Pierre Bourdieu, Language and Symbolic Power: The Economy of Linguistic Exchanges Cambridge: Harvard University Press 1991.*

64. Preparing for Peace *Syracuse University Press, 1995 and* Building Peace *US Institute of Peace Press, 1999.*

65. *Quincy Wright,**The Nature of Conflict**, The Western Political Quarterly, Vol. 4, No. 2 Jun, 1951,*

66. *Raymond Aron, Peace and War: A Theory of International Relations,Transaction Publishers,* 2003.

67. *Reflecting on Peace Practice Program - CDA, Claims And Reality Of Linkages Between Peace Writ Large And Peace Writ Little, October 1, 2012,*

68. *Richard Garon, Maitian de la paix et diplomatie coercitive,Etudes Internationale. VOL: 35, N1, 2004.*

69. *Richard Jackson, Bringing Pacifism Back into IR: Post-Liberal Peacebuilding and the Nonviolent State, the International Studies Association (ISA) 57th Annual Convention, Atlanta, United States 16-19 March, 2016 , website :* https://www.researchgate.net/publication/301214906_Bringing_Pacifism_Back_into_IR_Post-Liberal_Peacebuilding_and_the_Nonviolent_%27State%27 accessed Feb 27 2018.

70. *Richmond, O , A Post-Liberal Peace: Eirenism and the Everyday, Review of International Studies,V35, 2009.*

71. *Richmond, O, Failed, Statebuilding Versus Peace Formation, Cooperation and Conflict, V48,2013.*

72. *SAIS, The Conflict Management Toolkit: Approaches, The Conflict Management Program, Johns Hopkins University [available at:* http://www.sais-jhu.edu/resources/middle-east-studies/conflict-management-toolkit

73. *Secretary General discourse at the UN PBC Retreat, January 18, 2008*

74. *Seumas Milne, A System to Enforce Imperial Power Will Only be Resisted, Guardian 28 February 2008.*

75. *Stuart J Kaufman,Ethnic conflict, Security studies: An introduction, Routledge, Newyork 2008. Website:* https://is.muni.cz/el/1423/jaro2017/BSS405/um/Columba_Peoples__Nick_Vaughan-Williams-Critical_Security_Studies__An_Introduction-Routledge__2010_-__1-88_.pdf

76. *The Human Security Report, February 2007. Website:* https://www.files.ethz.ch/isn/55856/HSRP_Brief_2007.pdf

77. *Thomas Carothers, Democracys Sobering State, Current History, December, 2004.*

78. *Tom Wolff, Ten Places Where Collective Impact Gets It Wrong, Global Journal of Community Psychology Practice, March 2016.*

79. *United Nations Department of Peacekeeping Operations, United Nations Peacekeeping Operations Principles and Guidelines, 18 January 2008, 18. Website:* http://www.un.org/en/peacekeeping/documents/capstone_eng.pdf

80. *United Nations Development Program,* http://www.undp.org/content/undp/en/home/democratic-governance-and-peacebuilding.html

81. *United Nations General Assembly; Security Council,* Report of the Peacebuilding Commission On Its First Session, June 2006 - June 2007*, A/62/137-S/2007/458, 4. Website:*

82. *United Nations: Peacebuilding Support Office,* http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/index.shtml

83. *University of Colorado at Boulder, Conflict Information Consortium,* http://conflict.colorado.edu/letters/cic-fast-facts.pdf

84. *Viviane Jabri, Discourses, Violence: Conflict Analysis Reconsidered, Manchester: Manchester University Press, 1996.*

85. *Wallenstein, peter :* ***Understanding Conflict Resolution : A Framework*** *, peter eds, 2009. Website :* https://is.muni.cz/el/1423/podzim2015/MVZ208/um/59326109/Ho-Won_Jeong_Understanding_Conflict_and_Conflict_Analysis_2008.pdf

86. *Wolfram Lacher, Iraq: Exception to, or Epitome of Contemporary Post-Conflict Reconstruction?, International Peacekeeping, 14:2 April 2007.*